

مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

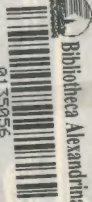
أحمد الرحمن بن محمد بن قاسم الوائلي البغدي الشنبي

رحم الله همه

وساعد ابنه محمد وفقه الله

المجلد التاسع عشر

مَجْمُوعُ فَنَائِي



مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية
قدس الله روحه

جميع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
وساعده ابنه محمد وفقهما الله

المجلد التاسع عشر

كتاب
أُصُولُ الْفَقِيهَةِ

الجزء الاول

الانباع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصل

الكتاب والسنة والاجماع ، وبازائه لقوم آخرين المتألمات والاسرائيليات والحكايات ، وذلك أن الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله ، وذلك في حقنا ، ويعرف بالكتاب والسنة والاجماع ، وأما ما لم يتجئ به الرسل عن الله : أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به ففيه الحق والباطل ، فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع : للكتاب والسنة والاجماع . فإن هذا حق لا باطل فيه ، واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال ، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول ، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه ، وهي مبنية على أصلين :

أحدهما : أن هذا جاء به الرسول .

والثاني : أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه .

وهذه الثانية إيمانية ضدها الكفر أو النفاق ، وقد دخل في بعض ذلك طوائف من التكلمة والتفلسفة والمتأمرة والمتصوفة ، إما بناء على نوع تقصير بالرسالة وإما بناء على نوع تفضل عليها ، وإما على عين إعراض عنها ، وإما على أنها لا تقبل إلا في شيء يتغير ، كالفروع مثلا دون الأصول العقلية او السياسية او غير ذلك من الأمور القاذحة في الإيمان بالرسالة .

أما الأولى فهي مقدمة علمية مبناه على العلم بالاسناد والعلم بالمتن ؛ وذلك لأهل العلم بالكتاب والسنة والاجماع لفظا ومعنى وإسناداً ومتناً . وأما ما سوى ذلك فاما أن يكون مأثورا عن الأنبياء أولا .

أما الأول : فيدخل فيه الاسرائيليات مما بأيدي المسلمين وأيدي أهل الكتاب . وذلك قد لبس حقه بباطله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فاما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه ، وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوهم » ، ولكن بسمع وروى إذا علمنا موافقته لما علمناه ؛ لأنه مؤنس مؤكد ؛

وقد علم أنه حق ، وأما إثبات حكم بمجردة فلا يجوز اتفاقا ، وشرع من قبلنا إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم ؛ دون ما روه لنا ، وهذا يغلط فيه كثير من للتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير ، وبعض أهل الكلام .

وأما الثاني فما يروى عن الأوائل من المتفلسفة ونحوم وما يلقى في قلوب المسلمين بقطة ومناما ، وما دلت عليه الأقيسة الأصلية او الفرعية وما قاله الأ كبر من هذه الملة علمائها وأمرائها ، فهذا التقليد والقياس والالهام فيه الحق والباطل ، لا يرد كله ، ولا يقبل كله . وأضعفه ما كان منقولا عن ليس قوله حجة باسناد ضعيف ، مثل المأثور عن الأوائل ، بخلاف المأثور عن بعض امتنا مما صح نقله فان هذا نقله صحيح ؛ ولكن القائل قد يخطئ وقد يصيب ، ومن التقليد تقليد أفعال بعض الناس ، وهو الحكايات .

ثم هذه الأمور لا ترد مطلقا لما فيها من حق موافق ، ولا تقبل قبولاً مطلقا لما فيها من الباطل ، بل يقبل منها ما وافق الحق ، ويرد منها ما كان باطلا .

والأقيسة العقلية الأصلية والفرعية الشرعية هي من هذا الباب ، فليست العقليات كلها صحيحة ولا كلها فاسدة ، بل فيها حق وباطل ،

بل ما في الكتاب والسنة والاجماع فانه حق ليس فيه باطل بحال ،
فما علم من العقليات أنه حق فهو حق ، لكن كثير من أهلها يجعلون
الظن يقينا بشبهة وشبهة ، وم : (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى
الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) ، وبذلك على ذلك كثرة
زراعهم مع ذكائهم في مسائل ودلائل يجعلها أحدم قطعية الصحة ويجعلها
الآخر قطعية الفساد ، بل الشخص الواحد يقطع بصحتها تارة وبفسادها
أخرى ، وليس في المنزل من عند الله شيء . أكثر ما في الباب أنه إذا
تمى ألقى الشيطان في أمنيته ، فينسخ الله ما يلقى الشيطان ، ويحكم
الله آياته ، والله عليم حكيم ، فغاية ذلك غلط في اللسان يتداركه الله
فلا بدوم .

وجميع ما تلقته الأمة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، حق لا باطل
فيه ؛ وهدى لا ضلال فيه ؛ ونور لا ظلمة فيه ؛ وشفاء ونجاة .
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله^(١)

فصل

يجب على الانسان أن يعلم أن الله عز وجل أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلى جميع الثقلين : الانس والجن ، وأوجب عليهم الايمان به وبما جاء به وطاعته ، وأن يحلوا ما حل الله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله ، وأن يوجبوا ما أوجبه الله ورسوله ، ويحجوا ما أحبه الله ورسوله ، ويكرهوا ما كرهه الله ورسوله ، وأن كل من قامت عليه الحجة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم من الانس والجن فلم يؤمن به استحق عقاب الله تعالى كما يستحقه أمثاله من الكافرين الذين بعث إليهم الرسول .

وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم باحسان وأئمة المسلمين ، وسائر طوائف المسلمين : أهل السنة والجماعة ، وغيرهم ، رضي

(١) تسمى « إيضاح الدلالة في عموم الرسالة » .

الله عنهم أجمعين ، لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إليهم ، وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن ، أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرون بهم كإقرار المسلمين ، وإن وجد فيهم من ينكر ذلك . وكما يوجد في المسلمين من ينكر ذلك كما يوجد في طوائف المسلمين ، كالجمية والمعتزلة من ينكر ذلك ، وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرين بذلك .

وهذا لأن وجود الجن تواترت به أخبار الأنبياء تواتراً معلوماً بالاضطرار ، ومعلوم بالاضطرار أنهم أحياء عقلاء فاعلون بالارادة . بل مأمورون منهيون ، ليسوا صفات وأعراضاً قائمة بالإنسان أو غيره . كما يزعمه بعض الملاحدة ، فلما كان أمر الجن متواتراً عن الأنبياء تواتراً ظاهراً تعرفه العامة والخاصة لم يمكن طائفة كبيرة من الطوائف المؤمنين بالرسول أن تسكروا ، كما لم يمكن لطائفة كبيرة من الطوائف المؤمنين بالرسول انكار اللاتكة ، ولا انكار معاد الأبدان ولا انكار عبادة الله وحده لا شريك له ، ولا انكار أن يرسل الله رسولا من الانس إلى خلقه ، ونحو ذلك مما تواترت به الأخبار عن الأنبياء تواتراً تعرفه العامة والخاصة . كما تواتر عند العامة والخاصة مجيء موسى إلى فرعون وغرق فرعون ، ومجيء المسيح إلى اليهود وعداوتهم له ، وظهور محمد

صلى الله عليه وسلم بمكة ، و هجرته إلى المدينة . وحيثه بالقرآن والشرائع
الظاهرة ، و جنس الآيات الخارقة التي ظهرت على يديه . كتكثير الطعام
والشراب ، والاخبار بالغيوب للماضية والمستقبلية التي لا يعلمها بشر إلا
بإعلام الله وغير ذلك .

ولهذا أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بسؤال أهل الكتاب عما
تواتر عندهم كقوله : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فأسألو
أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ، فان من الكفار من أنكر أن
يكون لله رسول بشر ، فأخبر الله أن الذين أرسلهم قبل محمد كانوا
بشراً ، وأمر بسؤال أهل الكتاب عن ذلك لمن لا يعلم .

وكذلك سألهم عن التوحيد وغيره مما جاءت به الأنبياء وكفر به
الكافرون ، قال تعالى : (قل : كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده
علم الكتاب) ، وقال تعالى : (فان كنت في شك مما أنزلنا إليك فأسأل
الذين يقرأون الكتاب من قبلك) ، وقال تعالى : (قل : أرأيتم ان
كان من عند الله وكفرتم به ، وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله
فآمن واستكبرتم) .

وكذلك شهادة أهل الكتاب بتصديق ما أخبر به من أنباء الغيب
التي لا يعلمها الا نبي أو من أخبره نبي ، وقد علموا أن محمداً لم يتعلم

من أهل الكتاب شيئاً .

وهذا غير شهادة أهل الكتاب له نفسه بما يجدونه من نفعه في كتبهم ، كقوله تعالى : (أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل ؟) . وقوله تعالى : (والذين آتيناكم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق) . وأمثال ذلك .

وهذا بخلاف ما تواتر عند الخاصة من أهل العلم ، كأحاديث الرؤية وعذاب القبر وفتنه ، وأحاديث الشفاعة والصراط والحوض ، فهذا قد ينكره بعض من لم يعرفه من أهل الجبل والضلال ؛ ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجياثي وأبي بكر الرازي وغيرها دخول الجن في بدن المصروع ، ولم ينكروا وجود الجن . إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا ، وإن كانوا مخطئين في ذلك . ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون : إن الجن يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قلت لأبي : إن قوماً يزعمون أن الجن لا يدخل في بدن الانسي . فقال : يا بني ! يكذبون . هو ذا يتكلم على لسانه . وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا ان جميع طوائف المسلمين يقرّون بوجود الجن ، وكذلك جمهور الكفار كعامة أهل الكتاب ، وكذلك عامة مشركي العرب وغيرهم من أولاد سام . والهند وغيرهم من أولاد حام ، وكذلك جمهور الكنعانيين واليونانيين وغيرهم من أولاد يافث . فجاهير الطوائف تقرّ بوجود الجن ، بل يقرّون بما يستجلبون به معاونة الجن من العزائم والطلاسم ، سواء أكان ذلك سائفاً عند أهل الإيمان أو كان شركاً ، فإن للمشركين يقرّأون من العزائم والطلاسم والرقى ما فيه عبادة للجن وتعظيم لهم ، وعامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا نفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن .

ولهذا نهى علماء المسلمين عن الرقى التي لا يفقه معناها ؛ لأنها مظنة الشرك وإن لم يعرف الرّاق أنها شرك . وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي . قال : كنا نرقى في الجاهلية فقلنا : يا رسول الله ! كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا علي رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك . وفي صحيح مسلم أيضاً عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ! إنه كانت عندنا رقية نرقى بها من العقب ، وإنك نهيت عن الرقى . قال : فعرضوها عليه ، فقال : « ما أرى بأساً ، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه »

وقد كان للعرب ولسائر الأمم من ذلك أمور يطول وصفها ،
وأخبار العرب في ذلك متواترة عند من يعرف أخبارهم من علماء المسلمين
وكذلك عند غيرهم ، ولكن للمسلمين أخبر بجاهلية العرب منهم بجاهلية
سائر الأمم ، إذ كان خير القرون كانوا عرباً . وكانوا قد عاينوا وسمعوا
ما كانوا عليه في الجاهلية ، وكان ذلك من أسباب نزول القرآن فذكروا
في كتب التفسير والحديث والسير والمغازي والفقهاء ، فتواترت أيام
جاهلية العرب في المسلمين ، والافسار الأمم للمشركين هم من جنس
العرب للمشركين في هذا ، وبعضهم كان أشد كفراً وضلالاً من مشركي
العرب ، وبعضهم أخف .

والآيات التي أنزلها الله على محمد صلى الله عليه وسلم فيها خطاب
لجميع الخلق من الانس والجن ؛ إذ كانت رسالته عامة للثقلين ، وإن
كان من أسباب نزول الآيات ما كان موجوداً في العرب فليس شيء
من الآيات مختصاً بالسبب المعين الذي نزل فيه باتفاق المسلمين ، وإنما
تأزعوأ : هل يختص بنوع السبب المسؤول عنه ؟ وأما بعين السبب
فلم يقل أحد من المسلمين : إن آيات الطلاق أو الظهار أو اللعان
أو حد السرقة والمحاريق وغير ذلك يختص بالشخص المعين الذي كان
سبب نزول الآية .

وهذا الذي يسميه بعض الناس تنقيح المناط ، وهو أن يكون

الرسول صلى الله عليه وسلم حكم في معين وقد علم ان الحكم لا يختص به فيريد أن ينقح مناط الحكم . ليعلم النوع الذي حكم فيه كما أنه لما أمر الاعرابي الذي واقع امرأته في رمضان بالكفارة ، وقد علم ان الحكم لا يختص به ، وعلم أن كونه أعرابياً أو عريساً أو الموطوءة زوجته لا أثر له ، فلو وطئ للمسلم المجمي سريته كان الحكم كذلك .

ولكن هل المؤثر في الكفارة كونه مجامعاً في رمضان او كونه مفطراً ؟ فالأول مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه ، والثاني مذهب مالك وأبي حنيفة ، وهو رواية منصوطة عن أحمد في الحجامة فغيرها أولى ، ثم مالك يحمل المؤثر جنس المفطر ، وأبو حنيفة يجعلها للمفطر . كتسوع جنسه ، فلا يوجب في ابتلاع الحصة والنواة .

وتنازعوا هل يشترط أن يكون أفسد صوماً صحيحاً ؟ وأحمد لا يشترط ذلك ؛ بل كل امساك وجب في شهر رمضان اوجب فيه الكفارة ، كما يوجب الأربعة مثل ذلك في الاحرام الفاسد ، فالعينام الفاسد عنده كالاحرام الفاسد كلاهما يجب اتمامه وللذي فيه ، والشافعي وغيره لا يوجبونها إلا في صوم صحيح ، والتزاع فيمن أكل ثم جامع او لم ينو الصوم ثم جامع ، ومن جامع وكفر ثم جامع .

ومثل قوله لمن احرم بالمرة في جبة متضمناً بالخلق : « انزع

عنك الحية واغسل عنك أثر الصفرة » ، هل أمره بالفسل لكون
الحرم لا يستديم الطيب كما يقوله مالك ؟ أو لكونه نهى أن يتزعر
الرجل فلا يمنع من استدامة الطيب كقول الثلاثة ؟ وعلى الأول فهل
هذا الحديث منسوخ بتطيب عائشة له في حجة الوداع ؟

ومثل قوله لما سئل من فأرة وقعت في سمن : « القوها وما حولها
وكلوا سمنكم » ، هل للؤثر عدم التغير بالنجاسة ، أو بكونه جامداً ،
أو كونها فأرة وقعت في سمن ، فلا يمتد إلى سائر المساعات ؟
ومثل هذا كثير ، وهذا لا بد منه في الشرائع ، ولا يسمى قياساً عند
كثير من العلماء كأبي حنيفة ونفاة القياس ، لانفاق الناس على العمل
به كما اتفقوا على تحقيق الناطق ، وهو : أن يعلق الشارع الحكم بمعنى
كلي فينظر في ثبوته في بعض الأنواع أو بعض الأعيان ، كأمره
باستقبال الكعبة ، وكأمره باستشهاد شهيدين من رجالنا ممن نرضى من
الشهداء ، وكتحريمه الخمر واليسر ، وكفرضه تحليل اليمين بالكفارة ،
وكتفريقه بين الفدية والطلاق ، وغير ذلك .

فيبقى النظر في بعض الأنواع : هل هي خمر ويمين وميسر وفدية
أو طلاق ؟ وفي بعض الأعيان : هل هي من هذا النوع ؟ وهل هذا
المصل مستقبل القبلة ؟ وهذا الشخص عدل مرضي ؟ ونحو ذلك ، فإن
هذا النوع من الاجتهاد متفق عليه بين المسلمين ، بل بين العقلاء فيما
يتبعونه من شرائع دينهم وطاعة ولاية أمورهم ومصالح دنياهم وآخرتهم .

وحقيقة ذلك يرجع إلى تمثيل الشيء بنظيره وإدراج الجزئ تحت الكلي ، وذلك يسمى قياس التمثيل ؛ وهذا يسمى قياس الشمول ، وهما متلازمان ، فإن القدر المشترك بين الافراد في قياس الشمول الذي يسميه المنطقيون الحد الأوسط هو القدر المشترك في قياس التمثيل الذي يسميه الأصوليون الجامع ؛ والمتناط ؛ والعلة ؛ والامارة ؛ والداعي ، والباعث ؛ والمقتضى ؛ وللوجب ؛ والمشارك ؛ وغير ذلك من العبارات .

وأما تخريج المتناط وهو : القياس المحض ، وهو : أن ينص على حكم في امور قد يظن انه يختص بالحكم بها فيستدل على ان غيرها مثلها ، إما لاتقاء الفارق ؛ أو للاشتراك في الوصف الذي قام الدليل على ان الشارع خلق الحكم به في الأصل ؛ فهذا هو القياس الذي نقر به جماهير العلماء وينكروه نفاة القياس . وإنما يكثر الغلط فيه لعدم العلم بالجامع المشترك الذي علق الشارع الحكم به ، وهو الذي يسمى سؤال المطالبة ، وهو : مطالبة للمترض للمستدل بأن الوصف المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم ؛ أو دليل العلة . فأكثر غلط القائسين من ظنهم علة في الأصل ما ليس بعلة ، ولهذا كثرت شتاعاتهم على أهل القياس الفاسد . فأما إذا قام دليل على إلغاء الفارق وانه ليس بين الأصل والفرع فرق يفرق الشارع لأجله بين الصورتين : او قام

الدليل على ان المعنى الفلاني هو الذي لأجله حكم الشارع بهذا الحكم في الأصل وهو موجود في صورة اخرى : فهذا القياس لا يناع فيه الا من لم يعرف هاتين للمقدمتين .

وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : ان دعوة محمد صلى الله عليه وسلم شاملة للثقلين : الانس والجن على اختلاف أجناسهم ، فلا يظن أنه خص العرب بحكم من الأحكام أصلا ، بل انما علق الأحكام باسم مسلم وكافر : ومؤمن ومنافق : وبر وفاجر : ومحسن وظالم : وغير ذلك من الأسماء المذكورة في القرآن والحديث ، وليس في القرآن ولا الحديث تخصيص العرب بحكم من أحكام الشريعة ، ولكن بعض العلماء ظن ذلك في بعض الأحكام وخالفه الجمهور . كما ظن طائفة منهم أبو يوسف انه خص العرب بأن لا يسترقوا ، وجمهور المسلمين على أنهم يسترقون كما صحت بذلك الأحاديث الصحيحة ، حيث استرق بنى المصطلق وفيهم جورية بنت الحارث ، ثم أعتقها وزوجها ، وأعتق بسببها من استرق من قومها .

وقال في حديث هوازن : « اختاروا الحدى الطائفتين : اما السبي : ولما المال » ، وفي الصحيحين عن أبي أيوب الانصاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قال : لا اله الا الله وحده

لا شريك له : له الملك وله الحمد : وهو على كل شيء قدير عشر مرات
كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل .

وفي الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة أنه كانت سبية من سبي
هوازن عند عائشة فقال : « أعتقها فاتها من ولد اسماعيل » . وعامة
من استرقه الرسول صلى الله عليه وسلم من النساء والصبيان كانوا عرباً
وذكر هذا بطول .

ولكن عمر بن الخطاب لما رأى كثرة السبي من العجم واستفناء
الناس عن استرقاق العرب رأى أن يقتلوا العرب ، من باب مشورة
الامام وأمره بالصلحة : لا من باب الحكم الشرعي الذي يلزم الخلق
كلهم ، فأخذ من أخذ بما ظنه من قول عمر ، وكذلك ظن من ظن
ان الجزية لا تؤخذ من مشركي العرب مع كونها تؤخذ من
سائر المشركين .

وجهور العلماء على انه لا يفرق بين العرب وغيرهم . ثم منهم من
يجوز أخذها من كل مشرك ، ومنهم من لا يأخذها الا من أهل
الكتاب والمجوس : وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ
الجزية من مشركي العرب وأخذها من المجوس وأهل الكتاب .

فمن قال : تؤخذ من كل كافر . قال : ان آية الجزية لما نزلت

أسلم مشركوا العرب . فأنها نزلت عام تبوك ولم يبق عربي مشرك محارباً . ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليغزو النصارى عام تبوك بجميع المسلمين — الا من عذر الله — ويدع الحجاز وفيه من يخاربه ، ويبعث أباً بكر عام نسع فنادى في الموسم أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ونبذ اليهود المطلقة وأبقى المؤقتة مادام أهلها موفين بالعهد ، كما أمر الله بذلك في أول سورة التوبة ، وأنظر الذين نبذ إليهم أربعة أشهر ، وأمر عند انسلاخها بغزو المشركين كافة ، قالوا : فدان للمشركون كلهم كافة بالاسلام ، ولم يرض بذل أداء الجزية ، لأنه لم يكن لمشركي العرب من الدين - بعد ظهور دين الاسلام ما يصبرون لأجله على أداء الجزية عن يد وهم صاغرون ، اذ كان عامة العرب قد أسلموا ، فلم يبق لمشركي العرب عز يعتزون به فدانوا بالاسلام حيث أظهره الله في العرب بالحجة والبيان والسيف والسنان .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة » مراده قتال المحاربين الذين أذن الله في قتالهم ، لم يرد قتال المعاهدين الذين أمر الله بوفاء عهدهم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول « براءة » يعاهد من عاهد من الكفار

من غير أن يعطى الجزية عن يد ، فلما أنزل الله براءة وأمره ببند
 العهود المطلقة لم يكن له أن يعاهدم كما كان يعاهدم . بل كان عليه أن
 يجاهد الجميع كما قال : (فإذا انسحق الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم ، وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن
 تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم) .
 وكان دين أهل الكتاب خيراً من دين المشركين ، ومع هذا فأمرهم
 بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، فإذا كان أهل
 الكتاب لا تجوز معاهدتهم كما كان ذلك قبل نزول براءة فللمشركون أولى
 بذلك أن لا تجوز معاهدتهم بدون ذلك .

قالوا : فكان في تخصيص أهل الكتاب بالذكر تنبيهاً بطريق
 الأولى على ترك معاهدة المشركين بدون الصغار والجزية ، كما كان يعاهدم
 في مثل هدنة الحديبية وغير ذلك من المعاهدات .

قالوا : وقد ثبت في الصحيح من حديث بريدة قال : « كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في
 خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً » ثم قال : اغزوا باسم
 الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ،
 ولا تمسكوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين
 فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال . فأيتن ما أجابوك فاقبل منهم

وكف عنهم : ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم ان فعلوا ذلك فلهي مال للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين . فان أبوا ان يتحولوا منها فاخبرهم أنهم يكونون كاعراب للمسلمين ، يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين . ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء . الا ان يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا فاسألهم الجزية . فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . فان هم أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم . واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فانكم ان تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من ان تخفروا ذمة الله وذمة رسوله . واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك ان تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك : فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا . »

قالوا : ففي الحديث أمره لمن أرسله أن يدعو الكفار الى الاسلام ثم الى الهجرة الى الامصار . والا فالى أداء الجزية . وان لم يهاجروا كانوا كأعراب المسلمين . والاعراب عامتهم كانوا مشركين ، فدل على أنه دعا الى أداء الجزية من حاصره من المشركين وأهل الكتاب . والحصون كانت باليمن كثيرة بعد زول آية الجزية ، وأهل اليمن كان

فيهم مشركون وأهل كتاب . وأمر معاذاً أن يأخذ من كل حالم ديناراً
أوعده له معافياً ، ولم يميز بين المشركين وأهل الكتاب ، فدل
ذلك على أن المشركين من العرب آمنوا كما آمن من آمن من
أهل الكتاب ، ومن لم يؤمن من أهل الكتاب أدى الجزية .

وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من أهل البحرين وكانوا
مجوساً ، وأسلمت عبد القيس وغيرهم من أهل البحرين طوعاً . ولم
يكن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب الجزية على أحد من اليهود بالمدينة
ولا بخيبر ؛ بل حاربهم قبل زول آية الجزية وأقر اليهود بخير فلاحين
بلا جزية إلى أن أجلاهم عمر ؛ لأنهم كانوا مهادين له . وكانوا فلاحين
في الأرض فأقرهم لحاجة المسلمين إليهم . ثم أمر بأجلانهم قبل موته ،
وأمر باخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، ف قيل : هذا الحكم
مخصوص بجزيرة العرب ، وقيل : بل هو عام في جميع أهل النعمة اذا
استغنى المسلمون عنهم أجلوم من ديار الاسلام ؛ وهذا قول ابن جرير
وغیره . ومن قال : ان الجزية لا تؤخذ من مشرك قال : ان آية الجزية
نزلت والمشركون موجودون فلم يأخذها منهم .

والمقصود أنه لم يخص العرب بحكم . وان قيل : انه خص جزيرة
العرب التي هي حول المسجد الحرام ، كما خص المسجد الحرام بقوله :
(انما المشركون نجس فلا يقربوا للمسجد الحرام بعد عامهم هذا) .

وكذلك من قال من العلماء : انه حرم على جميع المسلمين ما استخبه العرب وأحل لهم ما تستطيع . فجمهور العلماء على خلاف هذا القول كمالك وأبي خنيفة وأحمد وقدماء أصحابه . ولكن الحرق وطائفة منهم وافقوا الشافعي على هذا القول ، وأما أحمد نفسه فعامة نصوصه موافقة لقول جمهور العلماء . وما كان عليه الصحابة والتابعون أن التحليل والتحريم لا يتعلق باستطابة العرب ولا باستخباتهم : بل كانوا يستطيعون أشياء حرمها الله . كالدم واليتة : والمنخقة والموقوذة : والمتردة والنطيحة : وأكلة السبع : وما أهل به لغير الله . وكانوا — بل خيارهم — يكرهون أشياء لم يحرمها الله . حتى لحم الضب كان النبي صلى الله عليه وسلم يكرهه ، وقال : « لم يكن بأرض قومي فأجدني أعاقه » ، وقال مع هذا : « انه ليس بمحرم » وأكل على مائدته وهو ينظر ، وقال فيه : « لا آكله ولا أحرمه » .

وقال جمهور العلماء : الطيبات التي أحلها الله ما كان نافعاً لا كله في دينه ، والحديث ما كان ضاراً له في دينه .

وأصل الدين العدل الذي بعث الله الرسل بأقامته ، فما أورت الآكل نبياً وظلماً حرمه كما حرم كل ذى ناب من السباع : لأنها بائغة عادية والغاذي شبيه بالقتدى ، فإذا تولد اللحم منها صار في الانسان خلق البغي والعدوان .

وكذلك الدم يجمع قوى النفس من الشهوة والغضب فاذا اغتذى منه زادت شهوته وغضبه على المعتدل . ولهذا لم يحرم منه الا المسفوح بخلاف القليل فانه لا يضر .

ولحم الخنزير يورث عامة الاخلاق الحيثة : اذ كان اعظم الحيوان في اكل كل شيء ، لا يعاف شيئاً . والله لم يحرم على أمة محمد شيئاً من الطيبات وانما حرم ذلك على أهل الكتاب ، كما قال تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) . وقال تعالى : (وعن الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت ظهورها او الحوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهم وانا لصادقون) .

وأما المسلمون فلم يحرم عليهم الا الجبائث كالدم المسفوح . فاما غير المسفوح كالذي يكون في المروق فلم يحرمه . بل ذكرت عائشة انهم كانوا يضعون اللحم في القدر فيرون آثار الدم في القدر : ولهذا عني جمهور الفقهاء عن الدم اليسير في البدن والياب اذا كان غير مسفوح . واذا عني عنه في الأكل ففي اللبس والحمل أولى أن يعنى عنه .

وكذلك ريق الكلب يعنى عنه عند جمهور العلماء في الصيد ، كما هو

مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في أظهر القولين في مذهبه ، وهو أحد
الوجهين في مذهب الشافعي ، وإن وجب غسل الإماء من ولوغه عند
جهورهم . إذ كان الريق في الولوغ كثيراً سارياً في اللئاع لا يشق
الاحتراز منه ، بخلاف ما يصيب الصيد فإنه قليل ناشف في جامد يشق
الاحتراز منه .

وكذلك التقديم في إمامة الصلاة بالنسب لا يقول به أكثر العلماء ،
وليس فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الذي ثبت في
الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يؤم القوم أقرؤم لكتاب
الله . فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء
فاقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنأ » ، فقدمه
صلى الله عليه وسلم بالفضيلة العلمية ثم بالفضيلة العملية ، وقدم العالم
بالقرآن على العالم بالسنة ، ثم الأسبق إلى الدين باختياره ، ثم الأسبق
إلى الدين بسنه ، ولم يذكر النسب .

وهذا أخذ أحمد وغيره ، فرتب الأئمة كما رتبهم النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يذكر النسب . وكذلك أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة لم
يرجعوا بالنسب . ولكن رجع به الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد :
كانخري وابن حامد والفاضل وغيرهم ، واحتجوا بقول سلمان

الفارسي : ان لكم علينا معشر العرب ألا تؤمكم في صلاتكم ولا تنكح نسائكم .

والاولون يقولون : انما قال سلمان هذا تقدماً منه للعرب على الفرس ، كما يقول الرجل لمن هو أشرف منه : حقك على كذا . وليس قول سلمان حكماً شرعياً يلزم جميع الخلق اتباعه كما يجب عليهم اتباع احكام الله ورسوله ، ولكن من تأسى من الفرس بسلمان فله به اسوة حسنة : فان سلمان سابق الفرس .

وكذلك اعتبار النسب في اهل الكتاب ليس هو قول احد من الصحابة ، ولا يقول به جمهور العلماء كالك وأبي خنيفة وأحمد بن حنبل وقدماء أصحابه ، ولكن طائفة منهم ذكرت عنه روايتين ، واختار بعضهم اعتبار النسب موافقة للشافعي ، والشافعي أخذ ذلك عن عطاء ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم انما علق الاحكام بالصفات المؤثرة فيما يحبه الله وفيما يبغض . فامر بما يحبه الله ودعا اليه بحسب الامكان . ونهى عما يبغضه الله وحسم مادته بحسب الامكان . لم يخص العرب بنوع من أنواع الاحكام الشرعية : إذ كانت دعونه لجميع البرية : لكن نزل القرآن بلسانهم بل نزل بلسان قريش ، كما ثبت

عن عمر بن الخطاب أنه قال لابن مسعود : أقرئ الناس بلغة قريش فان القرآن نزل بلسانهم ، وكما قال عثمان للذين يكتبون المصحف من قريش والانصار : إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة هذا الحبي من قريش ، فان القرآن نزل بلسانهم . وهذا لاجل التبليغ : لانه بلغ قومه أولاً ثم بواسطتهم بلغ سائر الامم ، وأمره الله بتبليغ قومه أولاً ، ثم بتبليغ الاقرب فالاقرب اليه . كما أمر بجهاد الاقرب فالاقرب .

وما ذكره كثير من العلماء من أن غير العرب ليسوا اكفاء للعرب في النكاح فهذه مسألة نزاع بين العلماء ، فمنهم من لا يرى الكفاءة إلا في الدين ، ومن رآها في النسب أيضاً فانه يحتاج بقول عمر : لأمنن ذوات الاحساب الا من الاكفاء : لان النكاح مقصوده حسن الالفه فاذا كانت المرأة أعلى منصباً اشتغلت عن الرجل فلا يتم به المقصود . وهذه حجة من جعل ذلك حقاً لله . حتى أبطل النكاح إذا زوجت المرأة بمن لا يكافئها في الدين أو المنصب ، ومن جعلها حقاً لآدمي قال : ان في ذلك غشاضة على أولياء المرأة وعليها والأمر اليهم في ذلك .

ثم هؤلاء لا ينجحون الكفاءة بالنسب . بل يقولون : هي من الصفات التي تتفاضل بها النفوس ، كالصناعة واليسار والحرية وغير ذلك ، وهذه مسائل اجتهدية ترد إلى الله والرسول : فان جاء عن الله ورسوله

ما يوافق أحد القولين فما جاء عن الله لا يختلف . والا فلا يكون قول
أحد حجة على الله ورسوله .

وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص صحيح صريح في هذه
الأمور . بل قد قال صلى الله عليه وسلم : « ان الله أذهب عنكم عية
الجاهلية وغررها بالآباء ، الناس رجالان : مؤمن تقي ، وفاجر شقي » ،
وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « أربع في أمي من
أمر الجاهلية لا يتركوهن : الفخر بالاحساب ، والطعن في الانساب ،
والنباذة ، والاستسقاء بالنجوم » ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله
وسلم أنه قال : « ان الله اصطفى كنانة من بني اسماعيل . واصطفى قريشاً
من كنانة ، واصطفى بني هاشم من قريش . واصطفاني من بني هاشم ،
فأنا خيركم نفساً وخيركم نسباً » .

وجمهور العلماء على أن جنس العرب خير من غيرهم ، كما ان جنس
قريش خير من غيرهم ، وكنس بني هاشم خير من غيرهم . وقد ثبت
في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الناس معادن كعادن
الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا » .

لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل
من كل فرد . فان في غير العرب خلق كثير خير من اكثر العرب :

وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار من هو خير من أكثر قريش ،
وفي غير بني هاشم من قريش وغير قريش من هو خير من أكثر بني
هاشم ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان خير القرون القرن الذين
بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ، وفي القرون المتأخرة من
هو خير من كثير من القرن الثاني والثالث ، ومع هذا فلم يخص النبي
صلى الله عليه وسلم القرن الثاني والثالث بحكم شرعي ، كذلك لم يخص
العرب بحكم شرعي ، بل ولا خص بعض أصحابه بحكم دون سائر أمته ،
ولكن الصحابة لما كان لهم من الفضل أخبر بفضلهم ، وكذلك السابقون
الأولون لم يخصهم بحكم ، ولكن أخبر بما لهم من الفضل لما اختصوا به
من العمل ، وذلك لا يتعلق بالنسب .

والمقصود هنا أنه أرسل الى جميع الثقلين : الانس والجن ، فلم يخص
العرب دون غيرهم من الأمم بأحكام شرعية ، ولكن خص قريشاً بأن
الامامة فيهم ، وخص بني هاشم بتحريم الزكاة عليهم ، وذلك لأن جنس
قريش لما كانوا أفضل وجب ان تكون الامامة في افضل الأجناس مع
الامكان ، وليست الامامة أمراً شاملاً لكل أحد منهم ، وإنما يتولاها
واحد من الناس .

وأما تحريم الصدقة فخرمها عليه وعلى أهل بيته تكميلاً لتطهيرهم
ودفعاً للتهمة عنه . كما لم يورث ، فلا يأخذ ورثته درهم ولا ديناراً ؛

بل لا يكون له ولمن يموّنه من مال الله إلا نفقتهم . وسائر مال الله بصرف فيما يحبه الله ورسوله . وذوو قربه يعطون بعروف من مال الخمس . والفريء الذي يعطى منه في سائر مصالح المسلمين لا يختص بأصناف معينة كالصدقات ، ثم ما جعل لذوي القربى قد قيل : انه سقط بموته كما يقوله أبو حنيفة ، وقيل : هو لقربى من يلي الأمر بعده . كما روى عنه : « ما اطعم الله نبياً طعمة الا كانت لمن يلي الأمر بعده » وهذا قول أبي ثور وغيره . وقيل : ان هذا كان مأخذ عثمان في اعطاء بنى أمية ، وقيل : هو لذوي قربي الرسول صلى الله عليه وسلم دائماً .

ثم من هؤلاء من يقول : هو مقدر بالشرع وهو خمس الخمس كما يقوله الشافعي وأحمد في المشهور عنه . وقيل : بل الخمس والفريء بصرف في مصالح المسلمين باجتهاد الامام ، ولا يقسم على أجزاء مقدرة متساوية ، وهذا قول مالك وغيره . وعن أحمد أنه جعل خمس الزكاة فيئاً ، وعلى هذا القول يدل الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين . وبسط هذه الامور له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن بعض آيات القرآن وان كان سيده أموراً كانت في العرب فحكم الآيات عام ، يتناول ما تقضيه الآيات لفظاً

ومعنى فى أى نوع كان ، ومحمد صلى الله عليه وسلم بعث الى
الانسان والجن .

وجاهير الأمم يقر بالجن ولهم معهم وقائع يطول وصفها ، ولم ينكر
الجن الا شرذمة قليلة من جهال المتفلسفة والأطباء ونحوم ، وأما اكابر
القوم فلما ثور عنهم : اما الاقرار بها : وأما ان لا يحكى عنهم فى ذلك
قول . ومن المعروف عن بقراط أنه قال فى بعض المباحث : انه ينفع من
الصرع ، لست أعنى الذي يعالجه أصحاب الهياكل وإنما أعنى الصرع الذي
يعالجه الأطباء . وأنه قال : طبنا مع طب أهل الهياكل كطب العجاز
مع طبنا .

وليس لمن أنكر ذلك حجة يعتمد عليها تدل على النفي ، وإنما
معه عدم العلم ؛ إذ كانت صناعته ليس فيها ما يدل على ذلك ، كالطبيب
الذي ينظر فى البدن من جهة صحته ومرضه الذي يتعلق بمزاجه ، وليس
فى هذا تعرض لما يحصل من جهة النفس ولا من جهة الجن ، وان كان
قد علم من غير طبعه أن للنفس تأثيراً عظيماً فى البدن أعظم من تأثير
الاسباب الطيبة ، وكذلك للجن تأثير فى ذلك ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « ان الشيطان يجري من ابن آدم
عجراً الدم » ، وفى الدم الذي هو البخار الذي تسميه الاطباء الروح
الحيواني المنبعث من القلب الساري فى البدن الذي به حياة البدن : كما

قد بسط هذا في موضع آخر .

والمراد هنا أن محمداً صلى الله عليه وسلم أرسل إلى الثقلين الانس والجن ، وقد أخبر الله في القرآن أن الجن استمعوا القرآن وأنهم آمنوا به ، كما قال تعالى : (وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا : أنصتوا !) إلى قوله : (أولئك في ضلال مبين) ، ثم أمره أن يخبر الناس بذلك فقال تعالى : (قل : أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا : إنا سمعنا قرآناً عجباً) الخ ، فأمره أن يقول ذلك ليعلم الانس بأحوال الجن ، وأنه مبعوث إلى الانس والجن ؛ لما في ذلك من هدى الانس والجن ما يجب عليهم من الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر ، وما يجب من طاعة رسوله ومن تحريم الشرك بالجن وغيره ، كما قال في السورة : (وأنه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن فزادهم رهقاً) .

كان الرجل من الانس ينزل بالوادي — والأودية . مظان الجن ؛ فلهم يكونون بالأودية أكثر مما يكونون بأعالي الأرض — فكان الانسي يقول : أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهاته ، فلما رأت الجن أن الانس تستعيز بها زاد طغيانهم وغيرهم ، وبهذا يحبون للزعم والراقي بأسمائهم وأسماء ملوكهم ، فانه يقسم عليهم بأسماء من يظمنونه

فيحصل لهم بذلك من الرئاسة والشرف على الانس ما يحملهم على أن يعطوهم بعض سرهم . لاسيما وهم يعلمون أن الانس أشرف منهم وأعظم قدراً . فاذا خضعت الانس لهم واستعادت بهم كان بمنزلة أكبر الناس إذا خضع لأصاغرهم ليقضى له حاجته .

ثم الشياطين منهم من يختار الكفر والشرك ومعاصي الرب . وإبليس وجنوده من الشياطين يشتهون الشر ، ويلتذون به ويطلبونه . ويحرصون عليه بمقتضى خبث أنفسهم . وإن كان موجباً لعذابهم وعذاب من يغوونه ، كما قال إبليس : (فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين) ، وقال تعالى : (أرأيتك هذا الذي كرمت علي لئن أخرتني إلى يوم القيامة لأحتسكن ذريته إلا قليلاً) ، وقال تعالى : (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين) .

والانسان اذا فسدت نفسه او مزاجه يشتهي ما يضره ويلتذ به ؛ بل يعشق ذلك عشقاً يفسد عقله ودينه وخلقه وبدنه وماله . والشيطان هو نفسه خبيث فاذا تقرب صاحب الغرائم والأقسام وكتب الروحانيات السحرية وامثال ذلك اليهم بما يحبونه من الكفر والشرك صار ذلك كالرشوة والبرطيل لهم . فيقضون بعض أغراضه ، كن يعطى غيره مالا

ليُقْتَل له من يريد قتله او يعينه على فاحشة او ينال معه فاحشة .

ولهذا كثير من هذه الأمور يكتبون فيها كلام الله بالتجاسة — وقد يقلبون حروف كلام الله عز وجل . إما حروف الفاحشة ، وإما حروف قل هو الله أحد . ولما غيرها — إما دم ولما غيره ، ولما بغير نجاسة . او يكتبون غير ذلك مما يرضاه الشيطان ، او يتكلمون بذلك . فاذا قالوا او كتبوا ما يرضاه الشياطين اعانتهم على بعض اغراضهم اما تغوير ماء من المياه ، واما ان يحمل في الهواء الى بعض الأمكنة . واما ان يأتيه بمال من أموال بعض الناس ، كما تسرقه الشياطين من اموال الخائنين ومن لم يذكر اسم الله عليه وتأتى به ، واما غير ذلك .

وأعرف في كل نوع من هذه الأنواع من الأمور للمعنة ومن وقت له ممن أعرفه ما يطول حكايته : فانهم كثيرون جداً .

والمقصود أن محمداً صلى الله عليه وسلم بحث الى الثقلين ، واستمع الجن لقراءته وولوا الى قومهم منشرين كما اخبر الله عز وجل ، وهذا متفق عليه بين المسلمين . ثم أكثر للمسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم يقولون : انهم جاؤوه بعد هذا ، وانه قرأ عليهم القرآن ويايعوه ، وسألوه ان زاد لهم وللبوابهم فقال لهم : « لكم كل عظم

ذكر اسم الله عليه يعود او فرما يكون لحماً ، ولكم كل برة علف لموايكم »
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا تستنجوا بها فانها زاد اخوانكم
من الجن » ، وهذا ثابت في صحيح مسلم وغيره من حديث
ابن مسعود .

وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث ابى هريرة نبيه
صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالعظم والروث في احاديث متعددة .
وفي صحيح مسلم وغيره عن سلمان قال : قيل له : قد علمكم نبيكم كل
شيء حتى الحراة ، قال : فقال : أجل ! لقد نهانا ان نستقبل القبلة
بغائط او بول ، وان نستنجي باليمين ، وان نستنجي بأقل من ثلاثة
احجار ، وان نستنجي برجيع او عظم . وفي صحيح مسلم وغيره
ايضاً عن جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تمسح
بعظم او بعر » ، وكذلك الهبي عن ذلك في حديث خزيمة بن
ثابت وغيره .

وقد بين علة ذلك في حديث ابن مسعود ، ففي صحيح مسلم وغيره
عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتاني داعي الجن
فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن ، قال : فانطلق بنا فأرانا آثامهم وآثار
نيرانهم ، وسألوه الزاد فقال : لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع

في ايديكم لحماً ، وكل بعة علف لدوابكم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فلا تستنجوا بها فانها زاد اخوانكم » . وفي صحيح البخاري وغيره عن ابي هريرة « انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم اداة لوضوئه وحاجته ، فينأى هو يتبعه بها قال : من هذا ؟ قلت : ابا هريرة ، قال : ابغى احجاراً استنفض بها ، ولا تأتي بعظم ولا بروثة فأثبته بأحجار أحملها في طرف ثوبي حتى وضعتها الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت : ما بال العظم والروثة ؟ قال : هما من طعام الجن ، وانه اثنان وفدجن نصيين — ونعم الجن — فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا روثة الا وجدوا عليها طعاماً » .

ولما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بما يفسد طعام الجن وطعام دوابهم كان هذا تنبيهاً على النبي عما يفسد طعام الانس وطعام دوابهم بطريق الأولى ، لكن كراهة هذا والتفور عنه ظاهر في فطر الناس ، بخلاف العظم والروثة فانه لا يعرف نجاسة طعام الجن ؛ فلهذا جاءت الأحاديث الصحيحة المتعددة بالنهي عنه . وقد ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة انه خاطب الجن وخاطبوه ، وقرأ عليهم القرآن وأتهم سألوه الزاد .

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عباس انه كان يقول : ان النبي

صلى الله عليه وسلم لم ير الجن ولا خاطبهم ولكن أخبره أنهم سمعوا القرآن
وابن عباس قد علم ما دل عليه القرآن من ذلك ولم يعلم ما علمه ابن
مسعود وابو هريرة وغيرهما من اتيان الجن اليه ومخاطبته إياهم، وأنه أخبره
بذلك في القرآن وأمره أن يخبر به ، وكان ذلك في أول الأمر لما
حرست السماء وحيل بينهم وبين خبر السماء . وملئت حرصاً شديداً ،
وكان في ذلك من دلائل النبوة ما فيه عبرة . كما قد بسط في موضع آخر ،
وبعد هذا أتوه وقرأ عليهم القرآن . وروى أنه قرأ عليهم سورة الرحمن
وصار كلما قال : (فبأي آلاء ربكما تكذبان) قالوا : ولا بشيء من
الآنك ربنا نكذب فلك الحمد .

وقد ذكر الله في القرآن من خطاب الثقلين ما يبين هذا الأصل ،
كقوله تعالى : (يا معشر الجن والإنس ! ألم يأتكم رسل منكم يقصون
عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟ قالوا : شهدنا على أنفسنا) .
وقد أخبر الله عن الجن أنهم قالوا : (وانا منا الصالحون ومنا دون
ذلك كنا طرائق قذا) ، أي : مذاهب شتى : مسلمون وكفار ؛ وأهل
سنة وأهل بدعة . وقالوا : (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون ، فمن
أسلم فأولئك تحمروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) ،
والقاسط : الجائر . يقال : قسط إذا جار وأقسط إذا عدل .

وكافرهم معذب في الآخرة باتفاق العلماء . وأما مؤمنهم فمجهور

الملاء على أنه في الجنة . وقد روى : « أنهم يكونون في رضى الجنة
 آرام الانس من حيث لا يرونهم » وهذا القول مأثور عن مالك والشافعي
 وأحمد وأبي يوسف ومحمد . وقيل : إن ثوابهم النجاة من النار . وهو
 مأثور عن أبي حنيفة . وقد احتج الجمهور بقوله : (لم يطمئن إنس
 قبلهم ولا جان) ، قالوا : فدل ذلك على تأتي الطمئ منهم لأن طمئ
 الحور العين إنما يكون في الجنة .

فصل

وإذا كان الجن أحياء عقلاء مأمورين منيئين لهم ثواب وعقاب
 وقد أرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على المسلم أن يستعمل
 فيهم ما يستعمله في الأنس من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والدعوة
 الى الله كما شرع الله ورسوله . وكما دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ،
 ويعاملهم إذا اعتدوا بما يعامل به للعتدون ، فيدفع صولهم بما يدفع
 حول الانس .

وصرحهم للانس قد يكون عن شهوة وهوى وعشق كما يتفق
 للانس مع الانس . وقد يتناكح الانس والجن ويولد بينهما ولد ! وهذا
 كثير معروف ، وقد ذكر العلماء ذلك وتكلموا عليه . وكره أكثر

العلماء مناكحة الجن . وقد يكون وهو كثير او الاكثر عن بغض
ومجازاة . مثل أن يؤذيهم بعض الانس او يظنوا أنهم يتعمدوا أذاً
إما يبول على بعضهم ، واما بصب ماء حار ، واما بقتل بعضهم . وإن
كان الانسي لا يعرف ذلك — وفي الجن جهل وظلم — فيعاقبونه
بأكثر مما يستحقه ، وقد يكون عن عبث منهم وشر بمثل
سفهاء الانس .

وحينئذ فما كان من الباب الأول فهو من الفواحش التي حرّمها الله
تعالى كما حرّم ذلك على الانس وان كان برضى الآخر . فكيف إذا كان
مع كراهته ، فانه فاحشة وظلم ؟ فيخاطب الجن بذلك ويعرفون ان
هذا فاحشة محرمة او فاحشة وعدوان لتقوم الحجة عليهم بذلك ، ويعلموا
انه يحكم فيهم بحكم الله ورسوله الذي ارسله إلى جميع الثقلين
الانس والجن ،

وما كان من القسم الثاني فان كان الانسي لم يعلم فيخاطبون
بأن هذا لم يعلم ، ومن لم يتعمد الأذى لا يستحق العقوبة ، وان كان قد فعل
ذلك في داره وملكه عرفوا بأن الدار ملكه فله ان يتصرف فيها بما يجوز ،
وأنتم ليس لكم أن تمكثوا في ملك الانس بغير اذنهم ، بل لكم ما ليس
من مساكن الانس كالحراب والغلوات ؛ ولهذا يوجدون كثيراً في الحراب

والفلوات ، ويوجدون في مواضع التجمعات كالحشوش والمزابل
والقمامين والمقابر . والشيخ الذين تقرن بهم الشياطين وتكون أحوالهم
شيطانية لا رحمانية يأوون كثيراً إلى هذه الأماكن التي هي
مأوى الشياطين .

وقد جاءت الآثار بالهبي عن الصلاة فيها لأنها مأوى الشياطين ،
والفقهاء منهم من علل الهبي بكونها مظنة التجمعات . ومنهم من قال :
انه تعبد لا يعقل معناه . والصحيح ان العلة في الحمام وأعطان الابل
ونحو ذلك انها مأوى الشياطين ، وفي المقبرة ان ذلك ذريعة إلى الشرك
مع أن المقابر تكون أيضاً مأوى للشياطين .

والمقصود ان أهل الضلال والبدع الذين فيهم زهد وعبادة على
غير الوجه الشرعي ولهم أحياناً مكاشفات ولهم تأثيرات يأوون كثيراً إلى
مواضع الشياطين التي نهى عن الصلاة فيها ؛ لأن الشياطين تنزل عليهم
بها وتخاطبهم الشياطين ببعض الأمور كما تخاطب الكهان . وكما كانت
تدخل في الأصنام وتكلم عابدي الأصنام وتعينهم في بعض المطالب كما
تعين السحرة ، وكما تعين عباد الأصنام وعباد الشمس والقمر والكواكب
إذا عبدوها بالعبادات التي يظنون انها تناسبها . من تسيح لها ولبس
ونحوه وغير ذلك ؛ فانه قد تنزل عليهم شياطين يسمونها روحانية
الكواكب . وقد تقضي بعض حوائجهم ، اما قتل بعض اعدائهم او

امراضه ، واما جلب بعض من يهوونه ، واما احضار بعض المال .
ولكن الضرر الذي يحصل لهم بذلك اعظم من النفع ، بل قد يكون
اضعاف اضعاف النفع .

والذين يستخدمون الجن بهذه الأمور يزعم كثير منهم أن سليمان
كان يستخدم الجن بها ، فانه قد ذكر غير واحد من علماء السلف
أن سليمان لما مات كتبت الشياطين كتب سحر وكفر وجعلتها تحت
كرسيه ، وقالوا : كان سليمان يستخدم الجن بهذه ، فطعن طائفة من
أهل الكتاب في سليمان بهذا . وآخرون قالوا : لولا أن هذا حق
جأز لما فعله سليمان ؛ فضل الفريقان ، هؤلاء بقدمهم في سليمان ،
وهؤلاء باتباعهم السحر ، فأزل الله تعالى في ذلك قوله تعالى : (ولما
جاءم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا
الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم) إلى قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا
واتقوا لثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) ، بين سبحانه أن
هذا لا يضر ولا ينفع ؛ إذ كان النفع هو الخير الخالص أو الراجح ،
والضرر هو الشر الخالص أو الراجح . وشر هذا إما خالص
واما راجح .

وللقصود أن الجن إذا اعتدوا على الانس أخبروا بحكم الله ورسوله
وأقيمت عليهم الحجة ، وأمرها بالعرف ونهوا عن النكر ، كما يفعل

بالانس : لان الله يقول : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)
 وقال تعالى : (يا معشر الجن والانس ! ألم يأتيكم رسول منكم يسمون
 عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟) ، ولهذا نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم عن قتل حبات البيوت حتى تؤذن ثلاثاً ، كما في صحيح
 مسلم وغيره عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : « ان بالدينة نفرأ من الجن قد أسلموا : فمن رأى شيئاً
 من هذه العوامر فليؤذنه ثلاثاً ، فان بدا له بعد فليقتله فانه شيطان »

وفي صحيح مسلم أيضاً عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه
 دخل على أبي سعيد الخدري في بيته . قال : فوجدته يصلي فجلست
 أنتظره حتى يقضي صلاته ، فسمعت تحريكاً في مراجين في ناحية البيت
 فالتفت فاذا حية فوثبت لأقتلها ، فأشار إلي أن اجلس فجلست ، فلما
 انصرف أشار الى بيت في الدار فقال : أترى هذا البيت ؟ فقلت :
 نعم ! فقال : كان فيه فتى منا حديث عهد بعرس ، قال : فخرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحدق ، فكان ذلك الفتى يستأذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنصاف النهار ويرجع الى أهله ، فاستأذنه
 يوماً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ عليك سلاحك
 فاني أخشى عليك قريظة » فأخذ الرجل سلاحه ثم رجع ، فاذا امرأته
 بين البابين قائمة فأهوى إليها بالرمح ليطعمها به وأصابته غيرة : فقلقت :

اكفف عليك ربحك وادخل اليك حتى تنظر ما الذي أخرجني . فدخل
 فاذا بحية عظيمة منضوية على الفراش فأهوى إليها بالرمح فانتظمها به ،
 ثم خرج فركزه في الدار فاضطربت عليه . فما بدرى أيهما كان أسرع
 موتاً الحية أم الفتى ؟ قال : فجثا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكرنا له ذلك ، وقتلنا : ادع الله يحيه لنا ، قال : « استفسروا
 لصاحبكم » ثم قال : « ان بلدين جنأ قد اسلما فاذا رأيتم منهم شيئاً
 فأذنوه ثلاثة أيام ، فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان » ،
 وفي لفظ آخر لمسلم أيضاً : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « ان لهذه البيوت عوامر ، فاذا رأيتم شيئاً منها فخرجوا عليه ثلاثاً ،
 فان ذهب والا فاقتلوه فانه كافر » وقال لهم : « اذهبوا فادفنوا صاحبكم » .

وذلك ان قتل الجن بغير حق لا يجوز كما لا يجوز قتل الانس بلا
 حق ، والظلم محرم في كل حال . فلا يحل لأحد أن يظلم أحداً ولو
 كان كافراً ، بل قال تعالى : (ولا يجز منكم شأن قوم على أن
 لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) ، والجن يتصورون في صور الانس
 والبهائم . فيتصورون في صور الحيات والعقارب وغيرها ، وفي صور
 الابل والبقر والغنم ، والحيل والبغال والحمير ، وفي صور الطير ، وفي
 صور بني آدم ، كما أتى الشيطان قريشاً في صورة سراقه بن مالك بن
 جعشم لما أرادوا الخروج إلى بدر ، قال تعالى : (واذا زين لهم الشيطان

أعمالهم وقال : لا غالب لكم اليوم من الناس وإنى جار لكم) ١٠ إلى قوله : (والله شديد العقاب) .

وكما روى أنه تصور في صورة شيخ نجدي لما اجتمعوا بدار الندوة هل يقتلوا الرسول أو يحبسوه أو يخرجوه ؟ كما قال تبارك وتعالى : (وإذا يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير للماكرين) . فإذا كان حيات البيوت قد تكون جناً فتؤذي ثلاثاً فإن ذهبت والا قتلت ، فإنها إن كانت حية قتلت ، وإن كانت جنية فقد أصرت على العدوان بظهورها للناس في صورة حية تفزعهم بذلك ، والمادي هو الصائل الذي يجوز دفعه بما يدفع ضرره ولو كان قتلاً . وأما قتلهم بدون سبب يبيح ذلك فلا يجوز .

وأهل العزائم والأقسام يقسمون على بعضهم ليعينهم على بعض ، تارة يبرون قسمه وكثيراً لا يفعلون ذلك ، بأن يكون ذلك الجني معظماً ضدم ، وليس للمعزم وعزمته من الحرم ما يقضى اعائتهم على ذلك ، إذ كان المعزم قد يكون بمنزلة الذي يخلف غيره ويقسم عليه بمن يعظمه وهذا تختلف أحواله . فمن أقسم على الناس ليؤذوا من هو عظيم عندهم لم يلتفتوا إليه وقد يكون ذلك منياً ، فاحوالهم شبيهة بأحوال

الانس لكن الانس أعقل وأصدق وأعدل وأوفى بالعهد : والجن أجهل
واكذب واظلم وأعدر .

والمقصود ان ارباب الزائم مع كون عزائمهم تشتمل على شرك
وكفر لا تجوز الزيمة والقسم به فهم كثيراً ما يعجزون عن دفع الجني ،
وكثيراً ما تسخر منهم الجن إذا طلبوا منهم قتل الجني الصارع للانس
أو حبسه ، فيخيلوا إليهم أنهم قتلوه أو حبسوه ويكون ذلك تخيلاً
وكذباً . هذا إذا كان الذي يرى ما يخيّلونه صادقاً في الرؤية ، فان
عامة ما يعرفونه لمن يريدون تعريفه اما بلكاشفة والمحاطبة ، ان كان
من جنس عباد المشركين وأهل الكتاب ومبتدعة المسلمين الذين تضلمهم
الجن والشياطين ، واما ما يظهرونه لأهل الزائم والأقسام أنهم يمثلون
ما يريدون تعريفه ، فاذا رأى المثل أخبر عن ذلك وقد يعرف انه
مثال ، وقد يوهّمونه أنه نفس المرئى ، وإذا أرادوا سماع كلام من
يناديه من مكان بعيد مثل من يستغيث بعض العباد الضالين من
للمشركين وأهل الكتاب وأهل الجبل من عباد المسلمين ، إذا استغاث
به بعض محبيه فقال : يا سيدي فلان ! فان الجني يخاطبه بمثل صوت
ذلك الانسي ، فاذا رد الشيخ عليه الخطاب اجاب ذلك الانسي بمثل
ذلك الصوت ، وهذا وقع لعدد كبير أعرف منهم طائفة .

فصل

وكثيراً ما يتصور الشيطان بصورة المدعو النادى المستغاث به إذا كان ميتاً . وكذلك قد يكون حياً ولا يشعر بالذى ناداه ؛ بل يتصور الشيطان بصورته ، فيظن للشرك الضال المستغيث بذلك الشخص أن الشخص نفسه أجابه وإنما هو الشيطان ، وهذا يقع للكفار المستغيثين بمن يحسنون به الظن من الأموات والأحياء ، كالنصارى المستغيثين بمرجس وغيره من قدادبهم ، ويقع لأهل الشرك والضلال ممن للتنسين إلى الاسلام الذين يستغيثون بللوتى والفائين ، يتصور لهم الشيطان في صورة ذلك المستغاث به وهو لا يشعر .

واعرف عدداً كثيراً وقع لهم في عدة أشخاص يقول لي كل من الاشخاص : انى لم أرف ان هذا استغاث بى ، ولستيت قد رأى ذلك الذى هو على صورة هذا ، وما اعتقد انه الا هذا . وذكر لي غير واحد انهم استغاثوا بى ، كل يذكر قصة غير قصة صاحبه . فاخبرت كلاً منهم انى لم أجب أحداً منهم ولا علمت باستغاثته . فقل :

هذا يكون ملكا ، فقلت : الملك لا يغيث المشرك . انما هو شيطان
أراد ان يضله .

وكذلك يتصور بصورته ويقف بعرفات ، فيظن من يحسن به
الظن أنه وقف بعرفات ، وكثير منهم حمله الشيطان إلى عرفات أو
غيرها من الحرم ، فيتجاوز الميقات بلا احرام ولا تلبية ، ولا يطوف
بالبيت ولا بالصفا والمروة ، وفيهم من لا يعبر مكة ، وفيهم من يقف
بعرفات ويرجع ولا يرمي الجمار ، إلى أمثال ذلك من الأمور التي بضلهم
بها الشيطان حيث فعلوا ما هو منهي عنه في الشرع ، اما محرم واما
مكروه ليس بواجب ولا مستحب ، وقد زين لهم الشيطان ان هذا
من كرامات الصالحين ، وهو من تليس الشيطان ، فان الله لا يعبد
إلا بما هو واجب او مستحب ، وكل من عبد عبادة ليست واجبة ولا
مستحبة وظنها واجبة او مستحبة فانما زين ذلك له الشيطان وان قدر
انه عفى عنه لحسن قصده واجتهاده ، لكن ليس هذا مما يكرم الله به
أوليائه للتيقن ، إذ ليس في فعل المحرمات والمكروهات اكرام . بل
الاكرام حفظه من ذلك ومنعه منه ؛ فان ذلك ينقصه لا يزيده ، وان
لم يعاقب عليه بالمداب فلا بد ان يخفقه عما كان ويخفص اتباعه الذين
يمدحون هذه الحال ويعظمون صاحبها ، فان مدح المحرمات والمكروهات
وتعظيم صاحبها هو من الضلال عن سبيل الله ، وكلما ازداد العبد في

البدع اجتهاداً ازداد من الله بعداً لانها تخرجه عن سبيل الله ؛ سبيل
الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين إلى
بعض سبيل للغضوب عليهم والذالين .

فصل

إذا مرف الأصل في هذا الباب فنقول : يجوز بل يستحب وقد
يجب أن يذب عن المظلوم وأن ينصر ؛ فإن نصر المظلوم مأمور به
بحسب الامكان ، وفي الصحيحين حديث البراء بن عازب قال : « أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع ، أمرنا بعبادة
المريض ، واتباع الجنائزة ، ونشمت العاطس ، وإبرار القسم أو
المقسم ، ونصر المظلوم ، وإجابة الداعي ، وإفشاء السلام . ونهانا عن
خواتيم أو تحتم الذهب ؛ وعن شرب بالفضة ؛ وعن الميائير ، وعن
القسي ، ولبس الحرير ؛ والاستبرق ، والديباج » . وفي الصحيح عن
أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالماً
أو مظلوماً ، قلت : يا رسول الله ! انصره مظلوماً فكيف انصره ظالماً ؟
قال : تمنعه من الظلم ، فذلك نصرك إياه »

وإيضاً ففيه تفريع كربة هذا للمظلوم . وفي صحيح مسلم عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » . وفي صحيح مسلم أيضاً عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الرقي قال : « من استطاع منكم ان ينفع اخاه فليفعل »

لكن ينصر بالعدل كما امر الله ورسوله ، مثل الأدعية والأذكار الشرعية ، ومثل امر الجني ونهيه كما يؤمر الانسي ونهى ، ويجوز من ذلك ما يجوز مثله في حق الانسي ، مثل ان يحتاج الى اتهار الجني وتهديده ولغنه وسبه ، كما ثبت في صحيح مسلم عن ابي الدرداء قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعناه يقول : « اعوذ بالله منك ثم قال : أَلْعَنَكَ بِلْعَنَةِ اللَّهِ ثَلَاثًا » وبسط يده كأنه يتناول شيئاً ، فلما فرغ من الصلاة قلنا : يا رسول الله ! قد سمعناك تقول في الصلاة شيئاً لم نسمعك تقوله قبل ذلك ، ورأيناك بسطت يدك ! قال : « ان عدو الله ابليس جاء بشهاب من نار ليحطه في وجهي فقلت : اعوذ بالله منك ثلاث مرات ، ثم قلت : أَلْعَنَكَ بِلْعَنَةِ اللَّهِ الثَّامَةَ فلم يستأخر ثلاث مرات ، ثم اردت أخذه ، ووالله لولا دعوة اخينا سليمان لاصبح موثقاً يلعب به ولدان اهل المدينة » ففي هذا الحديث الاستعاذة منه

ولعنته بلغته الله . ولم يستأخر بذلك فمد يده إليه . وفي الصحيحين عن
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الشيطان عرض لي
 فشد علي ليقطع الصلاة علي . فامكنتي الله منه فدفعته . ولقد
 هممت ان اوثقه الى سارية حتى تصبحوا فتظنواوا إليه . فذكرت قول
 اخي سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي) فرده
 الله خاسئاً »

فهذا الحديث يوافق الأول ويفسره . وقوله : « دعتني » أى :
 خنقته ، فيمن ان مد اليد كان لحنقه ، وهذا دفع لعدوانه بالفعل وهو
 الحق ، وبه اندفع عدوانه فرده الله خاسئاً .

واما الزيادة وهو ربطه الى السارية فهو من باب التصرف للملكي
 الذي تركه لسليمان ، فان نينا صلى الله عليه وسلم كان يتصرف
 في الجن كصرفه في الانس تصرف عبد رسول ، بأمرم بعبادة الله
 وطاعته لا يتصرف لأمر يرجع إليه وهو التصرف للملكي : فانه كان
 عبداً رسولاً وسليمان نبي ملك ، والعبد الرسول افضل من النبي الملك
 كما أن السابقين للمقرئين افضل من عموم الأبرار اصحاب اليمين ، وقد
 روى النسائي على شرط البخاري عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي فاتاه الشيطان ، فأخذ فصرعه فخنقه ، قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : « حتى وجدت برد لسانه على يدي ، ولولا

دعوة سنيان لأصبح موثقاً حتى يراه الناس » . ورواه احمد وابو داود من حديث ابى سعيد . وفيه : « فأهوت يدي » فما زلت اخنقه حتى وجدت برد لعابه بين اصبعي هاتين : الابهام والتي تليها » ، وهذا فعله في الصلاة ، وهذا مما احتج به العلماء على جواز مثل هذا في الصلاة ، وهو كدفع المار : وقتل الاسودين ، والصلاة حال للسابقة .

وقد تنازع العلماء في شيطان الجن اذا مر بين يدي المصلي : هل يقطع ؟ على قولين هما قولان في مذهب احمد ، كما ذكرها ابن حامد وغيره :

أحدهما : يقطع لهذا الحديث : ولقوله لما أخبر ان مرور الكلب الأسود يقطع للصلاة : « الكلب الأسود شيطان » ، فعمل بأنه شيطان . وهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فان الكلب الأسود شيطان الكلاب ، والجن تصور بصورته كثيراً ، وكذلك بصورة الفط الأسود : لأن السواد أجمع للقوى الشيطانية من غيره ، وفيه قوة الحرارة .

ومما يتقرب به الى الجن النباح ، فان من الناس من يذبح للجن وهو من الشرك الذي حرمه الله ورسوله ، وروى أنه نهى عن ذباح الجن ، واذا برى المصاب بالنساء والذكر وأمر الجن ونهيهم واتهارم

وسبهم ولعنهم ونحو ذلك من الكلام محل للنقص . وإن كان ذلك يتضمن مرض طائفة من الجن أو موتهم فهم الظالمون لأنفسهم . إذا كان الراقى الداعي للعلاج لم يتعد عليهم كما يتعدى عليهم كثير من أهل العزائم ، فيأمرهم بقتل من لا يجوز قتله ، وقد يجسسون من لا يحتاج إلى حبسه ؛ ولهذا قد تقاتلهم الجن على ذلك . ففهم من نقله الجن أو تمرضه ، وفيهم من يفعل ذلك بأهله وأولاده أو دوابه .

وأما من سلك في دفع عداوتهم مسلك العدل الذي أمر الله به ورسوله فإنه لم يظلمهم ، بل هو مطيع لله ورسوله في نصر للظالم وإغاثة لللهوف ، والتفليس عن المكروب بالطريق الشرعي التي ليس فيها شرك بالخالق ولا ظلم للمخلوق ، ومثل هذا لا تؤذيه الجن ، أما لمعرفتهم بأنه عادل ؛ وأما لعجزهم عنه . وإن كان الجن من العقاريت وهو ضعيف فقد تؤذيه . فينبغي لمثل هذا أن يحترز بقراءة العوذ ، مثل آية الكرسي والمعوذات ، والصلاة ، والدعاء ، ونحو ذلك مما يقوى الإيمان ويجنب الذنوب التي بها يسلطون عليه ، فإنه مجاهد في سبيل الله ، وهذا من أعظم الجهاد . فليحذر أن ينصر العدو عليه بنو به ، وإن كان الأمر فوق قدرته فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فلا يتعرض من البلاء لما لا يطيق .

ومن أعظم ما ينتصر به عليهم آية الكرسي ، فقد ثبت في صحيح

البخاري حديث أبي هريرة قال : وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بحفظ زكاة رمضان . فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت
 لأرفعنك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : اني محتاج وعلي
 عيال ولي حاجة شديدة . قال : خلّيت عنه . فأصبحت فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ! ما فعل أسيرك
 البارحة ؟ » قلت : يا رسول الله ! شكى حاجة شديدة وعيالا فرحمته
 وخلّيت سيّله . قال : « اما انه قد كذبك وسيعود » ففرفت أنه سيعود
 لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فرصدته ، فجاء يحثو من الطعام
 فأخذته . فقلت : لأرفعنك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال :
 دعني فاني محتاج وعلي عيال لا أعود ، فرحمته فخلّيت سيّله . فأصبحت
 فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ما فعل
 أسيرك ؟ » قلت : يا رسول الله شكى حاجة وعيالا فرحمته فخلّيت سيّله
 قال : « اما إنه قد كذبك وسيعود » فرصدته الثالثة فجاء يحثو من الطعام
 فأخذته . فقلت : لأرفعنك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
 آخر ثلاث مرات . زعم انك لا تعود ثم تعود . قال : دعني أعلمك
 كلمات ينفعك الله بها . قلت : ما هن ؟ قال : اذا أويت الى فراشك
 فاقرا آية الكرسي : (الله لا اله الا هو الحي القيوم) حتى تحتم
 الآية . فانك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى

تصبح ، غليت سيده . فاصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قلت : يا رسول الله ! زعم أنه يعلمنى كلمات ينفعنى الله بها غليت سيده . قال : ما هي ؟ قلت : قال لي : اذا أوتيت الى فراشك فاقرا آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية : (الله لا اله الا هو الحي القيوم) وقال لي : « لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح » وكانوا أحرص شيئا على الخير ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لما انه قد صدقك وهو كذوب . تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليل يا أبا هريرة ؟ » قلت : لا . قال : « ذاك شيطان » .

ومع هذا فقد جرب المحربون الذين لا يحصون كثرة أن لها من التأثير في دفع الشياطين وابطال أحوالهم ما لا ينضب من كثرته وقوته ، فان لها تأثيراً عظيماً في دفع الشيطان عن نفس الانسان وعن المصروع وعن من تعينه الشياطين . مثل أهل الظلم والغضب وأهل الشهوة والطرب ، وأرباب السماع والمكاه والتصدية . اذا قرئت عليهم بصدق دفعت الشياطين . وبطلت الأمور التي يخلها الشيطان . ويبطل ما عند اخوان الشياطين من مكاشفة شيطانية وتصرف شيطاني ، اذ كانت الشياطين يوحون الى أوليائهم بأمور يظنها الجاهل من كرامات أولياء الله

المتقين ، وانما هي من تليسات الشياطين على أوليائهم المغضوب عليهم والضالين .

والسائل المعتدى يستحق دفعه سواء كان مسلماً أو كافراً ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد » ، فإذا كان المظلوم له أن يدفع عن مال المظلوم ولو بقتل السائل العاды فكيف لا يدفع عن عقله وبدنه وحرمة ؟ ! فان الشيطان يفسد عقله ويعاقبه في بدنه ، وقد يفعل معه فاحشة انسي بانسي ، وان لم يدفع الا بالقتل جاز قتله .

وأما اسلام صاحبه والتخلي عنه فهو مثل اسلام أمثاله من المظلومين ، وهذا فرض على الكفاية مع القدرة ، ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « للمسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه » ، فان كان عاجزاً عن ذلك أو هو مشغول بما هو أوجب منه او قام به غيره لم يجب وان كان قادراً ، وقد تعين عليه ولا يشغله عما هو أوجب منه وجب عليه .

وأما قول السائل : هل هذا مشروع ؟ فهذا من أفضل الاعمال ، وهو من أعمال الأنبياء والصالحين ؛ فانه ما زال الأنبياء والصالحون

يدفعون الشياطين عن بني آدم بما أمر الله به ورسوله ، كما كان المسيح يفعل ذلك ، وكما كان نبينا صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، فقد روى احمد في مسنده وأبو داود في سننه من حديث مطر بن عبد الرحمن الأعنق قال : حدثني أم أبان بنت الوازع بن زارع بن عامر البدي ، عن أبيها أن جدّها الزارع انطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق معه بابن له مجنون — أو ابن أخت له — قال جدي : فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت : ان معي ابنا لي — او ابن أخت لي — مجنون ، أتيتك به تدمر الله له . قال : « اتى به » قال : فانطلقت به إليه وهو في الركاب ، فاطلقت عنه وألقيت عنه ثياب السفر وألبسته ثوبين حسنين ، وأخذت يده حتى انتهيت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ادنه مني ، اجعل ظهره مما يليني » قال : بمجامع توبه من أعلاه وأسفله ، فجعل يضرب ظهره حتى رأيت بياض ابطيه ، ويقول : « أخرج عدو الله ! أخرج عدو الله ! » فاقبل ينظر نظر الصحيح ليس بنظره الاول ، ثم أقعده رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ، فدعا له بما فسخ وجهه ودعا له ، فلم يكن في الوفد أحد بعد دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بفضل عليه .

وقال احمد في المسند : ثنا عبد الله بن نمير ، عن عثمان بن حكيم انا عبد الرحمن بن عبد العزيز ، عن يعلى بن مرة قال : لقد رأيت من

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ما رآها أحسد قبلي ، ولا يراها أحد بعدي . لقد خرجت معه في سفر حتى إذا كنا ببعض الطريق مررنا بامرأة جالسة معها صبي لها ، فقالت : يا رسول الله ! هذا صبي أصابه بلاء وأصابنا منه بلاء . يؤخذ في اليوم ما أدرى كم مرة . قال : « ناوليني » . فرفعته إليه فجعله بينه وبين واسطة الرجل ، ثم فغر « فاه » فنفت فيه ثلاثاً . وقال : « بسم الله أنا عبد الله اخساً عدو الله » ثم ناولها إياه . فقال : القينا في الرجعة في هذا المكان فاخبرينا ما فعل ، قال : فذهبنا ورجعنا فوجدناها في ذلك المكان معها شياء ثلاث ، فقال : ما فعل صيدك ؟ فقالت : والذي بعثك بالحق ما حسسنا منه شيئاً حتى الساعة فاجترر هذه الغنم ، قال : أنزل خذ منها واحدة ورد البقية . وذكر الحديث بتمامه .

ثنا وكيع قال : ثنا الاعمش : عن المهال بن عمرو : عن يعلى بن مرة : عن أبيه قال وكيع : مرة يعني الثقفي : ولم يقل : حرة عن أبيه : ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم معها صبي لها به لم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اخرج عدو الله أنا رسول الله » قال : فبرأ ، قال : فاهدت إليه كبشين وشيئاً من أقط وشيئاً من سمن قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ الأقط والسمن ، وخذ احد الكبشين ورد عليها الآخر » .

تنا عبد الرزاق اخبرنا معمر : عن عطاء بن السائب : عن عبد الله ابن حفص ، عن يعلى بن مرة الثقفي قال : ثلاثة اشياء رأيتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث ، وفيه قال : ثم سرنا فررنا بماء فأثته امرأة ابن لها به جنة . فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم بمنخره فقال : « اخرج انى محمد رسول الله » قال : ثم سرنا فلما رجعا من سفرنا مررنا بذلك الماء فأثته المرأة بجزر ولبن . فامرها ان ترد الجزر وامر اصحابه فشربوا من اللبن ، فسألها عن الصبي فقالت : والذي بعثك بالحق ما رأينا منه ريباً بعدك . ولو قدر انه لم ينقل ذلك لكون مثله لم يقع عند الأنبياء ؛ لكون الشياطين لم تكن تقدر تفعل ذلك عند الأنبياء وفعلت ذلك عندنا ، فقد امرنا الله ورسوله من نصر المظلوم والتفيس من المكروب ونفع المسلم بما يتناول ذلك .

وقد ثبت في الصحيحين حديث الذين رقوا بالقائمة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وما ادراك انها رقية » ، واذن لهم في اخذ الجمل على شفاء اللدنيخ بالرقية . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للشيطان الذي اراد قطع صلاته : « اعوذ بالله منك ، ألعنك بلنة الله التامة ثلاث مرات » ، وهذا كدفع ظلمي الانس من الكفار والفجار ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وان كانوا لم يروا الترك ولم يكونوا يرمون بالقسي الفارسية ونحوها مما يحتاج إليه في قتال ، فقد

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بقتالهم ، واخبر ان امته ستقاتلهم ، ومعلوم ان قتالهم النافع اتما هو بالقى الفارسية ، ولو قوتلوا بالقى العربية التى تشبه قوس القطن لم تغن شيئاً ؛ بل استطالوا على المسلمين بقوة رميهم . فلا بد من قتالهم بما يقرهم .

وقد قال بعض المسلمين لعمر بن الخطاب : ان العدو اذا رأيناكم قد لبسوا الحرير وجدنا في قلوبنا روعة ، فقال : وأتم فالبسوا كما لبسوا . وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فى عمرة القضية بالرمل والاضطباع ؛ ليرى المشركين قوتهم ، وان لم يكن هذا مشروعاً قبل هذا ، ففعل لاجل الجهاد ما لم يكن مشروعاً بدون ذلك .

ولهذا قد يحتاج في ابراء المصروع ودفع الجن عنه الى الضرب ، فيضرب ضرباً كثيراً جداً ، والضرب اتما يقع على الجنى ولا يحس به المصروع ، حتى يفيق المصروع ونحوه انه لم يحس بشيء من ذلك . ولا يؤثر فى بدنه ، ويكون قد ضرب بعضاً قوية على رجله نحو ثلاثمائة او اربعمائة ضربة واكثر واقل ، بحيث لو كان على الانسى لقتله ، وانما هو على الجنى والجنى يصيح وبصرخ ، ويحدث الحاضرين بأمر متعددة كما قد فعلنا نحن هذا وجربناه مرات كثيرة بطول وصفها بحضرة خلق كثيرين .

وأما الاستعانة عليهم بما يقال ويكتب مما لا يعرف معناه فلا يشرع ،
لأسيما إن كان فيه شرك : فإن ذلك محرم . وعامة ما بقوله أهل الغزائم
فيه شرك . وقد يقرأون مع ذلك شيئا من القرآن ويظهرونه ، ويكتمون
ما يقولونه من الشرك . وفي الاستشفاء بما شرعه الله ورسوله ما يغني
عن الشرك وأهله .

وللمسلمون وإن تنازعوا في جواز التداوي بالمحرمات كليلثة والخنزير ،
فلا يتنازعون في أن الكفر والشرك لا يجوز التداوي به بحال : لأن
ذلك محرم في كل حال ، وليس هذا كالتكلم به عند الإكراه : فإن
ذلك إنما يجوز إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان . والتكلم به إنما يؤثر إذا
كان بقلب صاحبه ، ولو تكلم به مع طمأنينة قلبه بالإيمان لم يؤثر .
والشيطان إذا عرف أن صاحبه مستخف بالغزائم لم يساعده ، وأيضا
فإن المكره مضطر إلى التكلم به ولا ضرورة إلى إبراء المصاب
به لوجهين :

أحدهما : أنه قد لا يؤثر أكثر مما يؤثر من يعالج بالغزائم فلا يؤثر
بل يزيده شراً .

والثاني : أن في الحق ما يبقى عن الباطل .

والناس في هذا الباب ثلاثة أصناف : قوم يكذبون بدخول الجنى في الانس . وقوم يدفعون ذلك بالعزائم المذمومة ، فهؤلاء يكذبون بالمرجود وهؤلاء يعصون بل يكفرون بالعبود . والامة الوسط تصدق بالحق للموجود ، وتؤمن بإذله الواحد المعبود ، وعبادته ودعائه وذكره واسمائته وكلامه ، فتدفع شياطين الانس والجن .

وأما سؤال الجن وسؤال من يسألهم فهذا ان كان على وجه التصديق لهم في كل ما يخبرون به والتعظيم للمسئول فهو حرام ، كما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت : يا رسول الله ! اموراً كنا نضعها في الجاهلية ، كما نأتى الكهان ، قال : « فلا تأتوا الكهان » ، وفي صحيح مسلم أيضاً عن عبيد الله : عن نافع : عن صفية : عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » .

وأما ان كان يسأل المسئول ليمتحن حاله ويختبر باطن أمره وعنده ما يميز به صدقه من كذبه فهذا جائز ، كما ثبت في الصحيحين : « ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل ابن صياد فقال : ما يأتيك ؟ فقال : يأتيني صادق وكاذب . قال : ما ترى ؟ قال : أرى عرشاً على الماء . قال : فاني قد خبأت لك خيئاً ، قال : اللخ اللخ ، قال : احسأ فلن

تعدو قدرك فأتما أنت من اخوان الكهان » .

وكذلك اذا كان يسمع ما يقولونه ويخبرون به عن الجن . كما يسمع المسلمون ما يقول الكفار والفجار ليعرفوا ما عندهم فيعتبروا به . وكما يسمع خبر الفاسق وبتين ويتثبت فلا يحزم بصدقه ولا كذبه الا بينة كما قال تعالى : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) . وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابي هريرة : ان اهل الكتاب كانوا يقرأون التوراة ويفسرونها بالمرية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا حدثكم اهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فاما ان يحدثكم بحق فتكذبوه ، واما ان يحدثكم بباطل فتصدقوه ، وقولوا : (آمنا بالله وما انزل إلينا وما انزل إليكم والها والمهم واحد ونحن له مسلمون) ، فقد جاز للمسلمين سماع ما يقولونه ولم يصدقوه ولم يكذبوه .

وقد روى عن ابي موسى الأشعري انه ابطأ عليه خبر عمر وكان هناك امرأة لها قرين من الجن ، فسأله عنه فأخبره انه ترك عمر يسم إبل الصدقة . وفي خبر آخر ان عمر ارسل جيشاً فقبض شخص الى المدينة فأخبر انهم اتصروا على عدوم ، وشاع الخبر ، فسأل عمر عن ذلك فذكر له ، فقال : هذا ابو الهيثم يريد للمسلمين من الجن ؛ وسيأتي يريد الانس بعد ذلك ؛ فجاء بعد ذلك بعدة ايام .

فصل

ويجوز ان يكتب للمصاب وغيره من المرضى شيئاً من كتاب الله
وذكره بالمداد اللباج ويغسل ويسقى ، كما نص على ذلك احمد وغيره .
قال عبد الله بن احمد : قرأت على ابى ثا يعلى بن عبيد : تاسفيان :
عن محمد بن ابى ليلى ، عن الحكم : عن سعيد بن جبير : عن ابن
عباس قال : اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب : بسم الله لا اله الا
الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب
العالمين ، (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او ضحاها) (كأنهم يوم
يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار ، بلاغ فهل يهلك الا
القوم الفاسقون) . قال أبى : ثنا اسود بن عامر باسناده بخناه ، وقال :
يكتب فى اناء نظيف فيسقى ، قال أبى : وزاد فيه وكيع فتسقى
وينضح مادون سرتها ، قال عبد الله : رأيت ابى يكتب للمرأة فى
جام أو شيء نظيف .

وقال ابو عمرو محمد بن احمد بن حمدان الحيرى : انا الحسن بن
سفيان النسوي : حدثنى عبد الله بن احمد بن شويه : ثنا علي بن

الحسن بن شقيق : ثنا عبد الله بن المبارك : عن سفيان : عن ابن
 ابي ليلى : عن الحكم : عن سعيد بن جبير : عن ابن عباس قال : اذا
 عسر على المرأة ولادها فليكتب : بسم الله لا اله الا الله العلي العظيم
 لا اله الا الله الحليم الكريم : سبحان الله وتعالى رب العرش العظيم :
 والحمد لله رب العالمين ، (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية أو
 ضحاها) (كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار ،
 بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون) . قال علي : يكتب في كاهنه
 فيعلق على مضد المرأة ، قال علي : وقد جربناه فلم نر شيئاً أعجب
 منه ، فاذا وضعت تحمله سريعاً ثم تجعله في خرقة أو تحرقه . آخر
 كلام شيخ الاسلام ابن تيمية — قلنس الله روحه ، ونور ضريحه .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

في الاكتفاء بالرسالة ، والاستغناء بالنبي صلى الله عليه وسلم عن اتباع ما سواه اتباعاً عاماً ، وأقام الله الحجة على خلقه برسله فقال تعالى : (انا اوحينا إليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده) ، الى قوله : (لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) .

فدلت هذه الآية على أنه لا حجة لهم بعد الرسل بحال ، وأنه قد يكون لهم حجة قبل الرسل .

و « الأول » يبطل قول من أحوج الخلق الى غير الرسل حاجة عامة كالآئمة .

و « الثاني » يبطل قول من أقام الحجة عليهم قبل الرسل من المتفلسفة والمتكلمة .

وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) .
فأمر بطاعة أولي الأمر من العلماء والأمرء إذا لم يتنازعوا ، وهو يقتضي أن اتفاقهم حجة . وأمرهم بالرد عند التنازع إلى الله والرسول فأبطل الرد إلى إمام مقلد أو قياس عقلي قاضل .

وقال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) ، فيبين أنه بالكتاب يحكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه .

وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله) ، وقال تعالى : (كتاب أنزلناه إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين ، اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) ، ففرض اتباع ما أنزل من الكتاب والحكمة ، وحظر اتباع أحد من دونه . وقال تعالى : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ؟) ، فزجر من لم يكتف بالكتاب المنزل . وقال تعالى : (يا معشر الجن والإنس ! أستمعوا أمر ربكم ، أستمعوا أمر ربكم) ، وقال تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى : (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً) الآيات . وقال تعالى : (كلما أُلتي فيها فوج سألمهم خزنتها) الآيتين . فدلّت هذه

الآيات على أن من أتاه الرسول بخالفه فقد وجب عليه العذاب ، وإن لم يأت به إمام ولا قياس . وأنه لا يعذب أحد حتى يأت به الرسول وإن أتاه إمام أو قياس .

وقال تعالى : (ومن يطع الله ورسوله فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) . (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله (الآية . وقد ذكر سبحانه هذا المعنى في غير موضع . فبين أن طاعة الله ورسوله موجبة للسعادة ، وإن معصية الله موجبة للشقاوة ، وهذا يبين أن مع طاعة الله ورسوله لا يحتاج إلى طاعة إمام أو قياس ، ومع معصية الله ورسوله لا ينفع طاعة إمام أو قياس .

ودليل هذا الأصل كثير في الكتاب والسنة ، وهو أصل الاسلام « شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله » وهو متفق عليه بين الذين أوتوا العلم والابحان قولاً واعتقاداً ؛ وإن خالفه بعضهم عملاً وحالاً . فليس عالم من المسلمين يشك في أن الواجب على الخلق طاعة الله ورسوله ، وإن ما سواه إنما يجب طاعته حيث أوجبه الله ورسوله .

وفي الحقيقة فالواجب في الأصل إنما هو طاعة الله ؛ لكن لا سبيل إلى العلم بأموره ونخبه كله إلا من جهة الرسل ، والمبلغ عنه اما مبلغ امره وكماته فتجب طاعته وتصديقه في جميع ما أمر وأخبر ، وأما ما سوى ذلك فانما بطاع في حال دون حال ، كالأمراء الذين تجب طاعتهم في محل ولايتهم ما لم يأمرُوا بمعصية الله ، والعلماء الذين تجب طاعتهم على المستفتى والأمور فيما أوجبوه عليه مبلغين من الله ، او مجتهدين اجتهداً تجب طاعتهم فيه على المقلد ، ويدخل في ذلك مشايخ الدين ورؤساء الدنيا حيث امر بطاعتهم ، كاتباع أئمة الصلاة فيها ، واتباع أئمة الحج فيه ، واتباع امراء القزو فيه ، واتباع الحكام في احكامهم واتباع المشايخ للتهدين في هديهم ونحو ذلك .

والمقصود بهذا الأصل أن من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً اعتقاداً أو حالا فقد ضل في ذلك ، كأئمة الضلال الرافضة الامامية ، حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته ، فانه لا معصوم بعد الرسول ولا تجب طاعة احد بعده في كل شيء ، والذين عينوم من أهل البيت منهم من كان خليفة راشداً تجب طاعته كطاعة الخلفاء قبله ، وهو علي . ومنهم أئمة في العلم والدين يجب لهم ما يجب لنظرائهم من أئمة العلم والدين ، كعلي بن الحسين ؛ وأبي جعفر الباقر ؛ وجعفر ابن محمد الصادق . ومنهم دون ذلك .

وكذلك من دعا لاتباع شيخ من مشايخ الدين في كل طريق من غير تخصيص ولا استثناء ، وأفرد عن نظرائه ، كالشيخ عدي : والشيخ أحمد : والشيخ عبد القادر : والشيخ حيوة : ونحوهم .

وكذلك من دعا إلى اتباع إمام من أئمة العلم في كل ما قاله وأمر به ونهى عنه مطلقاً كالأئمة الأربعة .

وكذلك من أمر بطاعة الملوك والأمراء والقضاة والولاة في كل ما يأمرون وينهون عنه من غير تخصيص ولا استثناء ، لكن هؤلاء لا يدعون العصمة لتبوعهم الاغالية اتباع للمشايخ ، كالشيخ عدي وسعد المديني بن حمويه ونحوها : فانهم يدعون فيهم نحواً مما ندعيه الغالية في أئمة بني هاشم من العصمة ، ثم من الترجيح على النبوة ، ثم من دعوى الالهية .

وأما كثير من أتباع أئمة العلم ومشايخ الدين فحالهم وهوام بضاهي حال من يوجب اتباع متبوعه ، لكنه لا يقول ذلك بلسانه ولا يعتقدده علما ، فحالهم يخالف اعتقاده ، بمنزلة العصاة أهل الشهوات ، وهؤلاء أصلح ممن يرى وجوب ذلك ويعتقده . وكذلك اتباع الملوك والرؤساء هم كما أخبر الله عنهم بقوله : (انا أظننا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) ، فهم مطيعون حالا وعملا وانقيادا ، وأكثرهم من غير عقيدة دينية ، وفيهم

من يقرن بذلك عقيدة دينية . ولكن طاعة الرسول إنما تمكن مع العلم بما جاء به والقدرة على العمل به . فإذا ضعف العلم والقدرة صار الوقت وقت فترة في ذلك الأمر ، فكان وقت دعوة ونبوة في غيره ، فتدبر هذا الأصل فإنه نافع جداً ، والله أعلم .

وكذا من نصب القياس أو العقل أو الذوق مطلقاً من أهل الفلسفة والكلام والتصوف ، أو قدمه بين يدي الرسول من أهل الكلام والرأي والفلسفة والتصوف ؛ فإنه بمنزلة من نصب شخصاً . فالاتباع للطلق دأب مع الرسول وجوداً وعدماً .

فصل

أول البدع ظهوراً في الاسلام وأظهرها ذماً في السنة والآثار : بدعة الحرية المارقة ؛ فإن أولهم قال للنبي صلى الله عليه وسلم في وجهه : اعدل يا محمد ! فأنك لم تعدل ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم وقتلهم ، وقتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مستفيضة بوصفهم وفهمهم

والأمر بقائلهم ، قال أحمد بن حنبل : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أبنا لقيتموم فاقتلوم : فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

ولهم خاصتان مشهورتان فارقوا بهما جماعة المسلمين وأئمتهم :

أحدهما : خروجهم عن السنة ، وجعلهم ما ليس بسنة سيئة . أو ما ليس بحسنة حسنة ، وهذا هو الذي أظهروه في وجه النبي صلى الله عليه عليه وسلم حيث قال له ذو الحليفة التميمي : أعدل فانك لم تعدل ، حتى قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ويلك ! ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ لقد خبت وخسرت إن لم أعدل » . فقلوه : فانك لم تعدل جعل منه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم سفها وترك عدل ، وقوله : « أعدل » أمر له بما اعتقده هو حسنة من القسمة التي لا تصلح ، وهذا الوصف تشترك فيه البدع المخالفة للسنة ، فقائلها لا بد أن يثبت ما نفته السنة وينفي ما أثبتته السنة ، ويحسن ما قبخته السنة أو يقبح ما حسنت السنة ، وإلا لم يكن بدعة ، وهذا القدر قد يقع من بعض أهل العلم خطأ في بعض المسائل : لكن أهل البدع يخالفون السنة الظاهرة للعلومة .

والخوارج جوزوا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنته
ولم يوجبوا طاعته ومتابعته ، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون
ما شرعه من السنة التي تخالف — بزعمهم — ظاهر القرآن .

وغالب أهل البدع غير الخوارج يتابعونهم في الحقيقة على هذا ؛
فإنهم يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالهم لما اتبعوه ، كما يحكي
عن عمرو بن عبيد في حديث الصادق للصدوق ، وإنما يدفعون [عن]
نفوسهم الحجة : إما برد الثقل ؛ وإما بتأويل للنقول . فيطعنون تارة في الإسناد
وتارة في المتن . وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمنين بحقيقة السنة التي جاء بها
الرسول ، بل ولا بحقيقة القرآن .

الفرق الثاني في الخوارج وأهل البدع : أنهم يكفرون بالذنوب
والسيئات . ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم
وإن دار الإسلام دار حرب ودارم هي دار الإيمان . وكذلك يقول
جمهور الرافضة ؛ وجمهور المعتزلة ؛ والجهمية ؛ وطائفة من غلاة النسيبة
إلى أهل الحديث والفقهاء ومتكلميهم .

فهذا أصل البدع التي ثبت بنص سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وإجماع السلف أنها بدعة ، وهو جعل العفو سيئة وجعل
السيئة كفرا .

فينبغي للمسلم أن يحذر من هذين الأصلين الحيثيين ، وما يتولد
عنها من بغض للمسلمين وضمهم ولعنهم واستحلال دماءهم وأموالهم .

وهذان الأصلان هما خلاف السنة والجماعة ، فمن خالف السنة فيما
أنت به أو شرعته فهو مبتدع خارج عن السنة ، ومن كفر المسلمين
بما رآه ذنباً سواء كان ديناً أو لم يكن ديناً وعاملهم معاملة الكفار فهو
مفارق للجماعة . وعامة البدع والأهواء إنما تنشأ من هذين الأصلين .
أما الأول فثبته التأويل الفاسد أو القياس الفاسد : أما حديث بلغه
عن الرسول لا يكون صحيحاً ، أو أثر عن غير الرسول قلده فيه ولم
يكن ذلك القائل مصيباً ، أو تأويل تأوله من آية من كتاب الله أو
حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح أو ضعيف ، أو
أثر مقبول أو مردود ولم يكن التأويل صحيحاً ، وإما قياس فاسد ،
أو رأي رآه اعتقده صواباً وهو خطأ .

فالقياس والرأي والنوق هو عامة خطأ للتكلمة والتصوفة وطائفة
من المتفقهة .

وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة
والحدثة والمقلدة والتصوفة والمتفقهة .

وأما التكفير بذنوب أو اعتقاد سني فهو مذهب الخوارج .

والتكفير باعتقاد سني مذهب الرافضة والمعتزلة وكثير من غيرهم .

وأما التكفير باعتقاد بدعي فقد بينته في غير هذا للموضع ، ودون
التكفير قد يقع من البغض والنم والعقوبة — وهو العدوان — أو من
ترك المحبة والدعاء والاحسان وهو التفريط ببعض هذه التأويلات
ما لا يسوغ ، وجماع ذلك ظلم في حق الله تعالى أو في حق المخلوق ،
كما بينته في غير هذا للموضع . ولهذا قال أحمد بن حنبل لبعض أصحابه :
أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس .

وقال شيخ الإسلام

إمام الأئمة والسلمين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد
السلام بن تيمية — قدس الله روحه — :

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات
أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد
ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً ،
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

« أصل جامع »

في الاعتصام بكتاب الله ووجوب اتباعه وبيان الاهتداء به
في كل ما يحتاج إليه الناس من دينهم ، وأن التجاة والسعادة
في اتباعه والشقاء في مخالفته ، وما دل عليه من اتباع السنة والجماعة ،
قال الله تعالى : (قال : اهبطوا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو . فاما
بأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض
عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال :

رب ! لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال : كذلك أتتك آياتنا
فنسيتها . وكذلك اليوم تنسى) . قال ابن عباس : تكفل الله لمن قرأ
القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، ثم
قرأ هذه الآية .

وفي السورة الأخرى : (فمن نفع هادي فلا خوف عليهم ولا هم
يبحزنون ، والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها
خالدون) ، وقال تعالى : (للمص ، كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك
حرج منه لتنذر به وذكري للمؤمنين . اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم
ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) ، وقال تعالى : (وهذا
كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ، ان تقولوا : انما
أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لمنافلين ،
أو تقولوا : لو اننا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم ، فقد جاءكم
بيننا من ربكم هدى ورحمة ، فمن أضل ممن كذب بآيات الله وصدف
عنها ، سنجزى الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا
يصدفون) .

وقال تعالى : (يابني آدم ! إنا بأنئبكم رسل منكم بقصون
عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يبحزنون ، والذين
كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) .

وقال تعالى : (كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها : ألم يأتكم نذير ؟
 قالوا : بلى قد جاءنا نذير ! فكذبنا وقلنا : ما نزل الله من شيء ، إن
 أئتم إلا في ضلال كبير) . وقال تعالى : (وسبق الذين كفروا إلى
 جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها . وقال لهم خزنتها : ألم يأتكم
 رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟
 قالوا : بلى ! ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين) ، وقال تعالى :
 (ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا ، فلا يغفر الله لهم) (البقرة)
 إلى قوله : (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتاً
 عند الله وعند الذين آمنوا . كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر
 جبار) ، إلى قوله : (إنا لتنصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا
 ويوم يقوم الأشهاد) ، إلى قوله : (ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا
 بنى إسرائيل الكتاب هدى وذكرى لأولي الألباب ، فاصبر إن وعد
 الله حق واستغفر لذنبك ، وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار ، إن
 الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر
 ما هم ببالغيه ، فاستعذ بالله إنه هو السميع البصير)

وفي قوله : (يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم) بيان أنه
 لا يجوز أن يعارض كتاب الله بغير كتاب الله ، لا بفعل أحد ولا
 أمره ، لا دولة ولا سياسة ، فانه حال الذين يجادلون في آيات الله بغير

سلطان أنام ؛ ولكن يجوز أن يكون في آيات الله نسخ ومنسوخ ،
 فيعارض منسوخه بناسخه ، كما قال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها
 نأت بخير منها أو مثلها) . وكما قال تعالى : (سيقول السفهاء من الناس :
 ما ولام عن قبلتهم التي كانوا عليها ؟ قل : لله المشرق والمغرب يهدي
 من يشاء إلى صراط مستقيم) ، ونظائره متعددة .

وقال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
 ومنذرين . وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
 فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً
 بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله
 يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (الر ، كتاب
 أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور باذن ربهم إلى صراط
 العزيز الحميد) وقال تعالى : (هو الذي ينزل على عبده آيات ينات
 ليخرجكم من الظلمات إلى النور) وقال تعالى : (قد جاءكم من الله
 نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام
 ويخرجهم من الظلمات إلى النور باذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم)
 وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ! إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا
 الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ، وكيف تكفرون وأنتم تلى
 عليكم آيات الله وفيكم رسوله ؟! ومن يتصم بالله فقد هدي إلى صراط

مستقيم ، يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً) فأمر بالاعتصام بحبل الله وهو كتابه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن حبل ممدود طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم ، فتمسكوا به فانكم لن تضلوا ما تمسكتم به . » وفي الحديث الآخر : « وهو حبل الله للتين » . ثم قال تعالى : (ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً) الآيات .

وقال تعالى : (ويوم نبئ في كل أمة شهيداً عليهم من أنفسهم ، وجئنا بك شهيداً على هؤلاء ، ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) ، وقال تعالى : (ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) ، وقال تعالى : (ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) ، وقال : (هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) ، وقال : (إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ، وإخوانهم يمدونهم في النفي ثم لا يقصرون ، وإذا لم تأتهم بآية قالوا : لولا اجئتنا ، قل : إنما اتبع ما يوحى إلي من ربي هذا يصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون)

وقال تعالى : (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ،

ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) . وقال تعالى : (وإذا ما أنزلت سورة
فمنهم من يقول : ألبكم زادته هذمه إيماناً ؟ فأما الذين آمنوا فزادتهم
إيماناً وهم يستبشرون ، وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً
إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون) وقال تعالى : (يضل به كثيراً ويهدي
به كثيراً) وقال تعالى : (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي
به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور
بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (فالذين آمنوا به
وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون)
وقال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري
ما الكتاب ؟ ولا الإيمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من
عبادنا ، وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذي له ما في
السموات وما في الأرض ، ألا إلى الله نصير الأمور) ، وقال تعالى :
اتل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة) ، وقال تعالى : (الذين
آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به) ، وقال تعالى :
(والذين يسكنون بالكتاب واقموا الصلاة انا لا نضيع أجر
المصلحين) ، وقال تعالى : (واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم
الله وهو خير الحاكمين) .

فصل

قد أمرنا الله تعالى باتباع ما أنزل إلينا من ربنا واتباع ما يأتي منه من الهدى ، وقد أنزل علينا الكتاب والحكمة ، كما قال تعالى : (واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به) والحكمة من الهدى ، قال تعالى : (وان نطيعوه نهدوا) والأمر باتباع الكتاب والقرآن يوجب الأمر باتباع الحكمة التي بث فيها الرسول ، واتباعه وطاعته مطلقاً .

وقال تعالى : (واذكروا ما يتلى في يومئذ من آيات الله والحكمة) وقال تعالى : (ربنا وابتعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم) ، وقال تعالى : (كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ، ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) ، وقال تعالى : (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) ، وقال تعالى : (هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم

ويعلمهم الكتاب والحكمة . وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين .
وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم) .

وقد أمر بطاعة الرسول في نحو أربعين موضعاً ، كقوله تعالى :
(قل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين)
وقوله تعالى : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا . فإن توليتم
فاعلموا إنما على رسولنا البلاغ المبين) . وقوله : (وأطيعوا الله
وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم . وإن
تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين) ، إلى قوله : (وأقيموا
الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون) . إلى قوله
تعالى : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر
جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) إلى قوله : (أو يصيبهم عذاب أليم)
وقوله تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله . ولو أنهم
إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا
الله تواباً رحيماً ، فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)

وقوله تعالى : (قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
ويغفر لكم ذنوبكم) ، وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى : (ومن يطع الله والرسول فأولئك

مع الذين أنعم الله عليهم من النبين والصديقين والشهداء والصالحين ؛
وحسن اولئك رفيقاً) وقوله تعالى : (ومن يقطع الله ورسوله بدخله
جنات تجري من تحتها الأنهار) . إلى قوله : (ومن بعض الله ورسوله
ويتعد حدوده بدخله ناراً خالداً فيها) . وقوله تعالى : (ومن بعض
الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها ابداً) ، وقوله تعالى :
(يوم نقلب وجوههم في النار يقولون : ياليتنا اطعنا الله وأطعنا
الرسولا ، وقالوا : ربنا ! انا اطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ،
ربنا ! آثمهم ضعفين من العذاب والنهم لعناً كبيراً) وقوله تعالى :
(ويوم بعض الظالم على يديه يقول : ياليتني اتخذت مع الرسول سبيلا
ياويلي ليتني لم اتخذ فلانا خليلاً ، لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني
وكان الشيطان للانسان خذولاً)

فهذه النصوص توجب اتباع الرسول وإن لم نجد ما قاله منصوماً
بعينه في الكتاب . كما أن تلك الآيات توجب اتباع الكتاب وإن لم
نجد ما في الكتاب منصوماً بعينه في حديث عن الرسول غير الكتاب .
فعلينا ان تتبع الكتاب وعلينا أن تتبع الرسول ، واتباع أحدهما هو
اتباع الآخر ؛ فان الرسول بلغ الكتاب ، والكتاب امر بطاعة
الرسول . ولا يختلف الكتاب والرسول ألينة ، كما لا يخالف
الكتاب بعضه بعضاً . قال تعالى : (ولو كن من عند غير الله لوجدوا
فيه اختلافاً كبيراً) .

والأحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب اتباع الكتاب وفي وجوب اتباع سنة صلى الله عليه وسلم ، كقوله : « لا الفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : يتنا وينسكم هذا القرآن ، فما وجدنا فيه من حلال حللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه . ألا واني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا وانه مثل القرآن أو أعظم » ، هذا الحديث في السنن والمسند ، مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة جهات ، من حديث أبي ثعلبة وأبي رافع وأبي هريرة وغيرهم .

وفي صحيح مسلم عنه من حديث جابر أنه قال في خطبة الوداع : « وقد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعده : كتاب الله تعالى » ، وفي الصحيح عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قيل له : هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ! قيل : فكيف كتبه على الناس الوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسر القرآن ، كما فسر أعداد الصلوات ، وقدر القراءة فيها ، والجهر والخفية ، وكما فسر فرائض الزكاة ونفسيها ، وكما فسر للناسك وقدر الطواف بالبيت ، والسعي ورمي الجمار ونحو ذلك .

وهذه السنة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب

اتباعها . وقد يكون من سنته ما يظن أنه مخالف لظاهر القرآن وزيادة عليه . كالسنة المفسرة لتصاب السرقة والموجة لرجم الزاني الحصن ، فهذه السنة أيضاً مما يجب اتباعه عند الصحابة والتابعين لهم باحسان ، وسائر طوائف المسلمين ، إلا من نازع في ذلك من الخوارج المارقين الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم . وصيامه مع صيامهم . وقراءته مع قراءتهم . يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم . يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أبنا لقيتموم فاقتلوم : فان في قتلهم أجراً عند الله لمن قاتلهم يوم القيامة » .

وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة في وصفهم وذمهم والأمر بقتالهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال احمد بن حنبل : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه ، وقد روى مسلم في صحيحه حديثهم من عشرة أوجه ، كأنها هي التي أشار إليها احمد بن حنبل ، فان مسلماً أخذ عن احمد .

وقد روى البخاري حديثهم من عدة أوجه ، وهؤلاء أولهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا محمد ! اعدل فانك لم تعدل . فمن جوز عليه أن يظلمه فلا يعدل كمن يوجب طاعته فياظم فيه ؛ لكنهم يوجبون اتباع ما بلغه عن الله . وهذا من جهلهم وتناقضهم ، ولهذا قال النبي

حلى الله عليه وسلم : « وبحك ! ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ ! » ،
 وقال : « لقد خبت وخسرت إن لم أعدل » . أي : إن اتبعت من
 هو غير عادل فأنت خائب خاسر . وقال : « أبأنتي من في السماء
 ولا تأمنوني ؟ ! » ، يقول : إذا كان الله قد أتممتني على تبليغ كلامه أفلا
 تأمنوني على أن أؤدي الأمانة إلى الله ؟ قال تعالى : (وما كان لنبي
 أن يغل) .

وفي الجملة فالقرآن يوجب طاعته في حكمه وفي قسمه . وينم من
 يعدل عنه في هذا أو هذا ، كما قال تعالى في حكمه : (فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا
 مما قضيت ويسلموا تسليما) ، وقال تعالى : (ألم تر إلى الذين يزعمون
 أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ؟ يريدون أن يتحاكوا
 إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم
 ضلالا بعيداً ، وإذا قيل لهم : تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول
 رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً ، فكيف إذا أصابهم مصيبة بما
 قدمت أيديهم ، ثم جاءوك يحلفون بالله إن اردنا الا احساناً وتوفيقاً .
 أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظّم وقل لهم في
 أنفسهم قولاً بليغاً ، وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله ، ولو
 أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول

لوجدوا الله تواباً رحيماً) ، وقال تعالى : (ويقولون : آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون ، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذنبين ، أفى قلوبهم مرض أم أرنابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ؟ ! بل أولئك هم الظالمون ، إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ، ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) .

وقال فى قسمه للصدقات والنفى ، قال فى الصدقات : (ومنهم من يلمزك فى الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ، ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) ، وقال فى النفى : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب ، للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم) الآيات الثلاث .

قالطاعن فى شيء من حكمه أو قسمه — كالحجارج — طاعن فى

كتاب الله مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مفارق لجماعة المسلمين ، وكان شيطان الخوارج مقموعا لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان ، فلما افترقت الأمة في خلافة علي رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج ، فخرجوا وكفروا عليا ومعاوية ومن والاهما ، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق علي بن أبي طالب ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تمرق مارقة على حين فرقة من الناس تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » .

ولهذا لما ناظرهم من ناظرهم كابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرها ينشوا لهم بطلان قولهم بالكتاب والميزان ، كما بين لهم ابن عباس ، حيث أنكروا على علي بن أبي طالب قتاله لأهل الجمل ، ونهيه عن اتباع مدبرهم ، والاجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم ، وكانت حجة الخوارج أنه ليس في كتاب الله الا مؤمن او كافر ، فان كانوا مؤمنين لم يحل قتالهم ، وإن كانوا كفارا أسيحت دماؤهم وأموالهم وذراريهم ، فأجابهم ابن عباس بأن القرآن يدل على أن عائشة أم المؤمنين ، وبين أن أمهات المؤمنين حرام ، فمن أنكروا أمومتها فقد خالف كتاب الله ، ومن استحل فرج أمه فقد خالف كتاب الله .

وموضع غلطهم ظنهم ان من كان مؤمناً لم يبيع قتاله بخال ، وهذا مما ضل به من ضل من الشيعة ، حيث ظنوا أن من قاتل عليا كافر ؛

فان هذا خلاف القرآن ، قال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان بقت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله . فان قامت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ، إنما للمؤمنون إغوة فأصلحوا بين أخويكم) ، فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتلون ، وأمر إن بقت إحداها على الأخرى ان تقاتل التي تبغي ، فانه لم يكن امر بقتال أحدهما ابتداء ، ثم أمر اذا قامت إحداها بالاصلاح بينهما بالعدل ، وقال : (إنما للمؤمنون إغوة فأصلحوا بين أخويكم) ، فدل القرآن على إيمانهم واخوتهم مع وجود الاقتتال والبغي ، وأنه بأمر بقتال الباغية حيث امر الله به .

وكذلك عمر بن عبد العزيز لما ناظرهم وأقروا بوجوب الرجوع الى ما نقله الصحابة عن الرسول من فرائض الصلاة بين لهم عمر أنه كذلك يجب [الرجوع] الى ما نقلوه عنه صلى الله عليه وسلم من فريضة الرجم ونصاب الزكاة ، وان الفرق بينها فرق بين التائبين ، فرجعوا الى ذلك .

وكذلك ابن عباس ناظرهم لما أنكروا تحكيم الرجال بأن الله قال في الزوجين : إذا خيف شقاق بينهما أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها ، وقال : (إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما) ، وأمر ايضاً ان يحكم في الصيد يجزأ مثل ما قتل من النعم يحكم به خوا عدل منكم . فمن أنكر التحكيم مطلقاً فقد خالف كتاب الله تعالى ، وذكر ابن عباس ان

التحكيم في أمر أميرين لأجل دماء الأمة أولى من التحكيم في أمر الزوجين ؛ والتحكيم لأجل دم الصيد . وهذا استدلال من ابن عباس بالاعتبار وقياس الأولى . وهو من الميزان . فاستدل عليهم بالكتاب والميزان ، قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلاً .

أمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر مناه . وأمر إن تنازعنا في شيء أن نرده الى الله والرسول . فدل هذا على أن كل ما تنازع للمؤمنين فيه من شيء فعليه ان يردوه الى الله والرسول . والمعلق بالشرط بعدم عدم الشرط . فدل ذلك على أنهم اذا لم يتنازعوا لم يكن هذا الأمر ثابتاً ، وكذلك إنما يكون لأهم إذا لم يتنازعوا كانوا على هدى وطاعة لله ورسوله فلا يحتاجوا حينئذ ان بأمرهم بما هم فاعلون من طاعة الله والرسول .

ودل ذلك على أنهم إذا لم يتنازعوا بل اجتمعوا فانهم لا يجتمعون على ضلالة ، ولو كانوا قد يجتمعون على ضلالة لكانوا حينئذ أولى بوجود الرد الى الله والرسول منهم اذا تنازعوا . فقد يكون احد الفريقين مطيعاً لله والرسول . فاذا كانوا مأمورين في هذا الحال بالرد الى الله والرسول ليرجع الى ذلك فريق منهم — خرج عن ذلك — فلأن يؤمروا بذلك

إذا قدر خروجهم كلهم عنه بطريق الأولى والأخرى أيضاً ، فقد قال لهم (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها) .

فلما نهام عن التفرق مطلقاً دل ذلك على أنهم لا يجتمعون على باطل ، إذ لو اجتمعوا على باطل لوجب اتباع الحق للتضمن لتفرقهم ، وبين أنه ألف بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخواناً ، كما قال : (هو الذي أبدك بنصره وبلؤمنين وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم) ، فإذا كانت قلوبهم متألفة غير مختلفة على أمر من الأمور كان ذلك من تمام نعمة الله عليهم : ومما من به عليهم ، فلم يكن ذلك اجتماعاً على باطل ؛ لأن الله تعالى أعلم بجميع الأمور . انتهى والحمد لله رب العالمين .

وقال شيخ الاسلام

تقي الدين أبو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد
السلام بن ابي القاسم بن محمد بن نيمية الحراني — رضي الله عنه
ونور ضريحه — :

الحمد لله رب العالمين . « قاعدة نافعة في وجوب الاعتصام بالرسالة »
وبيان ان السعادة والهدى في متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن
الضلال والشقاء في مخالفته ، وان كل خير في الوجود . إما عام وإما
خاص فننشأ من جهة الرسول ، وأن كل شر في الصالم يختص بالعبد
فسيبه مخالفة الرسول او الجهل بما جاء به ، وأن سعادة العباد في معاشهم
ومعادهم باتباع الرسالة .

والرسالة ضرورة للعباد ، لا بد لهم منها ، وحاجتهم إليها فوق
حاجتهم الى كل شيء ، والرسالة روح العالم ونوره وحياته ، فأبي صلاح
للعالم إذا عدم الروح والحياة والنور ؟ والدنيا مظلمة ملعونة الا ما طلعت
عليه شمس الرسالة . وكذلك العبد ما لم تشرق في قلبه شمس الرسالة
ويناله من حياتها وروحها فهو في ظلمة ؛ وهو من الأموات ، قال الله

تعالى : (او من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها ؟) ، فهذا وصف للؤمن كان ميتاً في ظلمة الجهل فأحياه الله بروح الرسالة ونور الايمان ، وجعل له نوراً يمشي به في الناس . واما الكافر فميت القلب في الظلمات .

وسمى الله تعالى رسالته روحاً ، والروح اذا عدم فقد فقدت الحياة ، قال الله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا) ، فذكر هنا الأصلين ، وهما : الروح ، والنور . فالروح الحياة ، والنور التور .

وكذلك بضرب الله الأمثال للوحي الذي أنزله حياة للقلوب ونوراً لها بللأ الذي ينزله من السماء حياة للأرض ، وبالنار التي يحصل بها النور ، وهذا كما في قوله تعالى : (أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها ، فاحتمل السيل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله ، كذلك بضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، كذلك يضرب الله الأمثال) .

فشبه العلم بللأ للنزل من السماء : لأن به حياة القلوب ، كما ان

بالماء حياة الأبدان ، وشبه القلوب بالأودية لأنها محل العلم كما ان الأودية محل الماء . فقلب بسع علماً كثيراً وواد بسع ماء كثيراً ، وقلب بسع علماً قليلاً وواد بسع ماء قليلاً . وأخبر تعالى أنه يعلو على السيل من الزيد بسبب مخالطة الماء . وأنه يذهب جفاء . أي : يرمى به ويغشى ، والذي ينفع الناس يمكث في الأرض ويستقر ، وكذلك القلوب تخالطها الشهوات والشبهات فإذا ترابى فيها الحق ثارت فيها تلك الشهوات والشبهات ، ثم تذهب جفاء ويستقر فيها الإيمان والقرآن الذي ينفع صاحبه والناس ، وقال : (وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل) ، فهذا للثل الآخر وهو الناري . فالأول للحياة ، والثاني للضياء .

ونظير هذين المثالين : المثالان المذكوران في سورة البقرة في قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) ، الى قوله : (او كصيب من السماء) الى آخر الآية . وأما الكافر ففي ظلمات الكفر والشرك غير حي . وإن كانت حياته حياة بهيمية ، فهو عادم الحياة الروحية العلوية التي سببها سبب الإيمان ، وبها يحصل للعبد السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة ؛ فان الله سبحانه جعل الرسل وسائط بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم ، وتكميل ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم وبعثوا جميعاً بالدعوة الى الله وتعريف الطريق للوصول إليه ، ويان حالمهم بعد الوصول إليه .

فالأصل الأول يتضمن إثبات الصفات والتوحيد والقدر ، وذكر
أيلم الله في أولياته واعدائه ، وهي القصص التي قصها على عباده والأمثال
التي ضربها لهم .

والأصل الثاني يتضمن تفصيل الشرائع والأمر والنهي والاباحة ،
وبيان ما يحبه الله وما يكرهه .

والأصل الثالث يتضمن الإيمان باليوم الآخر ، والجنة والنار ؛
والثواب والعقاب .

وعلى هذه الأصول الثلاثة مدار الخلق والأمر ، والسعادة والفلاح
موقوفة عليها ، ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة الرسل ؛ فان العقل
لا يهتدي إلى تفاصيلها ومعرفة حقائقها ، وإن كان قد يدرك وجه
الضرورة إليها من حيث الجملة ، كالمريض الذي يدرك وجه الحاجة إلى
الطب ومن يداويه ، ولا يهتدي إلى تفاصيل المرض ونزِيل
الدواء عليه .

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة للمريض إلى الطب ؛
فان آخر ما يقدر بعدم الطبيب موت الأبدان ، وأما إذا لم يحصل للعبد
نور الرسالة وحياتها مات قلبه وموتا لا ترجى الحياة معه أبداً ، او شقي

شقاوة لا سعادة معها أبداً ، فلا فلاح إلا باتباع الرسول ، فان الله خص بالفلاح أتباعه المؤمنين وأنصاره ، كما قال تعالى : (فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) : أي : لا مفلح إلا هم . كما قال تعالى : (ولئن كنكم أمة يمعنون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) ، فخص هؤلاء بالفلاح كما خص للتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وينفقون مما رزقهم ويؤمنون بما أنزل إلى رسوله وما أنزل من قبله ، وبوقنون بالآخرة وبالهدى والفلاح ، فعمل بذلك أن الهدى والفلاح دأب حول ربيع الرسالة وجوداً وعدماً .

وهذا مما اتفقت عليه الكتب المنزلة من السماء وبعث به جميع الرسل ، ولهذا قص الله علينا أخبار الأمم المكذبة للرسل وما صارت إليه عاقبتهم ، وأبقى آثارهم وديارهم عبرة لمن بعدهم وموعظة . وكذلك مسخ من مسخ قردة وخنازير لمخالفتهم لأنبيائهم ، وكذلك من خسف به : وأرسل عليه الحجارة من السماء ، وأغرقه في اليم : وأرسل عليه الصيحة ، وأخذهم بأنواع العقوبات ، وإنما ذلك بسبب مخالفتهم للرسل وإعراضهم عما جاءوا به ، واتخاذهم أولياء من دونه .

وهذه سنته سبحانه فيمن خالف رسله وأعرض عما جاؤوا به

وانتج غير سيليم : ولهذا أبقي الله سبحانه آثار للكذابين لتعبر بها
وتتخذ : لئلا تفعل كما فعلوا فيصينا ما أصابهم ، كما قال تعالى : (إنا منزلون
على أهل هذه القرية رجلاً من السماء بما كانوا يفسقون ، ولقد تركنا
منها آية بينة لقوم يعقلون) . وقال تعالى : (ثم دمرنا الآخرين .
وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين ، وبالليل ، أفلا تعقلون ؟) ، أي :
تمرّون عليهم نهاراً بالصباح وبالليل . ثم قال : (أفلا تعقلون ؟) ،
وقال تعالى في مدائن قوم لوط : (وامطرنا عليهم حجارة من سجيل ،
إن في ذلك لآيات للمتوسمين ، وإنها لبسيل مقيم) ، يعنى : مدائنهم
بطريق مقيم يراها للمار بها . وقال تعالى : (أو لم يسروا في الأرض
فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) .

وهذا كثير في الكتاب العزيز : يخبر الله سبحانه عن إهلاك
الخالقين للرسول ونجاة اتباع المرسلين : ولهذا يذكر سبحانه في سورة
الشعراء قصة موسى وإبراهيم . ونوح وعاد وثمود ، ولوط وشعيب .
ويذكر لكل نبي إهلاكه لمكذبيهم والنجاة لهم ولأتباعهم . ثم
يختم القصة بقوله : (إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ،
وإن ربك هو العزيز الرحيم) ، تختم القصة باسمين من اسمائه تقتضيها
تلك الصفة . وهو : (العزيز الرحيم) فاتقم من أعدائه بعزته ، وأجج
رسله واتباعهم برحمته .

فصل

والرسالة ضرورية في اصلاح العبد في معاشه ومعاده ، فكما أنه لا اصلاح له في آخرته إلا باتباع الرسالة ، فكذلك لا اصلاح له في معاشه ودنياه إلا باتباع الرسالة ؛ فان الانسان مضطر إلى الشرع ؛ فانه بين حركتين : حركة يجلب بها ماينفعه ؛ وحركة يدفع بها ما يضره . والشرع هو النور الذي يبين ماينفعه وما يضره ، والشرع نور الله في أرضه وعدله بين عباده . وحسنه الذي من دخله كان آمناً .

وليس المراد بالشرع التمييز بين الضار والنافع بالحس ؛ فان ذلك يحصل للحيوانات المعجم ؛ فان الحمار والجمال يميز بين الشخير والتراب ، بل التمييز بين الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده ، ككفح الايمان والتوحيد ؛ والعدل والبر والتصدق والاحسان ؛ والأمانة والعفة ؛ والشجاعة والحلم ؛ والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وصلة الأرحام وبر الوالدين ، والاحسان إلى الممالك والجار ؛ وإداء الحقوق ؛ وإخلاص العمل لله والتوكل عليه ؛ والاستعانة به والرضا بمواقع القدر به ؛ والتسليم لحكمه والانقياد لأمره ؛ وموالاة أوليائه ومعاداة أعدائه ؛

وخشيته في الغيب والشهادة؛ والتقوى اليه بأداء فرائضه واجتناب محارمه؛ واحتساب الثواب عنده؛ وتصديقه وتصديق رسله في كل ما أخبروا به؛ وطاعته في كل ما أمروا به؛ بما هو نفع وصلاح للعبد في دنياه وآخرته؛ وفي ضد ذلك شقاوته ومضرته في دنياه وآخرته.

ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده واشرف منة عليهم: أن أرسل إليهم رسله؛ وأنزل عليهم كتبه؛ وبين لهم الصراط المستقيم. ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الانعام والبهائم بل أشر حالاً منها. فمن قبل رسالة الله واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالاً من الكلب والحزير والحيوان البهيم.

وفي الصحيح من حديث أبي موسى رضي الله عنه: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً، فكانت منها طائفة قبلت للماء فأنبتت الكلاً والعشب الكثير. وكان منها اجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا منها وشبعوا وزرعوا. وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً. فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» متفق على صحته.

فالحمد لله الذي أرسل إلينا رسولا . من أنفسنا ، يتلو علينا آيات الله
 ويزكينا ، ويعلمنا الكتاب والحكمة وإن كنا من قبل لفي ضلال مبين .
 وقال أهل الجنة : (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله ، لقد جاءت رسل ربنا بالحق) . والدنيا كلها ملعونة ملعون
 ما فيها إلا ما أشرقت عليه شمس الرسالة وأسس بنيانه عليها ، ولا بقاء
 لأهل الأرض إلا ما دامت آثار الرسل موجودة فيهم . فإذا درست
 آثار الرسل من الأرض واتمحت بالكلية خرب الله العالم العلوي والسفلي
 وأقام القيامة .

ولست حاجة أهل الأرض إلى الرسول كحاجتهم إلى الشمس والقمر ؛
 والرياح والطر ، ولا كحاجة الانسان إلى حياته ؛ ولا كحاجة العين إلى
 ضوئها . والجسم إلى الطعام والشراب ؛ بل أعظم من ذلك ، وأشد
 حاجة من كل ما يقدر ويخطر بالبال ، فالرسل وسائط بين الله وبين
 خلقه في أمره ونهيه ، وعم السفراء بينه وبين عباده .

وكان خاتمهم وسيدهم وأكرمهم على ربه : محمد بن عبد الله صلى
 الله عليه وسلم يقول : « يا أيها الناس ! إنما أنا رحمة مهداة » ، وقال
 الله تعالى : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) ، وقال صلوات الله
 وسلامه عليه : « إن الله نظر إلى أهل الأرض فقتهم ، عربهم وعجمهم
 إلا بقايا من أهل الكتاب » ، وهذا المقت كان لعدم هدايتهم بالرسل

فرجع الله عنهم هذا المقت برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعثه رحمة للعالمين وعجبة للسالكين ، وحجة على الخلائق أجمعين ، وافترض على العباد طاعته ومحبة ، وتغزيه وتوقيه ، والقيام بأداء حقوقه ، وسد إليه جميع الطرق ، فلم يفتح لأحد إلا من طريقه ، وأخذ اليهود والموائق بالإيمان به واتباعه على جميع الأنبياء والمرسلين ، وأمرهم أن يأخذوها على من اتبعهم من المؤمنين .

أرسله الله بالهدى ودين الحق بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً ، فختم به الرسالة ، وهدى به من الضلالة ، وعلم به من الجهالة . وفتح برسائله أعينا عميا وآذنا صما وقلوبا غلفا ، فأشرقت برسائله الأرض بعد ظلماتها ، وتألفت بها القلوب بعد شتاتها ، فأقام بها لليلة العوجاء ، وأوضح بها المحجة البيضاء ، وشرح له صدره ، ووضع عنه وزره ، ورفع ذكره ، وجعل النلة والصغار على من خالف أمره ، أرسله على حين فترة من الرسل ودروس من الكتب ، حين حرف الكلم وبدلت الشرائع ، واستند كل قوم إلى أعظم آرائهم ، وحكموا على الله وبين عباده بمقالاتهم الفاسدة وأهوائهم ، فهدى الله به الخلائق ، وأوضح به الطريق ، وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور ، وأبصر به من العمى ، وأرشد به من الغي ، وجعله قسيم الجنة والنار ، وفرق ما بين الأبرار والفجار ، وجعل الهدى والفلاح في اتباعه وموافقه ،

والضلال والشقاء في معصيته ومخالفته .

وامتنع به الخلائق في قبورهم ، فهم في القبور عنه مسؤولون وبه
ممتحنون ، يؤتى البعث في قبره فيقال : ما كنت تقول في هذا الرجل الذي
بعث فيكم ؟

فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله . جاءنا بالبينات والهدى
فآمنا به واتبعناه . فيقال له : صدقت . على هذا حيث وعليه مت ،
وعليه تبعث إن شاء الله ، ثم نومة العروس ، لا يوقظه إلا أحب أهله
إليه ، ثم يفسح له في قبره وينور له فيه ، ويفتح له باب إلى الجنة ،
فيزداد غبطة وسروراً .

وأما الكافر والمنافق فيقول : لا أدري . سمعت الناس يقولون
شيئاً فقلته ، فيقال له : قد كنا نعلم ذلك ، وعلى ذلك حيث وعليه
مت وعليه تبعث إن شاء الله ، ثم يضرب بمرزبة من حديد ، فيصبح
صيحة يسميها كل شيء إلا الإنسان .

وقد أمر الله بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في أكثر من ثلاثين
موضعاً من القرآن ، وقرن طاعته بطاعته ، وقرن بين مخالفته ومخالفته
كما قرن بين اسمه واسمه ، فلا يذكر الله إلا ذكر معه . قال ابن عباس

— رضي الله عنه — في قوله تعالى : (ورفضنا لك ذكرك) قال : لا أذكر إلا ذكرت معي . وهذا كالتشهد والخطب والأذان ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، فلا يصح الإسلام إلا بذكره والشهادة له بالرسالة .

وكذلك لا يصح الأذان إلا بذكره والشهادة له ، ولا تصح الصلاة إلا بذكره والشهادة له ، ولا تصح الخطبة إلا بذكره والشهادة له .

وحذر الله سبحانه وتعالى من العذاب والكفر لمن خالفه ، قال تعالى : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ، قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ، قال الامام أحمد — رحمه الله تعالى — أي فتنة هي ؟ إنما هي الكفر .

وكذلك ألبس الله سبحانه التلّة والصغار لمن خالف أمره ، كما في مسند الامام أحمد من حديث عبد الله بن عمر : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بثت بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعلت التلّة والصغار على من خالف أمري » ومن تشبه بقوم فهو منهم .

وكأن من خالفه وشاقه وعاداه هو الشقي الهالك فكذلك من
أعرض عنه وعما جاء به واطمأن إلى غيره ورضي به بدلامنه هو هالك
أيضاً . فالشقاء والضلال في الاعراض عنه وفي تكذيبه ، والهدى والفلاح
في الاقبال على ما جاء به وتقديمه على كل ما سواه ، فالأقسام ثلاثة
للمؤمن به ، وهو : المتبع له المحب له ، للقدم له على غيره . وللعادي له والمتأبذ
له ، والمعرض عما جاء به ، فالأول هو السعيد ، والآخران هما الهالكان .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا من التبعين له ، للمؤمنين به ، وأن
يحينا على سنته ويتوفانا عليها ، لا يفرق بيننا وبينها ، إنه سميع الدعاء
وأهل الرجاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ،
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

قال شيخ الإسلام رحمه الله^(١)

فصل

في توحيد الملة وتعدد الشرائع وتنوعها ، وتوحيد الدين للملي دون
الشريع ، وما في ذلك من اقرار ونسخ ، وجريان ذلك في أهل
الشريعة الواحدة بنوع من الاعتبار ، قال الله تعالى : (واذا ابتلى إبراهيم
ربه بكلمات فأتمهن ، قال : إني جاعلك للناس إماماً) ، فهذا نص في
أنه إمام الناس كلهم ، وقال : (ان إبراهيم كان أمة) ؛ وهو : القدوة
الذي يؤتم به وهو معلم الخير ، وقال : (ومن يرغب عن ملة إبراهيم
إلا من سفه نفسه ، ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن
الصالحين ، إذ قال له ربه : أسلم ! قال : أسلمت لرب العالمين ،
ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب : يا بني ! ان الله اصطفى لكم الدين
فلا تموتن الا وأنتم مسلمون ، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت
اذ قال لبنيه : ما تعبدون من بعدي ؟ قلوا : نعبد إلهك وإله آبائك

(١) تسمى « قاعدة في توحيد الملة وتعدد الشرائع » .

إبراهيم وإسماعيل وإسحاق . إنما واحداً رزقنا له مسلمون . تلك أمة
قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم . ولا نسألون عما
كانوا يعملون) .

فقد بين أنه لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من هو سفيه . وأنه
أمر بالاسلام فقال : (أسلمت لرب العالمين) وأن هذه وصية إلى بنيه
ووصية إسرائيل إلى بنيه ، وقد اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل
عمران على العالمين .

ثم قال : (وقالوا : كونوا هودا أو نصارى تهتدوا ، قل : بل
ملة إبراهيم خيفاً وما كان من المشركين) . فأمر باتباع ملة إبراهيم
ونهى عن اليهود والنصر ، وأمر بالإيمان الجامع كما أزل على النبيين
وما أوتوه والاسلام له ، وأن نصبح ببغمة الله ، وأن نكون له
عابدين ، ورد على من زعم أن إبراهيم وبنيه وإسرائيل وبنيه كانوا هوداً
أو نصارى ، وقد قال قبل هذا : (ولن ترضى عنك اليهود ولا
النصارى حتى تتبع ملتهم ، قل : إن هدى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت
أهواءهم) الآية ، والمعنى : ولن ترضى عنك اليهود حتى تتبع ملتهم ،
ولا النصارى حتى تتبع ملتهم .

وقد يستدل بهذا على أن لكل طائفة ملة ، لقوله تعالى :

(وقالت اليهود ليست النصارى على شيء ، وقالت النصارى ليست اليهود على شيء) ، وقال تعالى في آخر السورة : (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه) الى آخر السورة ، كما قال في أولها : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون) ، ففتحها بالايمان الجامع ، وختمها بالايمان الجامع ، ووسطها بالايمان الجامع . ونينا صلى الله عليه وسلم أعطي فوائح الكلم وخواتمه وجوامعه

وقال تعالى في آل عمران بعد أن قص أمر المسيح ويحيى : (قل : يا أهل الكتاب ! تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فان تولوا فقولوا : اشهدوا بأننا مسلمون) ، وهي التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم لما دعاه الى الاسلام ، وقال : (يا أهل الكتاب ! لم تحاجون في ابراهيم وما أنزل التوراة والانجيل الا من بعده ؟ أفلا تعقلون ؟ ها أستم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم ، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم ؟ والله يعلم وأستم لا تعلمون . ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ؛ ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين . ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا ، والله ولي المؤمنين) ، الى قوله : (واذا أخذ الله ميثاق

الذين لما آتيتكم من كتاب وحكمة . . الى قوله : (وله أسلم
من في السموات والأرض طوعا وكرهاً) ، فانكر على من يبنى غير
دين الله . كما قال في أول السورة : (شهد الله أنه لا إله إلا هو وللأئكة
وأولوا العلم قائماً بالقسط ، لا إله إلا هو العزيز الحكيم . ان الذين عند
الله الاسلام ، وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم
بغياً بينهم) ، فاعبر أن الدين عند الله الاسلام . وأن الذين اختلفوا
من أهل الكتاب وصاروا على ملل شتى ما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم
وفيه بيان أن الدين واحد لا اختلاف فيه .

وقال تعالى : (قل : إني هداة ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيميا
ملة ابراهيم خيفاً وما كان من المشركين ، قل : ان صلاتي ونسكي
ومحياي ومماتي لله رب العالمين) هذا بعد أن ذكر الأنبياء فقال :
(اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) .

وذكر في الاعراف دعوة للرسلين جميعهم وانفاقهم على عبادة الله
وحده لاشريك له ، فقال : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا
الله واجتنبوا الطاغوت) الآية . وقال : (إن ابراهيم كان أمة قاتساً
لله خيفاً ولم يك من المشركين ، شاكراً لأنعمه اجتباء وهداه إلى
صراط مستقيم ، وآتيناه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين

ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم خيفاً وما كان من المشركين)
وقال : (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون) الى قوله :
(مشهد يوم عظيم) .

وقال في سورة الأنبياء : (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا
نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) . وقال بعد أن قص قصصهم :
(ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ، وقال في آخرها
(قل : إنما يوحى الي أنما الحكم إله واحد فهل أستم مسلمون) وقال
في سورة المؤمنين : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً
إني بما تعملون عليم ، وان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ،
فقطعوا امرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون)

وقال في آخر سورة الحج التي ذكر فيها للللال الست ، وذكر
ما جعل لهم من التماسك والمعابد ، وذكر ملة إبراهيم خصوصاً :
(وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين
من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل) ، وقال :
(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك) الآية
وقال : (لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب) الى قوله : (وذلك
دين القيمة)

وهذا في القرآن مذكور في مواضع كثيرة .

وكذلك في الاحاديث الصحيحة ، مثل ما ترجم عليه البخاري فقال : « باب ما جاء في أن دين الأنبياء واحد » وذكر الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انا معاشر الأنبياء اخوة لعلات » ، ومثل صفته في التوراة : « لن أقبضه حتى أقيم به الملة العوجاء ، فافتح به أعيناً عمياً وأذناناً صماً وقلوباً غلفاً » ولهذا وحده الصراط والسبيل في مثل قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم : صراط الذين انعمت عليهم : غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ومثل قوله تعالى : (وأن هذا صراطي مستقيماً ، فاتبعوه ولا تتبعوا السبل) ومثل قوله : (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور) وقوله : (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله) (وجاهدوا في سبيل الله) ، وقوله : (وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) .

والاسلام دين جميع المرسلين ، قال نوح عليه السلام : (فان توليتم فاسألتكم من أجر إن أجرى الاعلى الله وأمرت أن أكون من المسلمين) ، وقال الله عن ابراهيم وبنيه ما تقدم ، وقال الله عن السحرة : (ربنا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين) ، وعن فرعون : (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنوا اسرائيل وأنا من المسلمين)

وقال الحواريون : (آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون) ، وفي السورة
الآخرى : (واشهد بأنا مسلمون) ، وقال يوسف الصديق : (توفي
مسلياً وألحقني بالعالمين) ، وقال موسى : (ان كنتم آمنتم بالله فعليه
توكلوا ان كنتم مسلمين) ، وقالت بلقيس : (رب إني ظلمت نفسي
وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال في التوراة : (يحكم بها
التيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار) .

قال شيخ الاسلام: وقد قررت في غير هذا الموضع الاسلام العام والخاص،
والايمان العام والخاص، كقوله: (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى
والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند
ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وأما تنوع الشرائع وتعددتها فقال تعالى لما ذكر القبلة بعمد الملة
بقوله : (فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثا كنتم فولوا
وجوهكم شطره ، وان الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من
ربهم وما الله بغافل عما يعملون) ، الى قوله : (ولكل وجهة هو
موليها فاستبقوا الخيرات) ، فأخبر أن لكل أمة وجهة ، ولم يقل
جعلنا لكل أمة وجهة ، بل قد يكون هم ابتدعوها كما ابتدعت النصارى
وجهة المشرق ، بخلاف ما ذكره في الشرع والتساھج : فانه قال :
(يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) ، الى قوله :

(ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) ، وهذه الآيات نزلت بسبب الحكم في الحدود والقصاص والديات ، أخبر أن التوراة (يحكم بها الذين الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا) ، وهذا عام في الذين جميعهم والربانيين والاحبار .

ثم لما ذكر الانجيل قال : (وليحكم أهل الانجيل بما أُنزل الله فيه) فأمر هؤلاء بالحكم لأن الانجيل بعض ما في التوراة وأقر الأكثر ، والحكم بما أُنزل الله فيه حكم بما في التوراة أيضاً ، ثم قال : (فاحكم بينهم بما أُنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) ، فأمره أن يحكم بما أُنزل الله على من قبله ، لكل جعلنا من الرسلين والكتابين شرعة ومنهاجاً ، أي سنة وسبيلاً ، فالشرعة الشرعة وهي السنة ، والمناهج الطريق والسبيل وكان هذا بيان وجه تركه لما جعل لغيره من السنة والمناهج الى ما جعل له . ثم أمره أن يحكم بينهم بما أُنزل الله إليه ، فالأول نهى له أن يأخذ بمناهج غيره وشرعته . والثاني وإن كان حكماً غير الحكم الذي أُنزل نهى له أن يترك شيئاً مما أُنزل فيها اتباع محمد صلى الله عليه وسلم الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل ، فمن لم يتبعه لم يحكم بما أُنزل الله وإن لم يكن من أهل الكتاب الذين أمروا أن يحكموا بما فيها مما يخالف حكمه .

وقال تعالى في الحج : (ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) (ولكل أمة جعلنا منسكاً م ناسكوه ، فلا ينزعنك في الأمر) ، وذكر في أثناء السورة : (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً) فيبين أنه هو جعل للناسك ، وذكر مواضع العبادات كما ذكر في البقرة الوجهة التي يتوجهون إليها ، وقال في سورة الحجائية بعد أن ذكر بني إسرائيل : (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) الآية ، وقال في النسخ ووجوب اتباعهم للرسول : (وإذا أخذنا ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة) ، إلى قوله : (وأنا معكم من الشاهدين) . وقال : (فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة) الآية والتي بعدها ، وقد تقدم ما في البقرة وآل عمران من أمرهم بالإيمان بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، وكذلك في سورة النساء ، وهو كثير في القرآن .

فصل

قال الله تعالى لنا : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ،

واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً) ، الى قوله تعالى : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليّنات) ، الى قوله : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) .

فامرنا بملزمة الاسلام الى اللات كما أمر الأنبياء جميعهم بالاسلام ، وأن نعتصم بحبله جميعاً ولا تفرق ، ونهانا ان نكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليّنات ، وذكر انه تبيض وجوه وتسود وجوه ، قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ، وذكر انه يقال لهم : (أكفرتم بعد ايمانكم ؟) ، وهذا عائد الى قوله : (ولا تموتن الا وأنتم مسلمون) فأمر بملزمة الاسلام ، وبين أن للسودة وجوههم أهل التفرق والاختلاف ، يقال لهم : أكفرتم بعد ايمانكم ؟ وهذا دليل على كفرهم وارتنادهم ، وقد تأولها الصحابة في الحوارج .

وهذا نظير قوله للرسول : (ان أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، وقد قال في البقرة : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) الآية ، وقال أيضاً : (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) ، وقال تعالى : (فقطعوا أصرهم بينهم زبرا كل حزب بما

لديهم فرحون) ، وقال تعالى : (وان اقم وجهك للدين خفيفاً ولا تكون من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون) ، وقال تعالى : (إن الدين عند الله الاسلام ، وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) الآية (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة) الآية ، ونظيرها في الجائئة .

وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً) ، وقال تعالى : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم) .

فصل

إذا كان الله تعالى قد أمرنا بطاعة الله وطاعة رسوله وأولى الامر منا ، وأمرنا عند التنازع في شيء ان نرده الى الله والى الرسول ، وأمرنا بالاجتماع والاتلاف ، ونهانا عن التفرق والاختلاف ، وأمرنا

ان نستغفر لمن سبقنا بالإيمان . وسمانا المسلمين . وأمرنا ان ندوم
 عليه الى المات . فهذه النصوص وما كان في معناها توجب علينا الاجتماع
 في الدين كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين . وولاية الأمور فيما هم خلفاء
 الرسول ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إن
 بني اسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء . كلما هنك نبي قام نبي ، وإنه لا نبي
 بعدي ، وسيكون خلفاء ويكثرئون . قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟
 قال : أوفوا ببيعة الأول فالأول ، وأدوا لهم الذي لهم . فان الله
 سائلهم عما استرعاهم » ، وقال أيضاً : « العلماء ورثة الأنبياء » ،
 وروى عنه أنه قال : « وددت أني قد رأيت خلفائي ! قالوا : ومن
 خلفائك ؟ قال : الذين يحبون سنتي يعطونها الناس » . فهؤلاء هم
 ولاية الأمر بعدهم وهم الأمراء والعلماء . وبذلك فسرهما السلف ومن
 تبعهم من الأئمة كالامام احمد وغيره ، وهو ظاهر قد قررناه في غير
 هذا الموضع .

فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والاجماع هي بمنزلة الدين
 المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها . ومن دخل فيها كان من
 أهل الاسلام المحض ، وهم أهل السنة والجمعة . وما تنوعوا فيه من
 الأعمال والأقوال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء . قال
 الله تعالى : (والذين جاهدوا فينا لهديهم سبلنا) ، وقال تعالى : (قد

جاءكم من الله نور وكتاب مبين . يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل
السلام) ، وقال : (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة) . والتسوع قد
يكون في الوجوب تارة وفي الاستحباب أخرى .

فالأول مثل ما يجب على قوم الجهاد وعلى قوم الزكاة وعلى قوم
تعلم العلم . وهذا يقع في فروض الأعيان وفي فروض الكفايات .
ففروض الأعيان مثل ما يجب على كل رجل إقامة الجماعة والجمعة في
مكانه مع أهل بقرته . ويجب عليه زكاة نوع ماله بصرفه إلى مستحقه
لجيران ماله ، ويجب عليه استقبال الكعبة من ناحيته . والحج إلى بيت
الله من طريقه ، ويجب عليه بر والديه وصلته ذوى رحمه ، والإحسان
إلى جيرانه وأصحابه وممالئكه ورعيته . ونحو ذلك من الأمور التي تتنوع
فيها أعيان الوجوب وإن اشتركت الأمة في جنس الوجوب ، وتارة تتنوع
بالقدرة والعجز ، كتسوع صلاة المقيم والمسافر : والصحيح والمريض ،
والآمن والحائف .

وفروض الكفايات تتنوع تنوع فروض الأعيان . ولها تنوع يخصها
وهو أنها تعين على من لم يقم بها غيره . فقد تعين في وقت ومكان ،
وعلى شخص أو طائفة ، وفي وقت آخر أو مكان آخر على شخص آخر
أو طائفة أخرى ، كما يقع مثل ذلك في الولايات والجهاد والفتيا والقضاء
وغير ذلك .

وأما في الاستجاب فهو أبلغ : فإن كل تنوع يقع في الوجوب فانه يقع مثله في المستحب ، وزداد للمستحب بأن كل شخص انما يستحب له من الأعمال التي يتقرب بها الى الله تعالى ، التي يقول الله فيها : « وما زال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحبه » ما يقدر عليه ويفعله وينتفع به ، والأفضل له من الأعمال ما كان أنفع له ، وهذا يتنوع تنوعا عظيما ، فأكثر الخلق يسكون للمستحب لهم ما ليس هو الأفضل مطلقاً ؛ اذ أكثرهم لا يقدرُونَ على الأفضل ولا يصبرُونَ عليه اذا قدرُوا عليه ، وقد لا ينتفعُونَ به ، بل قد يتضررون اذا طلبوه ، مثل من لا يمكنه فهم العلم الدقيق اذا طلب ذلك ، فانه قد يفسد عقله ودينه . أو من لا يمكنه الصبر على مرارة الفقر ولا يمكنه الصبر على حلاوة الثنى ، أو لا يقدر على دفع فتنة الولاية عن نفسه والصبر على حقوقها .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه عز وجل : « ان من عبادي من لا يصلحه الا الفقر ولو أغنيته لأفسده ذلك . وإن من عبادي من لا يصلحه الا الثنى ولو أفقرته لأفسده ذلك » ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر لما سأله الامارة : « يا أبا ذر ! إني أراك ضعيفا ، وإني أحب لك ما أحب ل نفسي ، لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم » . وروى عنه أنه قال للعباس عمه : « نفس تسجها خير من امارة لا تحصيها » ، ولهذا اذا قلنا : هذا العمل أفضل ، فهذا قول مطلق .

ثم المفضل يكون أفضل في مكانه ويكون أفضل لمن لا يصلح له
الأفضل . مثال ذلك أن قراءة القرآن أفضل من الذكر بالنص
والاجماع والاعتبار .

أما النص فقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام بعد القرآن
أربع - وهن من القرآن - سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر »
وقوله صلى الله عليه وسلم : « فضل القرآن على سائر الكلام كفضل
الله على خلقه » ، وقوله عن الله : « من شغله قراءة القرآن عن ذكرى
ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين » ، وقوله : « ما تقرب العباد
إلى الله بمثل ما خرج منه » . وقول الاعرابي له انى لا أستطيع أن
أخذ شيئاً من القرآن فلعنى ما يجزئني في صلاتي ، فقال : « قل :
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » .

وأما الاجماع على ذلك فقد حكام طائفة ، ولا عبرة بخلاف
جهال المتعبدة .

وأما الاعتبار فان الصلاة تجب فيها القراءة : فان عجز عنها انتقل
إلى الذكر ولا يجزئيه الذكر مع القدرة على القراءة ، والمبدل منه أفضل
من البدل الذي لا يجوز إلا عند العجز عن المبدل .

وأيضاً فالقراءة تشترط لها الطهارة الكبرى كما تشترط للصلاة الطهارتان ، والذكر لا يشترط له الكبرى ولا الصغرى ، فعلم أن أعلى انواع ذكر الله هو الصلاة ، ثم القراءة ، ثم الذكر للطلق ، ثم الذكر في الركوع والسجود أفضل بالنص والاجماع من قراءة القرآن . وكذلك كثير من العباد قد ينتفع بالذكر في الابتداء ما لا ينتفع بالقراءة ؛ اذ الذكر يعطيه إيماناً والقرآن يعطيه العلم ؛ وقد لا يفهمه ؛ ويكون الى الايمان احوج منه لكونه في الابتداء ، والقرآن مع الفهم لأهل الايمان افضل بالاتفاق .

فهذا وأمثاله يشبه تنوع شرائع الأنبياء ؛ فاهم متفقون على ان الله أمر كلا منهم بالدين الجامع ، وان نعبده بتلك الشريعة والنهاج ، كما ان الامة الاسلامية متفقة على ان الله امر كل مسلم من شريعة القرآن بما هو مأمور به ، اما إيجاباً وإما استحباباً ، وان تنوعت الأفعال في حق أصناف الامة فلم يختلف اعتقادهم ولا معبودهم ، ولا اخطأ احد منهم ؛ بل كلهم متفقون على ذلك يصدق بعضهم بعضاً .

فصل

وأما ما يشبه ذلك من وجه دون وجه : فهو : ما تنازعوا فيه مما
اقروا عليه وساغ لهم العمل به من اجتهاد العلماء والمشايخ والامراء
والملوك . كاجتهاد الصحابة في قطع اللينة وتركها : واجتهادهم في صلاة
العصر لما بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم الى بني قريظة وأمرهم أن لا يصلوا
العصر الا في بني قريظة ، فصلى قوم في الطريق في الوقت ، وقالوا :
انما أراد التعجل لا تفويت الصلاة . وأخرها قوم الى أن وصلوا وصلوها
بعد الوقت تمسكا بظاهر لفظ المصوم ، فلم ينف النبي صلى الله عليه
وسلم واحدة من الطائفتين ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا
اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

وقد انفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها : على اقرار كل فريق
للفريق الآخر على العمل باجتهادهم ، كمسائل في العبادات وللتكاثر ،
والمواريث والعطاء ، والسياسة وغير ذلك ، وحكم عمر أول عام في
الفريضة الحجازية بعدم التشريك ، وفي العام الثاني بالتشريك في واقعة مثل
الأولى . ولما سئل عن ذلك قال : تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي

وهم الأئمة الذين ثبت بالنصوص أنهم لا يجتمعون على باطل ولا ضلالة ،
ودل الكتاب والسنة على وجوب متابعتهم .

وتنازعوا في مسائل علمية اعتقادية ، كسماع الميت صوت الحي
وتعذيب الميت ببكاه أهله ، ورؤية محمد صلى الله عليه وسلم ربه قبل الموت ،
مع بقاء الجماعة والأئمة .

وهذه المسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعاً ، ومنها ما للمصيب
في نفس الأمر واحد عند الجمهور اتباع السلف والآخر مؤد لما وجب
عليه بحسب قوة ادراكه ، وهل يقال له : مصيب او مخطئ ؟ فيه
نزاع . ومن الناس من يجعل الجميع مصيين ، ولا حكم في نفس الامر .

ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد وإن اخطأ
فهذا النوع يشبه النوع الأول من وجه دون وجه ، أما وجه المخالفة
فلأن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الاقرار على الخطأ بخلاف
الواحد من العلماء والامراء ؛ فانه ليس معصوماً من ذلك ، ولهذا يسوغ
بل يجب ان نبين الحق الذي يجب اتباعه وإن كان فيه بيان خطأ من
اخطأ من العلماء والامراء ، وأما الانبياء فلا بين أحدهما ما يظهر به
خطأ الآخر ، وأما للمشابهة فلأن كلا مأمور باتباع ما بان له من الحق
بالدليل الشرعي . كأمr النبي صلى الله عليه وسلم باتباع ما أوحى إليه .

وليس لاحدهما أن يوجب على الآخر طاعته كما ليس ذلك لاحد اليتيم مع الآخر . وقد يظهر له من الدليل ما كان خافياً عليه فيكون انتقاه بالاجتهاد عن الاجتهاد ، وبشبه النسخ في حق النبي ؛ لكن هذا رفع للاعتقاد وذلك رفع للحكم حقيقة . وعلى الأتباع اتباع من ولي أمرهم من الامراء والعلماء فيما ساء له اتباعه وأمر فيه باتباع اجتهاده ، كما على الامة اتباع أي نبي بعث إليهم وإن خالف شرعه شرع الاول . لكن تنوع الشرع لهؤلاء وانتقاه لم يكن لتنوع نفس الامر النازل على الرسول ، ولكن تنوع أحوالهم . وهو : ادراك هذا لما بلغه من الوحي سمعاً وعقلاً وعجز الآخر عن ادراك ذلك البلاغ . إما سمعاً لعدم تمكنه من سماع ذلك النص ، وإما عقلاً لعدم فهمه لما فهمه الاول من النص ، وإذا كان عاجزاً سقط عنه الائم فيما عجز عنه ، وقد يتبين لاحدهما عجز الآخر وخطؤه وتعمره في ذلك . وقد لا يتبين له عجزه ؛ وقد لا يتبين لكل منهما أيها الذي أدرك الحق وأصابه ؟

ولهذا امتنع من امتنع من تسمية مثل هذا خطأ ، قال : لان التكليف مشروط بالقدرة ، فما عجز عنه من العلم لم يكن حكم الله في حقه . فلا يقال : أخطأه .

وأما الجمهور فيقولون : أخطأه ، كما دلت عليه السنة والاجماع لكن خطؤه معذور فيه ، وهو معنى قوله : عجز عن ادراكه وعلمه ، لكن

هذا لا يمنع أن يكون ذلك هو مراد الله ومأموره : فإن عجز الانسان عن فهم كلام العالم لا يمنع أن يكون قد أراد بكلامه ذلك المعنى . وأن يكون الذي فهمه هو المصيب الذي له الأجران .

ولهذا تنازع أحنابنا فيمن لم يصب الحكم الباطن : هل يقال : إنه مصيب في الظاهر ؛ لكونه أدى الواجب المقدور عليه من اجتهاده واقتضاره ؟ أولا يطلق عليه اسم الاصابة بحال ، وإن كان له أجر على اجتهاده وقصده الحق ؟ على قولين ، هما روايتان عن أحمد ، وذلك لأنه لم يصب الحكم الباطن ولكن قصد الحق ، وهل اجتهد الاجتهاد للمأمور به ؟ التحقيق : أنه اجتهد الاجتهاد للمقدور عليه فهو مصيب من هذا الوجه من جهة المأمور للمقدور ، وإن لم يكن مصيباً من جهة إدراك المطلوب وفعل المأمور المطلق .

يوضح ذلك ان السلطان نوعان : سلطان الحجة والعلم . وهو أكثر ما سمي في القرآن سلطاناً ، حتى روى عن ابن عباس أن كل سلطان في القرآن فهو الحجة . والثاني سلطان القدرة . والعمل الصالح لا يقوم الا بالسلطانين . فاذا ضعف سلطان الحجة كان الأمر بقدره واذا ضعف سلطان القدرة كان الأمر بحسبه ، والأمر مشروط بالقدرة على السلطانين ، فالأتم ينتفي عن الأمر بالعجز عن كل منها . وسلطان الله في العلم هو الرسالة وهو حجة الله على خلقه ، كما قال تعالى :

(لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ، وقال تعالى : (ان
هي الا أسماء سميتموها أستم وآبائكم ما أزل الله بها من سلطان) ،
وقال : (أم أزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشركون) ،
ونظائر متعددة .

فالذاهب والطرائق والسياسات للعلماء والمشايخ والامراء اذا قصدوا
بها وجه الله تعالى دون الاهواء . ليكونوا مستمسكين بلللة والدين الجامع
الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له ، واتبعوا ما أزل اليهم من ربهم
من الكتاب والسنة بحسب الامكان بعد الاجتهاد التام : هي لهم من بعض
الوجوه بمنزلة الشرع والمناهج للأنبياء ، وهم مثابون على ابتغائهم وجه
الله وعبادته وحده لا شريك له وهو الدين الاصلي الجامع ، كما يثاب
الأنبياء على عبادتهم الله وحده لا شريك له ، ويثابون على طاعة الله
ورسوله فيما تمسكوا به لا من شرعة رسوله ومنهاجه ، كما يثاب كل نبي
على طاعة الله في شرعه ومنهاجه .

ويتنوع شرعهم ومناهجهم ، مثل أن يبلغ أحدهم الاحاديث بألفاظ
غير الالفاظ التي بلغت الآخر ، وتفسر له بعض آيات القرآن بتفسير
يخالف لفظه لفظ التفسير الآخر ، ويتصرف في الجمع بين النصوص
واستخراج الأحكام منها بنوع من الترتيب والتوفيق ليس هو النوع

الذي سلكه غيره ، وكذلك في عباداته وتوجهاته . وقد يتمسك هذا
بآية أو حديث وهذا بحديث أو آية أخرى .

وكذلك في العلم . من العلماء من يسلك بالاتباع طريقة ذلك العالم
فتكون هي شرعهم حتى يسموا كلام غيره وروا طريقته ، فيرجع
الراجع منها ، فتتويع في حقهم الأقوال والأفعال السالفة لهم من هذا
الوجه ، وهم مأمورون بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه كما أمرت
الرسل بذلك ، ومأمورون بأن لا يفرقوا بين الأمة بل هي أمة واحدة
كما أمرت الرسل بذلك ، وهؤلاء أكد : فإن هؤلاء تجمعهم الشريعة
الواحدة والكتاب الواحد .

وأما القدر الذي تنازعوا فيه فلا يقال : ان الله أمر كلا منهم
باطنا وظاهراً بالتمسك بما هو عليه كما أمر بذلك الانبياء ، وان كان
هذا قول طائفة من أهل الكلام ، فاعلم يقال : ان الله أمر كلا منهم
أن يطلب الحق بقدر وسعه وامكانه ، فان اصابه والا فلا يكلف الله
نفساً الا وسعها ، وقد قال المؤمنون : (ربنا ! لا تؤاخذنا إن نسينا
أو أخطأنا) ، وقال الله : قد فعلت ! وقال تعالى : (ولا جناح عليكم
فيما أخطأتم به) ، فمن ذنبهم ولا مهم على ما لم يؤاخذهم الله عليه فقد
اعتدى ، ومن أراد أن يجعل أقوالهم وأفعالهم بمنزلة قول للمعصوم وفعله
وينتصر لها بغير هدى من الله فقد اعتدى واتبع هواه بغير هدى

من الله ، ومن فعل ما أمر به بحسب حاله : من اجتهاد يقدر عليه ،
أو تقليد إذا لم يقدر على الاجتهاد ؛ وسلك في تقليده مسلك العدل ،
فهو مقصد . إذا الأمر مشروط بالقدره ، (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) .
فعلى المسلم فى كل موطن أن يسلم وجهه لله وهو محسن ويدوم على
هذا الإسلام ، فإسلام وجهه إخلاصه لله وإحسان فعله الحسن . فتدبر هذا
فانه أصل جامع نافع عظيم .

وقال شيخ الإسلام

هذه «قاعدة عظيمة جامعة متشعبة» وللناس في تفصيلها اضطراب عظيم ، حتى منهم من صار في طرفي نقيض في كلا نوعي الأحكام العلمية والاحكام العينية النظرية ، وذلك ان كل واحد من العلوم والاعتقادات والاحكام والكلمات بل والحنة والارادات : لما ان يكون تابعاً لمثله مطابقاً له ؛ وإما أن يكون متبوعه تابعاً له مطابقاً له .

ولهذا انقسمت الحق والحقائق والكلمات إلى موجود ؛ ومقصود . إلى كوني ؛ وديني . إلى قدري ، وشرعي . كما قد بينته في غير هذا الموضع ، وقد تنازع النظار في العلم : هل هو تابع للمعلوم غير مؤثر فيه ؟ بل هو انفعالي كما يقوله كثير من أهل الكلام ؟ أو للمعلوم تابع له والعلم مؤثر فيه وهو فعلي كما يقوله كثير من أهل الفلسفة ؟ .

والصواب أن العلم نوعان : أحدهما تابع ، والثاني متبوع . والوصفان يجتمعان في العلم غالباً أو دائماً . فلما لم يمتنع أن يعلمنا كعلمنا بوجود السموات والارض ، وكذلك علمنا بالله وأسمائه وصفاته ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، واليبين ، وغير ذلك :

علم تابع انفعالي . وعلمنا بما يقف على علمنا مثل ما نريده من أفعالنا علم فعلي متبوع ، وهو سبب لوجود للعلوم . وكذلك علم الله بنفسه المقدسة تابع غير مؤثر فيها ، وأما علمه بمخلوقاته فهو متبوع وبه خلق الله الخلق ، كما قال تعالى : (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) ، فإن الإرادة مستلزمة للعلم في كل مرید ، كما أن هذه الصفات مستلزمة للحياة ، فلا إرادة إلا بعلم ، ولا إرادة وعلم إلا بحياة ، وقد يجوز أن يقال : كله علم ، فهو تابع للمعلوم مطابق سواء كان سيئاً في وجود المعلوم أو لم يكن ، فيكون اطلاق المتكلمين أحسن وأصوب من اطلاق المتفلسفة : أن كل علم فهو فعلي متبوع .

وما أظن العقلاء من الفريقين الا يقصدون معنى صحيحاً ، وهو أن بشيروا الى ما تصوروه ، فينظر هؤلاء في أن العلم تابع لمعلومه مطابق له ، وبشير هؤلاء الى ما في حسن العلم في الجملة ، من أنه قد يؤثر في العلوم وغيره ويكون سيئاً له ، وأن وجود الكائنات كان بعلم الله وعلم الانسان بما هو حق أو باطل ؛ وهدى أو ضلال ، ورشاد أو غي ؛ وصدق أو كذب ؛ وصلاح أو فساد من اعتقاداته وإراداته . وأقواله وأعماله ونحو ذلك يجتمع فيه الوصفان ، بل غالب العلم أو كله يجتمع فيه الأمران .

ولهذا كان الإيمان قولاً وعملًا قول القلب وعمله وقول الجسد

وعمله ، فإنه من عرف الله أحبه . فعمله بالله تابع للمعلوم ومتبوع
لحبه لله ، ومن عرف الشيطان أبغضه . فمعرفة به تابعة للمعلوم ومتبوعة
لبغضه ، وكذلك عامة العلم لا بد أن يتبعه أثرافي العالم من حب أو
غيره . حتى علم الرب سبحانه بنفسه المقدسة يتبعه صفات وكلما وأفعال
متعلقة بنفسه المقدسة ، فما من علم إلا ويتبعه حال ما ، وعمل ما ،
فيكون متبوعاً مؤثراً فاعلاً بهذا الاعتبار ، وما من علم إلا وهو مطابق
لمعلومه موافق له ، سواء كان العلوم مستغنياً عنه أو كان وجود العلوم
يوجوده ، فيكون تابعاً منفصلاً مطابقاً بهذا الاعتبار ، لكن كل علم وإن
كان له تأثير فلا يجب أن يكون تأثيره في معلومه ، فإن من آمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فأحب الله وملائكته وأنبياءه والجنة
وأبغض النار لم يكن علمه بذلك مؤثراً في المعلوم ، وإنما أثر في محبة العلوم
وإرادته أو في بغضه وكراهته لذلك .

وإن كان كل علم فإنه مطابق للمعلوم . لكن قد يكون نبوت المعلوم
في ذهن العالم ونصوره قبل وجوده في الخارج ، كتصور الإنسان لأقواله
وأعماله ، وقد يكون وجوده في الخارج قبل تصور الإنسان له وعلمه ،
أو بدون تصور الإنسان له ، فلهذا التفريق حصل التقسيم الذي قسمناه .
من أنه ينقسم إلى مؤثر في العلوم وغير مؤثر فيه ، وإلى تابع للمعلوم
وغير تابع له ، وإن كان كل علم فإن له أثراً في نفس العالم ، وإن كان

كل علم فانه تابع تبع للطائفة والموافقة . وإن لم يكن بعضه تابعاً تبع
التأخر والتأثر والافتقار والتعلل .

فهذه مقدمة جامعة نافعة جداً في أمور كثيرة . إذا تبين هذا في
جنس العلم ظهر ذلك في الاعتقاد والرأي والظن ، ونحو ذلك الذي
قد يكون علماً وقد لا يكون علماً ، بل يكون اعتقاداً صحيحاً أو غير
صحيح ، أو ظناً صحيحاً أو غير صحيح ، أو غير ذلك من أنواع الشعور
والاحساس والادراك . فان هذا الجنس هو الأصل في الحركات والأفعال
الروحانية والجسائية ما كان من جنس الحب والبغض وغير ذلك ، وما
كان من جنس القيام والتعود وغير ذلك ، فان جميع ذلك تابع للشعور
مفتقر إليه مسبق به . والعالم أصل العمل مطلقاً وإن كان قد يكون
فرعاً لعلوم غير العمل كما تقدم .

فالاعتقاد تارة يكون فرعاً للمعتقد تابعاً له ، كاعتقاد الأمور الخارجة
عن كسب المبد ، كاعتقاد المؤمنين والكفار في الله تعالى وفي اليوم
الآخر . وقد يكون أصلاً للمعتقد متبوعاً له ؛ كاعتقاد المعتقد وظنه أن
هذا العمل يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة إما في الدنيا وإما في
الآخرة ، مثل إعتقاده أن أكل هذا الطعام يشبعه وأن تناول هذا
السم يقتله . وأن هذه الرمية تصيب هذا الغرض ، وهذه الضربة
تقطع هذا العنق ، وهذا البيع والتجارة يورثه ربحاً أو خسارة ، وأن

صلاته وزكاته وحجه وبره وصدقه ونحو ذلك من الأعمال الصالحة
يورثه السعادة في الدنيا والآخرة ، وأن كفره وفسوقه وعصيانه يورثه
الشقاوة في الدنيا والآخرة .

وهذا باب واسع تدخل فيه الديانات والسياسات وسائر الأعمال
الدنيوية والدنيوية ، ويشترك فيه الدين الصحيح والفاسد ؛ لكن هذا
الاعتقاد العملي لا بد أن يتعلق أيضاً بأمور غير العمل ، فإن اعتقاده أن
هذا العمل ينفعه في الدنيا والآخرة أو يضره يتعلق أيضاً بصفات
ثابتة الأعيان لا يتعلق باعتقاده ، كما أن الاعتقاد النظري وإن
كان معتقده غير العمل فإنه يتبعه عمل ، كما تقدم أن كلامنا من الاعتقادين
تابع متبوع .

والأحكام أيضاً من جنس الاعتقادات ، فإنه أيضاً ينقسم قسمين :
أحكام عينية تابعة للمحكوم فيه ؛ كالحكم بما يستحقه الله تعالى من الحمد
والثناء وما يتقدس عنه من الفقر والشركاء . وأحكام عملية يتبعها المحكوم
فيه ؛ كالحكم بأن هذا العمل حسن أو قبيح ؛ صالح أو فاسد . خير
أو شر ، نافع أو ضار ، واجب أو محرم ، مأمور به أو منهي عنه .
رشاد أو غي ، عدل أو ظلم .

وكذلك الكلمات فاتها تنقسم إلى خبرية وإنشائية ، فالكلمات الخبرية

تطابق المحبر عنه وتبعه ، وهي موافقة للعلم التابع والاعتقاد التابع والحكم التابع . والكلمات الانشائية مثل الأمر والهي والاباحة تستتبع التكلم فيه للأمور به والهي عنه والباح ، وتكون سبباً في وجوده او عدمه كالعلم المتبوع والاعتقاد المتبوع . وهو الحكم العملي .

إذا عرف هذان النوعان . فمن الناس من يسمى العلم والاعتقاد والحكم والقول الخبري التابع : علم الأصول ، وأصول الدين ، او علم الكلام ، او الفقه الأكبر ، ونحو ذلك من الأسماء المتقاربة وإن اختلفت فيها للمقاصد والاصطلاحات . ويسمى النوع الآخر : علم الفروع : وفروع الدين ؛ وعلم الفقه والشريعة . ونحو ذلك من الأسماء . وهذا اصطلاح كثير من المتفقهة والمتكلمة للتأخرين .

ومن الناس من يجعل أصول الدين اسماً لكل ما انفقت فيه الشرائع مما لا ينسخ ولا يغير : سواء كان علمياً او عملياً ، سواء كان من القسم الأول او الآخر ؛ حتى يجعل عبادة الله وحده ومحبه وخشيته ونحو ذلك من أصول الدين . وقد يجعل بعض الأمور الاعتقادية الخبرية من فروعه . ويجعل اسم الشريعة ينتظم العقائد والأعمال ونحو ذلك ، وهذا اصطلاح غلب على أهل الحديث والتصوف ، وعليه أئمة الفقهاء وطائفة من أهل الكلام .

فصل

إذا تبين هذا : فمن الناس من صار في طرفي نقیض ، فحكى عن بعض السوفسطائية أنه جعل جميع العقائد هي المؤثرة في الاعتقادات ولم يحمل للأشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها أخرى ، بل جعل الحق في كل شيء ما اعتقده للمتقد ، وجعل الحقائق تابعة للعقائد ، وهذا القول على إطلاقه وعمومه لا يقوله عاقل سليم العقل ، وإنما هو من جنس ما يحكى أن السوفسطائية أنكروا الحقائق ولم يثبتوا حقيقة ولا علما بحقيقة ، وأن لهم مقدا يقال له : سوفسطا كما يذكره فريق من أهل الكلام .

وزعم آخرون أن هذا القول لا يعرف أن عاقلا قاله ولا طائفة تسمى بهذا الاسم ، وإنما هي كلمة معربة من اللغة اليونانية ومضاهها : الحكمة المموهة ، يعنون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق ، كما قد يتخيله الانسان لفساد عقله او مزاجه او اشتباه الأمر عليه ، وجعلوا

هذا نوعاً من الكلام والرأي يعرض للنفوس ، لا أنه صنف من الآدميين .

وبكل حال فمعلوم أن التخیلات الفاسدة كثيراً ما تعرض لبني آدم ، بل هي كثيرة عليهم ، وم يحمدون الحق إما عنادا ولما خطأ في أمور كثيرة وفي أحوال كثيرة ، وإن كان الجاحد قد يقر بحق آخر أو يقر بذلك الحق في وقت آخر ، فالحبل والعناد الذي هو السفسطة هو فيهم خاص مقيد لا أنه عام مطلق . قد يتلى به بعضهم مطلقا وإن لم يستمر به الأسر ، وقد يتلى به في شيء بعينه على سبيل الدوام ، ولما ابتلاء الشخص للعين به فقد يكون اما مع فساد العقل المسقط للتكليف وهو الجنون ، ولما مع صحة العقل للمشروط في التكليف ، فما أعلم شخصا جاهلا بكل شيء معاندا لكل شيء حتى يكون سوفسطائيا .

ومما يبين أن هذا لم يقع عند للتكلمة أيضاً أن كثيراً من متكلمة أهل الحديث والسنة وغيرهم يقولون : إن العقل للمشروط في التكليف نوع من العلوم الضرورية ، كالعلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات وامتناع المستعانت . واستدلوا على ذلك بأن العاقل لا يخلو من علم شيء من ذلك ، وهذا قول القاضي أبي بكر ، وابن الباقلاني ، وأبي الطيب الطبري ، والقاضي أبي يعلى ؛ وابن عقيل وغيرهم ، فمن كان هذا

قوله لم يصح أن يحكى عن عاقل أنه أنكر العلوم جميعها إلا على سبيل
العناد ، ومعلوم أن العناد لا يكون إلا لفرض ، وليس لأحد غرض أن
يعاند في كل شيء ويجحد على سبيل اللوام .

ومن الناس بازاء هؤلاء من قد يتوهم أنه لا تأثير للمقائد في المعتقدات ،
ولا تختلف الأحكام باختلاف المقائد ، بل يتخيل أنه إذا اعتقد وجوب
فعل أو تحريمه كان من خرج عن اعتقاده مبطلاً مرتكباً للمحرم أو تاركاً
للواجب ، وأنه يستحق من النعم والعقاب ما يستحقه جنس من ترك
الواجب أو فعل المحرم ، وإذا عورض بأنه متأول أو مجتهد لم يلتفت إلى
هذا ، وقال هو ضال مخطيء مستحق للعقاب ، وهذا أيضاً على إطلاقه
وعمومه لا يعتقد صحیح العقل والدين ، ما أعلم قائل به على الإطلاق
والعموم كالطرف الأول ، وإنما أعلم أقواماً وطوائف يتلون ببعض ذلك
ولوازمه في بعض الأشياء ، فإن من غالب من يقول بعصمة الأنبياء
والأئمة الاثنى عشر عن الخطأ في الأقوال والأعمال من قد يرى أنه لو
أخطأ الإمام في فعل لكان ذلك عيباً وزماً ، وبين هذين الطرفين
المتبايعين أطراف أيضاً نشأ عنها اختلاف الناس في تصويب المجتهدين
وتخطئهم في الأصول والفروع ، كما سننبه عليه إن شاء الله .

فصل

والمحقق أن الأحكام والأقوال والاعتقادات كما تقدم نوعان : معيني ، وعلمي ، تابع للمعتقد ؛ ومتبوع للمعتقد ، فرع للمعتقد ؛ وأصل له .

فأما الأول وهو المعيني التابع للمعتقد المتفرع عليه ، فهذا لا يؤثر فيه الاعتقادات ولا يختلف باختلافها ، فإن حقائق الموجودات ثابتة في نفسها سواء اعتقدها الناس أو لم يعتقدوها ، وسواء اتفقت عقائدهم فيها أو اختلفت ، وإذا اختلف الناس فيها على قولين متناقضين لم يكن كل مجتهد مصيبا ، بمعنى أن قوله مطابق للمعتقد موافق له ، لا يقول ذلك عاقل كما تقدم . ومن حكى عن أحد من علماء المسلمين — سواء كان عبيد الله بن الحسن العنبري ؛ أو غيره — أنه قال : كل مجتهد في الأصول مصيب ؛ بمعنى أن القولين المتناقضين صادقان مطابقان ؛ فقد حكى عنه الباطل بحسب توهمه ؛ وإذا رد هذا القول وأبطله فقد أحسن في رده وإبطاله ، وإن كان هذا القول للرود لا قائل به .

ولكن المازعات والمخالفات في هذا الجنس تشمل على أقسام ، وذلك أن التنازع إما أن يكون في اللفظ فقط ، أو في المعنى فقط ، أو في كل منها ؛ أو في مجموعها .

فإن كان في المعنى مع اللفظ أو بدونه : فلا يخلو إما أن يتناقض
 المضيان أو يمكن الجمع بينهما . فإن كان النزاع في المعنيين المتناقضين
 فأحد القولين صواب والآخر خطأ ، وأما بقية الأقسام فيمكن فيها أن
 يكون القولان صواباً ويمكن أن يكون الجميع خطأ . ويمكن أن يكون
 كل منهما أو أحدهما صواباً من وجه خطأ من وجه . وحيث كان
 القولان خطأ وقد لا يكون ، وإذا لم يكن كفوفاً فقد يكون فسوقاً
 وقد لا يكون . فمن قال : إن للتنازعين كل منهما صواب بمعنى الإصابة
 في بعض الأقسام للتقدمة أو بمعنى أنه لا يعاقب على ذلك فهذا ممكن ،
 وأما نصوب المتناقضين فمحال . فإنه كثيراً ما يكون النزاع في المعنى
 نزاع تنوع لا نزاع تضاد وتناقض ، فيثبت أحدهما شيئاً وينفي الآخر
 شيئاً آخر ، ثم قد لا يشتركان في لفظ ما نفاه أحدهما وأثبت الآخر ، وقد
 يشتركان في اللفظ ، فيكون التناقض والاختلاف في اللفظ ، وأما المعنى
 فلا يختلفان فيه ولا يتناقضان .

ثم قد يكونان متفقين عليه بقوله كل منهما . وقد يكون أحدهما
 قاطعاً أو بقوله والآخر لا يتعرض له باثبات ولا نفي . وقد يكون النزاع
 اللفظي مع اتحاد المعنى لا تنوعه . وكثير من تنازع الأمة في دينهم
 هو من هذا الباب في الأصول والفروع والقرآن والحديث وغير ذلك .

مثال التنوع الذي ليس فيه نزاع لفظي أن يقول أحدهما : الصراط

المستقيم هو الاسلام . ويقول الآخر : هو السنة والجماعة . ويقول الآخر : هو القرآن . ويقول الآخر : هو طريق البودية . فان هذا تنوع في الأسماء والصفات التي يبين بها الصراط المستقيم بمنزلة اسماء الله وأسماء رسوله وكتابه ، وليس بينها تضاد لا في اللفظ ولا في المعنى .

وكذلك إذا قال بعضهم في السابق وللقصد والظالم أقوالا يذكر فيها كل قوم نوعا من المسلمين ويكون الاسم متناولا للجميع من غير منافاة .

ومثال التنوع الذي فيه نزاع لفظي لأجل اشتراك اللفظ - كما قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء - تنازع قوم في ان محمداً رأى ربه في الدنيا أو في الآخرة ؟ فقال قوم : رآه في الدنيا لأنه رآه قبل الموت ، وقال آخرون : بل في الآخرة لأنه رآه وهو فوق السموات ولم يره وهو في الأرض . والتحقيق أن لفظ الآخرة يراد به الحياة الدنيا والحياة الآخرة ، ويراد به الدار الدنيا والدار الآخرة ؛ ومحمد رأى ربه في الحياة الدنيا في الدار الآخرة .

وكذلك كثير ممن يتنازعون في أن الله في السماء أو ليس في السماء فالثبته تطلق القول بان الله في السماء كما جاءت به النصوص ودلت عليه بمعنى أنه فوق السموات على عرشه بأن من خلقه ، وآخرون ينفون

القول بأن الله في السماء ، ومقصودهم أن السماء لا تحويه ولا تحصره ولا تحملها ولا تقله ، ولا ريب أن هذا للمنى صحيح أيضاً ! فإن الله لا تحصره مخلوقاته ، بل وسع كرسيه السموات والأرض ؛ والكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وكذلك ليس هو مقتراً إلى غيره محتاجاً إليه ، بل هو التقي عن خلقه الحي القيوم الصمد ، فليس بين المؤمنين تضاد ، ولكن هؤلاء أخطأوا في نفي اللفظ الذي جاء به الكتاب والسنة وفي توهم أن إطلاقه دال على معنى فاسد .

وقد يعنر بعضهم إذا رأى من أطلق هذا اللفظ وأراد به أن السماء تقله أو تظله ، وإذا اخطأ من عنى هذا للمنى فقد أصاب ، وأما الأول فقد أصاب في اللفظ لإطلاقه ما جاء به النص وفي المنى الذي تقدم لأنه المنى الحق الذي دل عليه النص ، لكن قد يخطئ بعضهم في تكفير من يطلق اللفظ الثاني إذا كان مقصوده للمنى الصحيح ، فإن من عنى للمنى الصحيح لم يكفر بإطلاق لفظ وإن كان مسيئاً أو فاعلاً أمراً محرماً ، وأما من فسر قوله : انه ليس في السماء بمعنى أنه ليس فوق العرش وإنما فوق السموات عدم محض ، فهؤلاء هم الجهمية الضلال المخالفون لاجماع الأنبياء ولفطرة العقلاء .

فصل

ونحن نذكر من ذلك أصولاً :

أحدها : تأثير الاعتقادات في رفع العذاب والحدود ، فنقول : ان الأحكام الشرعية التي نصبت عليها أدلة قطعية معلومة مثل الكتاب والسنة المتواترة والاجماع الظاهر ؛ كوجوب الصلاة والزكاة والحج والصيام وتحريم الزنا والحمر والربا : اذا بلغت هذه الأدلة للمكلف بلاغا يمكنه من اتباعها مخالفاً تفریطاً في جنب الله وتعدياً لحدود الله : فلا ريب أنه مخطيء آثم ، وان هذا الفعل سبب لعقوبة الله في الدنيا والآخرة ، فان الله أقام حجة على خلقه بالرسول الذين بعثهم إليهم مبشرين ومنذرين ، (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ، قال تعالى عن أهل النار : (كلما اتى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ؟ قالوا : بلى ! قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا : ما نزل الله من شيء : ان أئتم الا في ضلال كبير) ، وقال تعالى : (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنتها : ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم

لقاء يومكم هذا ؟ قالوا : بلى ! ولكن حقت ظلمة العذاب
على الكافرين) .

وأما إذا كان في الفعل والحادثة والسألة العملية نص لا يتمكن
المكلف من معرفته ومعرفته دلالة : مثل أن يكون الحديث النبوي
الوارد فيها عند شخص لم يعلم به المجتهد ولم يشعر بما يدلّه عليه : أو
تكون دلالاته خفية لا يقدر المجتهد على فهمها : أو لم يكن فيها نص
بحال ، فهذا مورد نزاع : فذهب فريق من أهل الكلام مثل أبي
علي وأبي هاشم والقاضي أبي بكر والغزالي إلى قول مبتدع يشبه في
المجتهادات قول الزنادقة الإباحية في المنصوصات ، وهو أنه ليس لهذه
الحادثة حكم عند الله في نفس الأمر وإنما حكمه في حق كل مكلف
يتبع اجتهاده واعتقاده ، فمن اعتقد وجوب الفعل فهو واجب عليه ،
ومن اعتقد تحريمه فهو حرام عليه ، وبنوا ذلك على مقدمتين :

أحدهما : أن الحكم إنما يكون بالخطاب ، فما لا خطاب فيه لاحكم
لله فيه ، فإذا لم يكن للعقل فيه حكم أما لعدم الحكم العقلي مطلقاً
أو في هذه الصورة علم أنه لاحكم فيه يكون من أصابه مصيباً ومن
أخطأ مخطئاً .

الثاني : أنه قد علم أن من اعتقد وجوب شيء فعليه فعله ومن

اعتقد تحريمه فعليه اجتنابه ، فالحكم فيه يتبع الاعتقاد . قالوا :
والأحكام الشرعية تختلف باختلاف أحوال المكلفين في اجتهاداتهم وغير
اجتهاداتهم ، بدليل اتفاق الفقهاء وأهل السنة على أن الاجتهاد
والاعتقاد يؤثر في رفع الائم والعقاب كما جاءت به النصوص ، وأن
الوجوب والتحريم يختلف بالأقامة والسفر والطهارة والحيض والعجز
والقدرة وغير ذلك ، فيجوز أن تختلف الأحكام باختلاف الاعتقادات ،
ويكون الحكم في حق المجتهد عند عدم النص ما اعتقده . هذا
ملخص قولهم .

وأما السلف والفقهاء والصوفية والعامة وجهور المتكلمين فلي
انكار هذا القول ، وانه مخالف للكتاب والسنة واجماع السلف ، بل
هو مخالف للعقل الصريح ، حتى قال أبو اسحاق الاسفرائيني وغيره ،
هذا المذهب أوله سفسة وآخره زندقة ، يعني : أن السفسة جعل
الحقائق تتبع العقائد كما قدمناه . فمن قال : ان الايجاب والتحريم
يتبع الاعتقادات فقد سفست في الاحكام العملية وان لم يكن سفسطاً
في الأحكام العينية ، وقد قدمنا أنه لم تجر العادة بان عاقلاً يسفست في
كل شيء لا خطأ ولا عمداً لا ضللاً ولا عناداً لا جهلاً ولا تجاهلاً .
وأما كون آخره زندقة فلأنه يرفع الأمر والهي والايجاب والتحريم
والوعيد في هذه الأحكام ، ويبقى الانسان ان شاء أن يوجب وان شاء

أن يحرم ، ونستوى الاعتقادات والأفعال ، وهذا كفر وزندقة .

وجماع الكلام على هؤلاء في مقامين :

أحدهما : امتناع هذا القول في نفسه واستحالة ، وذلك معلوم بالعقل .

والثاني : أنه لو كان جزئاً في العقل لكن لم يرد به الشرع بل هو مخالف له ، وتعرف مخالفته للنص والاجماع .

أما الأول فمن وجوه :

أحدها : أنه قد تقدم أن كل علم واعتقاد وحكم لا بد له من معلوم معتقد محكوم به يكون الاعتقاد مطابقاً له موافقاً ، سواء كان للاعتقاد تأثير في وجوده أو لم يكن ، فإن الاعتقادات العملية المؤثرة في المعتقد مثل : اعتقاد أن أكل هذا الحبز يشبع واعتقاد أن أكل هذا السم يقتل ؛ وإن كان هذا الاعتقاد يؤثر في وجود الأكل مثلاً فلا بد له من معتقد ثابت ببلونه ، وهو كون أكل ذلك الحبز موصوفاً بتلك الصفة والأكل ، فإن كان معدوماً قبل وجوده فإن محله وهو الحبز والأكل موجودان ، فإن لم يكن الحبز متصفاً بالاشباع إذا أكل والأكل متصفاً بأنه يشبع إذا أكله لم يكن الاعتقاد صحيحاً بل

خاسداً . كما لو اعتقد في شيء أنه رقيق فأكله فاذا هو جص أو
 جبسين فإن اعتقاده وإن أقسم به على الأكل فانه لا يشبعه لفساد
 الاعتقاد ، وهكذا من اعتقد في شيء أنه ينفعه أو يضره فإن الاعتقاد
 يدعو إلى الفعل أو الترك وبعثه على ذلك ، فإن كان مطابقاً حصلت
 المنفعة واندفعت المصرة إذا اتفت للوانع ، وإلا فمجرد الانتفاع بالفعل
 أو الضرر به لا يوجب حصول المنفعة وللضرورة ، وإنما هذا قول بعض
 جهال الكفار : لو أحسن أحدكم ظنه بمجر لفعه ، فيجعلون الانتفاع
 بالشيء تبعاً لظن المنفعة فيه .

وقد اعتقد للشركون الانتفاع بالأصنام التي قال الله فيها : (يدور
 لمن ضره أقرب من نفعه) ، فإذا اعتقد المعتقد أن هذا الفعل مأمور
 به أمر استجاب يثيب الله عليه ثواب الفعل المستحب ، أو امر إيجاب
 يعاقب من تركه عقوبة العاصي : أو اعتقد أن الله نهى عنه كذلك ،
 فهو معتقد أما صفة في ربه فقط من الأمر والنهي وهي صفة إضافية
 للفعل ، كما بقوله طائفة من المتكلمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، ولما
 صفة في الفعل فقط من الحسن والقبح والأمر والنهي كاشفة لذلك :
 كما بقوله طائفة من المتكلمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم : وإما ثبوت
 الصفتين جميعاً للأمر وللأمر به : كما عليه جمهور الفقهاء . وهو إنما
 يستفاد وجود تلك الصفة التي هي الحكم الشرعي لاعتقاده أنها ثابتة في

نفسها موجودة بدون اعتقاده ، لا أنه يطلب باعتقاده أن يثبت للأمر والفعل صفة لم تكن له قبل ذلك ؛ إذ ليس لأحد من المجتهدين غرض في أن يثبت للأفعال أحكاماً باعتقاده ، ولا أن يشرع ديناً لم يأذن به الله . وإنما مطلوبه أن يعتقد حكم الله ودينه ، ولا له مقصود أن يجيء إلى الأفعال المتساوية في ذواتها وفي أمر الله فيعتقد في أحدها الوجوب على نفسه وفي الآخر التحريم من غير سبب تختص به الأفعال .

فهذا موضع ينبغي تدبره . فإن المؤمن الطالب لحكم الله إذا علم أن تلك الأفعال عند الله سواء لم يميز بعضها عن بعض بأمر ولا نهي ، وهي في أنفسها سواء لم يميز بعضها عن بعض بحسن ولا سوء ولا مصلحة ولا مفسدة . فإن هذا الاعتقاد منه موجب لاستوائها وتمائلها ، فاعتقاده بعد هذا أن هذا واجب بنم تاركه ، وهذا حرام يعاقب فاعله تناقض في العقل وسفسطة ، وكفر في الدين وزندقة .

أما الأول فلأن اعتقاد التساوي والتماثل يناقض اعتقاد الرجحان والتفضيل فضلاً عن وجوب هذا وتحريم هذا ، فكيف يجمع العاقل بين الاعتقادين المتناقضين ؟ إلا أن يكون أخرق كافراً ، فيقول : أنا أوجب هذا وأحرم هذا بلا أمر من الله ولا مرجع لاحدهما من جهة العقل ، فإذا فعل هذا كان شارعاً من الدين لما لم يأذن به الله ، وهو مع هذا دين معلوم الفساد بالعقل ، حيث جعل الأفعال للمستوية

بعضها واجب وبعضها محرم بلا سبب يوجب التخصيص ، الا محض التحكم الذي لا يفعله حيوان أصلاً لا عاقل ولا مجنون ، اذ لو فرض اختصاص أحد الفعلين لشهوة أو لذة أمكن أن يقال : تلك جهة توجب الترجيح ، وهي جهة حسن عند من يقول بالتحسين العقلي فيجب لذلك ، والفرض انتفاء ذلك جميعه ، وإذا اتفق ذلك كله علم أن اعتقاد حسن الفعل وقبحه ووجوبه وتحريمه يتبع أسراً ثابتاً في نفسه يكون مطابقاً له أو غير مطابق . وإذا كان كذلك فالاعتقاد المطابق صواب والاعتقاد المخالف ليس بصواب ، لا أن الحكم يتبع الاعتقاد من كل وجه .

الثاني : أن الطالب المستدل بالدليل ليستين له الأحكام هو يطلب العلم بمدلول الدليل ؛ فان لم يكن للدليل مدلول وإنما مدلول الدليل يحصل عقب التأمل لم يكن مطلوبه العلم بالمدلول ، وإنما مطلوبه وجود المدلول ، وليس هذا شأن الأدلة التي تبين المدلولات وإنما هو شأن الأسباب والعلل توجد المسببات ، وفرق كثير بين الدليل المقضى للعلم القائم بالقلب وبين العلم المقضى للوجود القائم في الخارج ، فان مقضى الأول الاعتقاد الذهني ومقضى الثاني الوجود الخارجي ، وأحد النوعين مبين للآخر .

فصل

وأما الأحكام والاعتقادات والأقوال العملية التي يتبعها المحكوم
فهي الأمر والتبهي والتحسين والتقبيح واعتقاد الوجوب والتحريم ،
ويسمى كثير من المتفقهة والتكلمة الأحكام الشرعية ، ونسبى الفروع
والفقه ، ونحو ذلك . وهذه تكون فى جميع الملل والاديان ، وتكون
فى الأمور الدينية من السياسات والصناعات والمعاملات وغير ذلك ،
وهي التي قصدنا الكلام عليها فى هذه القاعدة ، حيث قلنا : إن
الاعتقادات قد تؤثر فى الأحكام الشرعية ، فهذه أيضاً التالى فيها
طرفان ووسط :

الطرف الأول طرف الزنادقة الإبالية الكافرة بالشرائع والوعيد
والعقاب فى الدار الآخرة ، الذين يرون أن هذه الأحكام تتبع الاعتقاد
مطلقاً والاعتقاد هو للمؤثر فيها ، فلا يكون الشيء واجباً الا عند من
اعتقد تحريمه ، ورون أن الوعيد الذي يلحق هؤلاء هو عذاب نفوسهم
بما اعتقدوه من الأمر والتبهي والإيجاب والتحريم ، وما اعتقدوه من
أنهم اذا فعلوا المحرمات وبركوا الواجبات عذبوا وعوقبوا ، فيبقى فى

نفوسهم خوف وتألم وتوهم للعذاب وتخيل له ، فيزعمون أن هذا الألم الناشئ عن هذا الاعتقاد والتخيل هو عقابهم وعذابهم وذلك ناشئ عما اعتقدوه ، كمن اعتقد ان هنا أسداً اولساً او قاطع طريق من غير ان يكون له وجود فيتألم ويتضرر بخوفه من هذا الحذور الذي اعتقده . فاجتمع اعتقاد غير مطابق ومعتقد بؤلم وجوده . فتألمت النفس بهذا الاعتقاد والتخيل . وقد يقول حذاق هؤلاء من الاسماعيلية والقرامطة وقوم يتصوفون أو يتكلمون وهم غالبية المرجئة : ان الوعيد الذي جاءت به الكتب الالهية انما هو تخويف للناس لتزجر عما نهيت عنه من غير أن يكون له حقيقة . بمنزلة ما يخوف العقلاء الصبيان والبله بما لا حقيقة له لتأديبهم ، وبمنزلة مخادعة الحارب لعدوه اذا أوهمه أمراً يخافه لينزجر عنه أو ليتمكن هو من عدوه ، وغير ذلك .

وهؤلاء هم الكفار برسل الله وكتبه واليوم الآخر ، المنكرون لأمره ونهيهِ ووعدهِ ووعيدهِ . وما ضربه الله في القرآن من الأمثال وقصه من أخبار الأمم المكذبة للرسل ، فهو متناول لهؤلاء ، ويكفي ما عاقب الله به أهل الكفر والفسوق والعصيان في الدنيا من انواع المثالات : فانه امر محسوس مشاهد لا يمكن دفعه ، وما من أحد الا قد سمع من ذلك أنواعاً أو رأى بعضه .

وأهل الأرض متفقون على أن الصادق البار العادل ليس حاله كحال

الكاذب الفاجر الظالم ، بل يرون من ثواب الحسنات وعقوبة السيئات ما فيه عبرة ومزدرج . كما كانوا عليه في الجاهلية قبل الرسل ، فلما جاءت الرسالة بوعيد الآخرة بين ذلك ما كان الناس عنه غافلين .

الطرف الثاني : طرف الغالية المتشدين الذين لا يرون للاعتقاد أثراً في الأفعال ، بل يقول غالبهم كقوم من متكلمة المعتزلة : ان لله حكماً في كل فعل من أخطأه كان آثماً معاقباً ، فيرون المسلم العالم المجتهد متى خفي عليه دليل شرعي وقد اجتهد واستفرغ وسعه في طلب حكم الله أنه آثم معاقب على خطئه ، فهذا قولهم في الاجتهاد والاعتقاد ، ثم اذا ترك واجباً او فعل محرماً قالوا بنفوذ الوعيد فيه ، فيوجبون تخليد فساق أهل الملة في النار ، وهذا قول جمهور المعتزلة والخوارج ، ولكن الخوارج يكفرون بالذنب الكبير او الصغير عند بعضهم . وأما المعتزلة فيقولون : هو في منزلة بين منزلتين ، لا مؤمن ولا كافر .

وأما الأمة الوسط فعلى ان الاعتقاد قد يؤثر في الأخكام وقد لا يؤثر بحسب الأدلة والأسباب ، كما ان ذلك هو الواقع في الأمور الطبيعية ، فالأغذية والأدوية قد يختلف حكمها بحسب اعتقاد الطبيب والمتداوي وقد لا يختلف ، وقد يعتقد الانسان في الشيء صفة نافعة أو ضارة فينتفع به أو يتضرر وان لم يكن كذلك ، وقد يعتقد ذلك

فلا يؤثر ، فلو اعتقد في الجبز واللحم أنه غير مشبع لم يؤثر ذلك ، بل هو مشبع ولو اعتقد ضد ذلك .

فصل

مذاهب الأئمة تؤخذ من أقوالهم . وأما أفعالهم فقد اختلف أصحابنا في فعل الامام أحمد : هل يؤخذ منه مذهبه ؟ على وجهين :

أحدهما : لا . لجواز الذنب عليه ؛ أو ان يعمل بخلاف معتقده ، أو يكون عمله سهواً أو عادة أو تقليداً ؛ أو لسبب ما غير الاعتقاد الذي يفتى به ، فان عمل للمرء بعلمه في كل حادثة والا يعمل الا بمسلم يفتى به في كل حادثة يفتقر الى ان يكون له في ذلك رأي وأن يذكره وأن يكون مريداً له من غير صارف ؛ اذ الفعل مع القدرة يقف على الداعي ، والداعي هو الشعور وميل القلب .

والثاني : بل يؤخذ منه مذهبه ؛ لما عرف من تقوى أبي عبد الله وورعه وزهده ، فانه كان من أبعد الناس عن تعمد الذنب وان لم ندع فيه العصمة ، لكن الظاهر والغالب أن عمله موافق لعلمه ، فيكون الظاهر فيما عمله أنه مذهبه . وهكذا القول فيمن يغلب عليه التقوى

والورع ، وبعضهم أشد من بعض ، فكل ما كان الرجل أتقى لله وأخشى له كان ذلك أقوى فيه . وأبو عبد الله من أتقى الأمة وأعظمهم زهداً وورعاً ، بل هو في ذلك سابق ومقدم كما تشهد به سيرته وسيرة غيره المعروفة عند الخاص والعام .

وكذلك أصحاب الشافعي لما رأوا نصه أنه لا يجوز بيع الباقي الاخير ، ثم انه اشتراه في مرضه ، فاختلف أصحابه : هل يخرج له في ذلك مذهب ؟ على وجهين ، وقد ذكروا مثل هذا في اقامة جمعيتين في مكان واحد لما دخل بغداد ، فاذا قلنا : هو مذهب الامام احمد فهل يقال فيما فعله : انه كان افضل عنده من غيره ؟ هذا اضعف من الأول فان فعله يدل على جوازہ فيما ليس من تعبداته ، واذا كان متعبداً به دل على أنه مستحب عنده أو واجب . أما كونه افضل من غيره عنده فيفتقر الى دليل منفصل ، وكثيراً ما يعدل الرجل عن الأفضل الى الفاضل لما في الأفضل من الموانع ، وما يفتقر إليه من الشروط : أو لعدم الباعث ، واذا كان فعله جائزاً أو مستحباً أو أفضل فانه لا عموم له في جميع الصور ، بل لا يتعدى حكمه الا الى ما هو مثله ، فان هذا شأن جميع الأفعال لا عموم لها ، حتى فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا عموم له .

ثم يقال : فعل الأئمة وتركهم ينقسم كما تنقسم أفعال النبي صلى

الله عليه وسلم : تارة يفعله على وجه العبادة والتدين فيدل على استحبابه عنده ، وأما رجحانه ففيه نظر . وأما على غير وجه التعبّد ففي دلالة الوجهان . فعلى هذا ما يذكر عن الأئمة من أنواع التعبّدات والتزهدات والشرورات يقف على مقدمات :

إحداها : هل يستقدّ حسنها بحيث يقوله ويفقّ به ؛ أو فعله بلا اعتقاد لذلك ، بل تأسيّاً بغيره أو ناسياً ؟ على الوجهين ، كالوجهين في المباح .

والثانية : هل فيه إرادة لها توافق اعتقاده ؟ فكثيراً ما يكون طبع الرجل يخالف اعتقاده .

والثالثة : هل يرى ذلك أفضل من غيره ؛ أو يفعل المفضول لأغراض أخرى مباحة ؟ والأول أرجح .

والرابعة : أن ذلك الرجحان هل هو مطلق ؛ أو في بعض الأحوال ؟ والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم

تقي الدين أُوحد المجتهدين أحمد بن نيمية - قدس الله روحه ونور ضريحه (١)

الحمد لله نحمده ونستعينه ؛ ونستعديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ؛ ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

فصل

في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين جميع الدين أصوله
وفروعه ؛ باطنه وظاهره ، علمه وعمله . فان هذا الاصل هو اصل

(١) تسمى « مسارج الأصول » .

أصول العلم والايان ، وكل من كان أعظم اعتصاما بهذا الاصل كان أولى بالحق علما وعملا ، ومن كان أبعد عن الحق علما وعملا : كالقراطة والمتفلسفة الذين يظنون : أن الرسل ما كانوا يعلمون حقائق العلوم الالهية والكلية ، وإنما يعرف ذلك بزعمهم من يعرفه من المتفلسفة ، ويقولون : خاصة النبوة هي التخيل ، ويحملون النبوة أفضل من غيرها عند الجمهور لا عند أهل المعرفة ، كما يقول هذا ونحوه الفارابي وأمثاله ، مثل مبشر ابن فانك وأمثاله من الاسمايلية .

وآخرون يعترفون بأن الرسول علم الحقائق ، لكن يقولون : لم يبينها ، بل خاطب الجمهور بالتخيل ، فيحملون التخيل في خطابه لا في علمه ، كما يقول ذلك ابن سينا وأمثاله .

وآخرون يعترفون بأن الرسل علموا الحق وينبؤوه ، لكن يقولون : لا يمكن معرفته من كلامهم بل يعرف بطريقة آخر : إما المعقول عند طائفة ؛ وإما المكاشفة عند طائفة ؛ إما قياس فلسفي ؛ وإما خيال صوفي . ثم بعد ذلك ينظر في كلام الرسول فما وافق ذلك قبل ، وما خالفه ؛ إما أن يفوض ؛ وإما أن يؤول . وهذه طريقة كثير من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ؛ وهي طريقة خيار الباطنية والفلاسفة الذين يعظمون الرسول وينزهونه عن الجهل والكذب ، لكن يدخلون في التأويل .

وأبو حامد الغزالي لما ذكر في كتابه طرق الناس في التأويل :
وان الفلاسفة زادوا فيه حتى انحلوا : وان الحق بين جمود الخبايلة
وبين انحلال الفلاسفة : وان ذلك لا يعرف من جهة السمع بل
تعرف الحق بنور يقذف في قلبك : ثم ينظر في السمع : فما وافق ذلك
قبلته والا فلا . وكان مقصوده بالفلاسفة المتأولين خيار الفلاسفة ، وم
الذين يعظمون الرسول عن أن يكذب للمصلحة ، ولكن هؤلاء وقعوا
في نظير ما فروا منه ، نسبوه الى التليس والتعمية واضلال الخلق ، بل
الى أن يظهر الباطل ويكتم الحق .

وابن سينا وأمثاله لما عرفوا أن كلام الرسول لا يحتمل هذه
التأويلات الفلسفية : بل قد عرفوا أنه أراد مفهوم الخطاب : سلك
مسلك التخيل ، وقال : إنه خاطب الجمهور بما يخيل اليهم : مع علمه
أن الحق في نفس الامر ليس كذلك . فهؤلاء يقولون : ان الرسل
كذبوا للمصلحة .

وهذا طريق ابن رشد الحفيد وأمثاله من الباطنية ، فالذين عظموا
الرسل من هؤلاء عن الكذب نسبوم الى التليس والاضلال ، والذين
أقروا بأنهم بينوا الحق قالوا : انهم كذبوا للمصلحة .

وأما أهل العلم والإيمان فمتفقون على أن الرسل لم يقولوا إلا

الحق ، وانهم يبنوه ، مع علمهم بأنهم أعلم الخلق بالحق ، فهم الصادقون
للصادقون علموا الحق وبنوه ، فن قال : انهم كذبوا للمصلحة فهو
من اخوان المكذبين للرسل ، لكن هذا لما رأى ما عملوا من الخير
والعدل فى العالم لم يمكنه أن يقول : كذبوا لطلب العلو والفساد . بل
قال : كذبوا للمصلحة الخلق . كما يحكى عن ابن التومرت وأمثاله .

ولهذا كان هؤلاء لا يفرقون بين النبي والساحر الا من جهة حسن
القصد ، فان النبي يقصد الخير والساحر يقصد الشر ، والا فلكل منها
خوارق هي عند قوى نفسانية ، وكلاهما عند يكذب ؛ لكن الساحر
يكذب للعلو والفساد والنبي عند يكذب للمصلحة ؛ اذ لم يمكنه اقامة
العدل فيهم الا بنوع من الكذب .

والذين علموا أن النبوة تناقض الكذب على الله وان النبي لا
يكون الا صادقا من هؤلاء قالوا : انهم لم يبنوا الحق ، ولو أنهم قالوا :
سكتوا عن بيانه لكان أقل الحاداً ، لكن قالوا : انهم أخبروا بما يظهر
منه للناس الباطل ولم يبنوا لهم الحق ، فعندهم انهم جمعوا بين شيئين :
بين كتمان حق لم يبنوه ؛ وبين اظهار ما يدل على الباطل وان كانوا لم
يقصدوا الباطل ، فجلوا كلامهم من جنس المعارض التي يعنى بها التكلم
معنى صحيحاً لكن لا يفهم للمستمع منها الا الباطل . واذا قالوا : قصدوا
التعريض كان أقل الحاداً من قال : انهم قصدوا الكذب .

والتعريض نوع من الكذب ؛ اذ كان لدبا في الافهام ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان ابراهيم لم يكذب الا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » ، وهي معارض ، كقوله عن سارة : انها أختي ؛ اذ كان ليس هناك مؤمن الا هو وهي .

وهؤلاء يقولون : ان كلام ابراهيم وعامة الانبياء مما اخبروا به عن الغيب كذب من للمعارض !! .

وأما جمهور المتكلمين فلا يقولون بهذا ، بل يقولون : قصدوا البيان دون التعريض . لكن مع هذا يقول الجهمية ونحوهم : ان بيان الحق ليس في خطابهم بل اتما في خطابهم ما يدل على الباطل . والمتكلمون من الجهمية والمعتزلة والأشعرية ونحوهم ممن سلك في اثبات الصانع طريق الاعراض يقولون : ان الصحابة لم يبينوا أصول الدين بل ولا الرسول : لما لشغلهم بالجهاد ؛ أو لتغير ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع ، وينا ان أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله وهي الأدلة والبراهين والآيات الدالة على ذلك : قد بينها الرسول أحسن بيان ، وأنه دل الناس وهداهم الى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية ، وبها يعلمون اثبات ربوبية الله ووحدانيته

وصفاته وصدق رسوله والمعاد ، وغير ذلك مما يحتاج الى معرفته بالأدلة العقلية ، بل وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية وان كان لا يحتاج اليها ؛ فان كثيراً من الامور تعرف بالخبر الصادق ومع هذا فالرسول بين الأدلة العقلية الدالة عليها ؛ تجمع بين الطريقين : السمعي ؛ والعقلي .

وبينا أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر ؛ كما تظنه طائفة من الغالطين من اهل الكلام والحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم ، بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهدى بهم الى الآيات والبراهين والأدلة المينة لأصول الدين ، وهؤلاء الغالطون الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية صاروا إذا صنفوا في أصول الدين أحزاباً :

حزب : يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم ، وأن النظر يوجب العلم وأنه واجب ، ويتكلمون في جنس النظر وجنس الدليل وجنس العلم بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل ، ثم اذا صاروا إلى ما هو الاصل والدليل للدين استدلوا بحدوث الأعراض على حدوث الاجسام ، وهو دليل مبتدع في الشرع وباطل في العقل .

والحزب الثاني : عرفوا أن هذا الكلام مبتدع ، وهو مستلزم مخالفة الكتاب والسنة ، وعنه ينشأ القول بأن القرآن مخلوق ، وان

الله لا يرى في الآخرة وليس فوق العرش ، ونحو ذلك من بدع الجهمية
فصنفوا كتباً قدموا فيها ما يدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة
من القرآن والحديث وكلام السلف ، وذكروا أشياء صحيحة لكنهم
قد يخطئون الآثار صحيحة بضعفها ، وقد يستدلون بما لا يدل
على المطلوب .

وأيضاً فهم اتما يستدلون بالقرآن من جهة اخباره لا من جهة دلالاته ،
فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على اثبات الربوبية والوحدانية والنبوة
والمعاد ؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك ؛ ولهذا سموا
كتبهم أصول السنة والشرعة ونحو ذلك ، وجعلوا الإيمان بالرسول
قد استقر فلا يحتاج أن يبين الأدلة الدالة عليه ، فنهم أولئك ونسبوم
إلى الجهل ؛ إذ لم يذكروا الأصول الدالة على صدق الرسول ؛ وهؤلاء
ينسبون أولئك إلى البهجة بل إلى الكفر لكونهم أصولاً تخالف
ما قاله الرسول .

والطائفتان بلحقها الملام ؛ لكونها أعرضتا عن الأصول التي بينها
الله بكتابه فاتها أصول الدين وأدلتها وآياته ، فلما أعرض عنها الطائفتان
وقع بينهما العداوة ؛ كما قال الله تعالى : (ففسدوا خطاً مما ذكروا به
فأغرنا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) .

وحزب ثالث : قد عرف تفريط هؤلاء وتمدي أولئك وبدعتهم ،
 فذمهم وضم طالب العلم الذي اشتاقت نفسه إلى معرفة الأدلة
 والخروج عن التقليد إذا سلك طريقهم ، وقال : ان طريقهم ضارة وان
 السلف لم يسلكوها ، ونحو ذلك مما يقتضي ذمها ، وهو كلام صحيح ،
 لكنه إنما يدل على أمر مجمل لا تبيين دلالاته على المطلوب ، بل قد
 يعتقد طريق التكلمين مع قوله : انه بدعة ، ولا يفتح أبواب الأدلة التي
 ذكرها الله في القرآن التي تبين أن ما جاء به الرسول حق ، ويخرج
 الذي بمعرفة من التقليد وعن الضلال والبدعة والجهل .

فهؤلاء أضل بفرقهم : لاسم لم يتدبروا القرآن وأعرضوا عن آيات
 الله التي بينها بكتابه ، كما يعرض من يعرض عن آيات الله المخلوقة ،
 قال الله تعالى : (وكم من آية في السموات والارض يرون عليها وم
 عنها معرضون) وقال تعالى : (وما تنفي الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون) ،
 وقال تعالى : (ان الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها
 والذين هم عن آياتنا غافلون ، أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون) ،
 وقال تعالى : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا
 الالباب) ، وقال تعالى : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل
 مثل) ، وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي اليهم
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر) الآية ، وقال

تعالى : (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) ، وقال تعالى :
(وان يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات والزبر
والكتاب النير) ، ومثل هذا كثير لبسطه مواضع أخر .

والمقصود ان هؤلاء الغالطين الذين أعرضوا عما في القرآن من
الدلائل العقلية والبراهين اليقينية لا يذكرون النظر والدليل والعلم الذي
جاء به الرسول . والقرآن مملوء من ذلك . والمتكلمون يعترفون بأن في
القرآن من الأدلة العقلية الدالة على أصول الدين مافيه ، لكنهم يسلكون
طرقا أخر كطريق الأعراض .

ومنهم من يظن ان هذه طريق ابراهيم الخليل ، وهو غلط .

والتفلسفة يقولون : القرآن جاء بالطريق الخطائية وللقدمات الافتناعية
التي تقنع الجمهور ، ويقولون : ان المتكلمين جاءوا بالطرق الجدلية ،
ويدعون أنهم هم أهل البرهان اليقيني . وهم أبعد عن البرهان في الالهيات
من المتكلمين ، والمتكلمون أعلم منهم بالعلميات البرهانية في الالهيات
والكليات ، ولكن للتفلسفة في الطبيعيات خوض وتفصيل تميزوا به ،
بخلاف الالهيات فانهم من أجهل الناس بها ، وأبعدم عن معرفة الحق
فيها ، وكلام ارسطو معلمهم فيها قليل كثير الخطأ ، فهو لحم جمل غث
على رأس جبل وعر ، لاسهل فيرتقى ، ولا سمين فينتقى . وهذا مبسوط
في غير هذا اللوضع .

والقرآن جاء بالبينات والهدى ؛ بالآيات الينات وهي الدلائل اليقينية
وقد قال الله تعالى لرسوله : (أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) ، والفلسفة يفسرون ذلك بطرقهم
النطقية في البرهان والخطابة والجدل ، وهو ضلال من وجوه قد بسطت
في غير هذا الموضع ، بل الحكمة هي معرفة الحق والعمل به ، فالقلوب
التي لها فهم وقصد ندعى بالحكمة ، فيبين لها الحق علماً وعملاً فتقبله
وتعمل به .

وآخرون يعترفون بالحق لكن لهم أهواء تصدم عن اتباعه ،
فهؤلاء يدعون بالموعظة الحسنة المشتملة على الترغيب في الحق والترهيب
من الباطل . والوعظ أمر ونهي بترغيب وترهيب ، كما قال تعالى :
(ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به) ، وقال تعالى : (يعظكم الله أن
تعودوا لمثله أبداً) ، فالدعوة بهذين الطريقين لمن قبل الحق ، ومن لم
يقبله فانه يجادل بالتي هي أحسن .

والقرآن مشتمل على هذا وهذا ! ولهذا إذا جادل بسأل ويستفهم
عن المقدمات البينة البرهانية التي لا يمكن أحد أن يجحدها ؛ لتقرير
المخاطب بالحق ولاعترافه بانكار الباطل ، كما في مثل قوله : (أم خلقوا
من غير شيء أم هم الخالقون ؟) وقوله : (أفمينا بالخلق الأول ؟ بل
هم في لبس من خلق جديد) ، وقوله : (أو ليس الذي خلق

السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم) ، وقوله : (أحسب الانسان أن يترك سدى ؟ ألم يك نقطة من مني يمي ؟ ثم كان علقة مخلوق فسوى ، فجعل منه الزوجين الذكر والانثى ، أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟) ، وقوله : (أفأرأيتم ما تمنون ؟ أتسم تخلقونه أم نحن الخالقون) وقوله : (وقالوا : لولا يأتينا بآية من ربنا ! أو لم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى ؟) وقوله : (أو لم يكفهم انا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ؟) وقوله : (أو لم يكن لهم آية أن يعطيه علماء بنى اسرائيل ؟) وقوله : (ألم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهدينا له النجدين ؟) ، إلى أمثال ذلك مما يخاطبهم باستفهام التقرير ، المتضمن اقرارهم واعترافهم بالمقدمات البرهانية التي تدل على المطلوب ، فهو من أحسن جدل بالبرهان ؛ فان الجدل انما يشترط فيه أن يسلم الخصم المقدمات وان لم تكن بينة معروفة . فاذا كانت بينة معروفة كانت برهانية .

والقرآن لا يحتاج في مجادلته بمقدمة لمجرد تسليم الخصم بها كما هي الطريقة الجدلية عند أهل المنطق وغيرهم ، بل بالقضايا والمقدمات التي تسلمها الناس ، وهي برهانية ، وان كان بعضهم يسلمها وبعضهم ينزاع فيها ذكر الدليل على صحتها ، كقوله : (وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا : ما أنزل الله على بشر من شيء ! قل : من أنزل الكتاب الذي

جاء به موسى نوراً وهدى للناس يجعلونه قراطيس يبدونها وتخفون كثيراً ؟ وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) ، فإن الخطاب لما كان مع من يقر بنبوّة موسى من أهل الكتاب ومع من ينكرها من المشركين ذكر ذلك بقوله : (قل : من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ؟) ، وقد بين البراهين الدالة على صدق موسى في غير موضع .

وعلى قراءة من قرأ يبدونها كابن كثير وإبي عمرو جعلوا الخطاب مع للمشركين وجعلوا قوله : (وعلمتم ما لم تعلموا) احتجاجاً على للمشركين بما جاء به محمد : فالجدة على أولئك نبوة موسى ، وعلى هؤلاء نبوة محمد ، ولكل منها من البراهين ما قد بين بعضه في غير موضع .

وعلى قراءة الأكثرين بالتاء هو خطاب لأهل الكتاب ، وقوله : (علمتم ما لم تعلموا) بيان لما جاءت به الأنبياء مما أنكروه ، فعلمهم الأنبياء ما لم يقبلوه ولم يعلموه ، فاستدل بما عرفوه من أخبار الأنبياء وما لم يعرفوه .

وقد قص سبحانه قصة موسى ، وأظهر براهين موسى وآياته التي هي من أظهر البراهين والادلة ، حتى اعترف بها السحرة الذين جمعهم فرعون ، وناهيك بذلك ، فلما أظهر الله حق موسى : وآتى بالآيات التي علم بالاضطرار أنها من الله : وابتلعت عصاه الجبال والعصى التي أتى

بها السحرة بعد ان جاءوا بسحر عظيم وسحروا أعين الناس واسترهبوا الناس ؛ ثم لما ظهر الحق وانقلبوا صاغرين قالوا : (آمنا رب العالمين ، رب موسى وهرون) . فقال لهم فرعون : (آنتم به قبل أن آتذ لكم انه لكبيركم الذي علمكم السحر ، فلا قطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولاصبنكم في جذوع النخل وتعلمن أننا أشد عذابا وأبقى ، قالوا : لن نؤثرک على ماجاءنا من الیينات) : من الدلائل البينات الیقینة القطعیة وعلى الذي فطرنا ؛ وهو خالقنا وربنا الذي لا بد لنا منه ، لن نؤثرک على هذه الدلائل الیقینة وعلى خالق البریة . (فاقض ماأنت قاض ، إنما تقضي هذه الحیاة الدنیا . إنا آمنا بربنا لیغفر لنا خطایانا وما أکرهتسا علیه من السحر والله خیر وأبقى) .

وقد ذکر الله هذه القصة فی عدة مواضع من القرآن ، یبین فی کل موضع منها من الاعتبار والاستدلال نوعا غیر النوع الآخر ، كما یسمى الله ورسوله وکتابه بأسماء متعددة . کل اسم یدل على معنى لم یدل علیه الاسم الآخر . ویلیس فی هذا تکرار ، بل فیہ تنويع الآیات ، مثل : أسماء النبی صلی الله علیه وسلم إذا قیل : محمد ، وأحمد ؛ والحاشر والعاقب ؛ والملقئ ؛ ونبی الرحمة ، ونبی التوبة ، ونبی اللحمة ، فی کل اسم دلالة على معنى لیس فی الاسم الآخر ؛ وإن كانت الذات واحدة فالصفات متنوعة .

وكذلك القرآن إذا قيل فيه : قرآن ، وفرقان ، وبيان ، وهدي ،
وبصائر ، وشفاء ، ونور ، ورحمة ، وروح . فكل اسم يدل على معنى
ليس هو للمعنى الآخر .

وكذلك أسماء الرب تعالى إذا قيل : الملك ، القدوس ، السلام ،
المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، الخالق ، الباري ، للصور
فكل اسم يدل على معنى ليس هو للمعنى الذي في الاسم الآخر ، فالذات
واحدة والصفات متعددة فهذا في الاسماء المفردة .

وكذلك في الجمل التامة ، يعبر عن القصة بجمل تدل على معان فيها
ثم يعبر عنها بجمل أخرى تدل على معان أخر ، وإن كانت القصة
للمذكورة ذاتها واحدة فصفات متعددة . ففي كل جملة من الجمل معنى
ليس في الجمل الآخر .

وليس في القرآن تكرار أصلا ، وأما ما ذكره بعض الناس من
أنه كرر القصص مع [إمكان] الاكتفاء بلواحدة ، وكان الحكمة فيه :
أن وفود العرب كانت ترد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقرئهم
للسلمون شيئا من القرآن فيكون ذلك كافيا ، وكان يبعث إلى القبائل

المتفرقة بالسور المختلفة ، فلو لم تكن الآيات والقصص مثانة متكررة لوقعت قصة موسى إلى قوم ، وقصة عيسى إلى قوم ، وقصة نوح إلى قوم ، فأراد الله أن يشهر هذه القصص في أطراف الأرض ، وأن يلقيها إلى كل سمع . فهذا كلام من لم يقدر القرآن قدره . وأبو الفرج اقتصر على هذا الجواب في قوله : (مثاني) لما قيل : لم ثبت ؟ وبسط هذا له موضع آخر ، فان الثبوتية هي التويع والتجنيس ، وهي استيفاء الأقسام ولهذا يقول من يقول من السلف : الأقسام والأمثال .

والمقصود هنا التنبيه على أن القرآن اشتمل على أصول الدين التي تستحق هذا الاسم ، وعلى البراهين والآيات والأدلة اليقينية ؛ بخلاف ما أحدثه اللبثيون وللحدون ، كما قال الرازي مع خبرته بطرق هؤلاء : لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما وجدت لها نفعاً عيلاً ، ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن : اقرأ في الإثبات (إليه يصعد الكلم الطيب) ، (الرحمن على العرش استوى) . واقرأ في النفي (ليس كمثله شيء) ، (ولا يحيطون به علماً) . قال : ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

والخير والسعادة والكمال والصلاح منحصر في نوعين : في العلم النافع ، والعمل الصالح . وقد بعث الله محمداً بأفضل ذلك وهو الهدى

ودين الحق ، كما قال : (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا) ، وقد قال تعالى : (واذكر عبادنا إبراهيم واسحاق ويعقوب أولي الأيدي والأبصار) فذكر النوعين قال الوالي عن ابن عباس يقول : أولوا القوة في العبادة ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن سعيد بن جبير وعطاء الخراساني والحسن والضحاك والسدي وقتادة وأبي سنان ومبشر بن عبيد نحو ذلك . و (الابصار) قال : الأبصار الفقه في الدين . وقال مجاهد : (الابصار) الصواب في الحكم ، وعن سعيد بن جبير قال : البصيرة بدين الله وكتابه . وعن عطاء الخراساني : (أولى الأيدي والأبصار) قال : أولوا القوة في العبادة والبصر والعلم بأمر الله ، وعن مجاهد وروى عن قتادة قال : أعطوا قوة في العبادة وبصرا في الدين .

وجميع حكماء الأمم يفضلون هذين النوعين ، مثل حكماء اليونان والهند والعرب ، قال ابن قتيبة : الحكمة عند العرب العلم والعمل ، فالعمل الصالح هو عبادة الله وحده لا شريك له ، وهو الدين دين الاسلام ، والعلم والهدى هو تصديق الرسول فيما أخبر به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك ، فالعلم النافع هو الايمان ، والعمل الصالح هو الاسلام ، العلم النافع من علم الله ، والعمل الصالح هو العمل بأمر الله ، هذا تصديق الرسول فيما أخبر وهذا

طاعته فيها أمر . وضد الأول أن يقول على الله مالا يعلم ، وضد الثاني أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، والأول أشرف ، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً (قالت الاعراب : آمنا ! قل لم تؤمنوا ولكن قولوا : أسلمنا) . وجميع الطوائف تفضل هذين التوعين . لكن الذي جاء به الرسول هو أفضل ما فيها ، كما قال : (ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر تارة (سورة الاخلاص) و (قل يا أيها الكافرون) ففي (قل يا أيها الكافرون) عبادة الله وحده وهو دين الاسلام ، وفي (قل هو الله أحد) صفة الرحمن ، وأن يقال فيه ونخبر عنه بما يستحقه وهو الايمان ، هذا هو التوحيد القولي وذلك هو التوحيد العملي .

وكان تارة يقرأ فيها في الأولى بقوله في البقرة : (قولوا : آمنا بالله وما أُنزل إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم ، لانفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) . وفي الثانية : (قل : يا أهل الكتاب : تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) ، إلى قوله (فان تولوا فقولوا : اشهدوا بأننا مسلمون) .

قال أبو العالية في قوله (فلنسألهم أجمعين عما كانوا يعملون) ،
قال : خلتان يسأل عنها كل أحد : ماذا كنت تعبد ؟ وماذا أجب
المرسلين ؟ فالأولى تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، والثانية تحقيق
الشهادة بأن محمداً رسول الله .

والصوفية بنوا أمرهم على الإرادة ولا بد منها ، لكن بشرط أن
تكون إرادة عبادة الله وحده بما أمر .

والتكلمون بنوا أمرهم على النظر المقتضى للعلم ولا بد منه ، لكن
بشرط أن يكون علماً بما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، والنظر
في الأدلة التي دل بها الرسول وهي آيات الله ، ولا بد من هذا وهذا .

ومن طلب علماً بلا إرادة أو إرادة بلا علم فهو ضال ، ومن
طلب هذا وهذا بدون اتباع الرسول فيها فهو ضال ، بل كما قال من قال
من السلف : الدين والإيمان قول وعمل واتباع السنة . وأهل الفقه
في الأعمال الظاهرة يتكلمون في العبادات الظاهرة ، وأهل التصوف
والزهد يتكلمون في قصد الإنسان وإرادته ، وأهل النظر والكلام
وأهل العقائد من أهل الحديث وغيرهم يتكلمون في العلم والمعرفة
والتصديق الذي هو أصل الإرادة ، ويقولون : العبادة لا بد فيها من
القصد ، والقصد لا يصح إلا بعد العلم بالمقصود للعبود ، وهذا صحيح ،

فلا بد من معرفة للعبود وما يعبد به ، فالضالون من للمشركين والنصارى
وأشباههم لهم عبادات وزهادات لكن لغير الله أو بغير أمر الله ، وإنما
القصد والارادة النافعة هو ارادة عبادة الله وحده ، وهو انما يعبد بما
شرع لا بالبدع .

وعلى هذين الأصلين يلور دين الاسلام : على أن يعبد الله وحده
وأن يعبد بما شرع ولا يعبد بالبدع ، وأما العلم والمعرفة والتصوف
فقدارها على أن يعرف ما أخبر به الرسول ، ويعرف ان ما أخبر به
حق ، اما لعلنا بانه لا يقول الا حقاً وهذا تصديق عام ، ولما لعلنا
بان ذلك الخبر حق بما أظهر الله من آيات صدقه ، فانه أزل الكتاب
والميزان ، وأرى الناس آياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم ان
القرآن حق .

فصل

وأما «العمليات» وما يسميه ناس : الفروع ، والشرع ، والفقه ، فهذا
قد بينه الرسول أحسن بيان ، فما شيء مما أمر الله به أو نهى عنه
أو حله أو حرمه الا بين ذلك ، وقد قال تعالى : (اليوم أكملت
لكم دينكم) ، وقال تعالى : (ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق

الذي بين يديه ، وتفصيل كل شيء ، وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) .
 وقال تعالى : (وزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة
 وبشرى للمسلمين) ، وقال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث
 الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين
 الناس فيما اختلفوا فيه) ، وقال تعالى : (تالله لقد أرسلنا إلى أمم من
 قبلك فزین لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم .
 وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه ، وهدى
 ورحمة لقوم يؤمنون) ، فقد بين سبحانه أنه ما أنزل عليه الكتاب إلا
 لتبين لهم الذي اختلفوا فيه ، كما بين أنه أنزل جنس الكتاب مع
 النبيين ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .

وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ، ذلكم
 الله ربى عليه توكلت وإليه أنيب) ، وقال تعالى : (وما كان الله
 ليضل قوماً بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) ، فقد بين للمسلمين
 جميع ما يتقونه ، كما قال : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما
 اضطررتم إليه) ، وقال تعالى : (فان تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله
 والرسول) ، وهو الرد إلى كتاب الله أو إلى سنة الرسول بعد موته
 وقوله : (فان تنازعتم) شرط ، والفعل نكرة فى سياق الشرط ، فاي
 شيء تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول ، ولو لم يكن يسان الله

والرسول فاصلا للنزاع لم يؤمروا بالرد إليه .

والرسول أنزل الله عليه الكتاب والحكمة كما ذكر ذلك في غير موضع ، وقد علم أمته الكتاب والحكمة كما قال : (ويعلمهم الكتاب والحكمة) وكان يذكر في بيته الكتاب والحكمة ، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك فقال : (واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) ، فأيات الله هي القرآن ، إذ كان نفس القرآن يدل على انه منزل من الله ، فهو علامة ودلالة على منزله ، و (الحكمة) قال غير واحد من السلف : هي السنة . وقال أيضاً طائفة كمالك وغيره : هي معرفة الدين والعمل به . وقيل غير ذلك ، وكل ذلك حق ! فهي تتضمن التمييز بين الأمور والمخاطور ، والحق والباطل ، وتعليم الحق دون الباطل ، وهذه السنة التي فرق بها بين الحق والباطل ، وبين الأعمال الحسنة من القبيحة ، والخير من الشر ، وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « تركبكم على البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي الا هالك » .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كلام نحو هذا ، وهذا كبير في الحديث والآثار ، يذكرونه في الكتب التي تذكر فيها هذه الآثار ، كما يذكر مثل ذلك غير واحد فيما يصفونه في السنة . مثل ابن بطة واللالكائي والطلنكي ، وقبلهم المصنفون في السنة كصاحب

أحمد ، مثل عبد الله والارم وحرب الكرمانى وغيرهم ، ومثل الحلال وغيره .

والمقصود هنا تحقيق ذلك ، وان الكتاب والسنة وافيان بجميع
أمر الدين .

وأما اجماع الأمة فهو فى نفسه حق ، لا تجتمع الأمة على ضلالة ،
وكذلك القياس الصحيح حق ؛ فان الله بث رسله بالعدل وأزل
للميزان مع الكتاب ، والميزان يتضمن العدل وما يعرف به العدل ،
وقد فسروا ازال ذلك بأن ألهم العباد معرفة ذلك ، والله ورسوله
يسوى بين المتأولين ويفرق بين المختلفين . وهذا هو القياس الصحيح
وقد ضرب الله فى القرآن من كل مثل ، وبين القياس الصحيح
وهي الأمثال المضروبة ما بينه من الحق ، لكن القياس الصحيح يطابق
النص ، فان للميزان يطابق الكتاب ، والله أمر نبيه أن يحكم بما
أُزل وأمره أن يحكم بالعدل ، فهو أزل الكتاب وانما أزل الكتاب
بالعدل ، قال تعالى : (وان احكم بينهم بما أزل الله) (وان حكمت
فاحكم بينهم بالقسط)

واما اجماع الأمة فهو حق ، لا تجتمع الأمة — والله الحمد — على
ضلالة ، كما وصفها الله بذلك فى الكتاب والسنة فقال تعالى : (كتم
خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون

بالله) ، وهذا وصف لهم بأنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، كما وصف نبيهم بذلك في قوله : (الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر) ، وبذلك وصف المؤمنين في قوله : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ؛ فلو قالت الامة في الدين بما هو ضلال لكانت لم تأمر بالمعروف في ذلك ولم تنه عن المنكر فيه ، وقال تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) ، والوسط العدل الحيار ، وقد جعلهم الله شهداء على الناس ، وأقام شهادتهم مقام شهادة الرسول .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنزة فأتوا عليها خيراً فقال : « وجبت وجبت » ، ثم مر عليه بجنزة فأتوا عليها شراً فقال : « وجبت وجبت » ، قالوا : يا رسول الله ! ما قولك وجبت وجبت ؟ قال : « هذه الجنزة أثنيتم عليها خيراً فقلت : وجبت لها الجنة ، وهذه الجنزة أثنيتم عليها شراً فقلت : وجبت لها النار ، أستم شهداء الله في الأرض » .

فإذا كان الرب قد جعلهم شهداء لم يشهدوا بباطل ؛ فإذا شهدوا ان الله أمر بشيء فقد أمر به ، وإذا شهدوا أن الله نهى عن شيء فقد نهى عنه ، ولو كانوا يشهدون بباطل أو خطأ لم يكونوا شهداء الله

في الأرض . بل زكّاهم الله في شهادتهم كما زكى الأنبياء فيما يبلغون عنه
أُهمهم لا يقولون عليه إلا الحق ، وكذلك الأمة لا تشهد على الله إلا بحق
وقال تعالى : (واتبع سبيل من أناب الي) ، والأمة منيئة إلى الله
فيجب اتباع سبيلها ، وقال تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) ، فرضي
عن اتباع السابقين إلى يوم القيامة ، فدل على أن متابعتهم عامل بما
يرضى الله ، والله لا يرضى إلا بالحق لا بالباطل . وقال تعالى : (ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى ، ونصّله جهنم ، وساءت مصيرا) .

وكان عمر بن عبد العزيز يقول كلمات كان مالك يأتريها عنه كثيراً
قال : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاء الأمر من بعده سننا
الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستعمال لطاعة الله ، ومعونة على دين
الله ، ليس لأحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها ، فمن خالفها
واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله تعالى ما تولى وأصلاه جهنم
وساءت مصيرا .

والشافعي رضي الله عنه لما جرد الكلام في أصول الفقه احتج
بهذه الآية على الاجماع ، كما كان هو وغيره ومالك ذكر عن عمر
ابن عبد العزيز ، والآية دلت على أن متبع غير سبيل المؤمنين مستحق

للعيد ، كما أن مشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى مستحق
للعيد ، ومعلوم أن هذا الوصف يوجب العيد بمجرد ، فلو لم يكن
الوصف الآخر يدخل في ذلك لكان لا فائدة في ذكره .

وهنا للناس ثلاثة أقوال : قيل : اتباع غير سبيل المؤمنين هو
بمجرد مخالفة الرسول للذكورة في الآية . وقيل : بل مخالفة الرسول
مستقلة بالنم فكذلك اتباع غير سبيلهم مستقل بالنم ، وقيل : بل اتباع
غير سبيل المؤمنين يوجب النم كما دلت عليه الآية ، لكن هذا
لا يقتضي مفارقة الأول ، بل قد يكون مستلزماً له . فكل متابع غير
سبيل المؤمنين هو في نفس الأمر مشاق للرسول ، وكذلك مشاق
الرسول متبع غير سبيل المؤمنين ، وهذا كما في طاعة الله والرسول
فان طاعة الله واجبة وطاعة الرسول واجبة ، وكل واحد من معصية
الله ومعصية الرسول موجب للثم وها متلازمان ، فانه من يطمع الرسول
فقد أطاع الله .

وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من
أطاعني فقد أطاع الله ؛ ومن أطاع أميري فقد أطاعني ؛ ومن عصاني
فقد عصى الله ؛ ومن عصى أميري فقد عصاني » ، وقال : « اتما الطاعة
في المعروف » ، يعني : إذا امر اميري بالمعروف فطاعته من طاعتي ،
وكل من عصى الله فقد عصى الرسول ؛ فان الرسول يأمر بما امر الله

به ، بل من أطاع رسولا واحداً فقد أطاع جميع الرسل ومن آمن بواحد منهم فقد آمن بالجميع ، ومن عصى واحداً منهم فقد عصى الجميع ومن كذب واحداً منهم فقد كذب الجميع ؛ لأن كل رسول يصدق الآخر ويقول : انه رسول صادق وبأمر بطاعته ، فمن كذب رسولا فقد كذب الذي صدقه ومن عصاه فقد عصى من أمر بطاعته .

ولهذا كان دين الأنبياء واحداً ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انا معاشر الأنبياء ديننا واحد » . وقال تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، وقال تعالى : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم ، وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون) ، وقال تعالى : (فأقم وجهك للدين خيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين : من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون) .

ودين الأنبياء كلهم الاسلام كما أخبر الله بذلك في غير موضع ،

وهو : الاستسلام لله وحده . وذلك إما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك الوقت ، فطاعة كل نبي هي من دين الاسلام اذ ذلك ، واستقبال بيت المقدس كان من دين الاسلام قبل النسخ ، ثم لما أمر باستقبال الكعبة صار استقبالها من دين الاسلام ولم يبق استقبال الصخرة من دين الاسلام ؛ ولهذا خرج اليهود والنصارى عن دين الاسلام ؛ فانهم تركوا طاعة الله وتصديق رسوله واعتاضوا عن ذلك بمبدل أو منسوخ .

وهكذا كل مبتدع ديناً خالف به سنة الرسول لا يتبع الا ديناً مبدياً أو منسوخاً ، فكل من خالف ما جاء به الرسول : إما أن يكون ذلك قد كان مشروعاً لنبى ثم نسخ على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وإما أن لا يكون شرع قط ؛ فهذا كالأدين التي شرعها الشياطين على ألسنة أوليائهم ، قال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) ، وقال : (وإن الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم انكم لمشركون) . وقال : (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غروراً ، ولو شاء ربك ما فعلوه . فذرهم وما يفترون) .

ولهذا كان الصحابة اذا قال أحدهم برأيه شيئاً يقول : ان كان صواباً فمن الله ؛ وان كان خطأً فني ومن الشيطان والله ورسوله بريان

منه ، كما قال ذلك ابن مسعود ، وروى عن أبي بكر وعمر . فالأقسام ثلاثة : فانه : اما ان يكون هذا القول موافقاً لقول الرسول أولاً يكون : ولما أن يكون موافقاً لشرع غيره : ولما أن لا يكون ، فهذا الثالث المبدل كأديان المشركين والمجوس ، وما كان شرعاً لغيره وهو لا يوافق شرعه فقد نسخ كالسبت ، وتحريم كل ذي ظفر ، وشحم الثرب والكلبتين : فان اتخاذ السبت عبداً وتحريم هذه الطيبات قد كان شرعاً لموسى ثم نسخ : بل قد قال المسيح : (ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم) ، فقد نسخ الله على لسان المسيح بعض ما كان حراماً في شرع موسى .

وأما محمد فقال الله فيه : (الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم اصرم والاغلال التي كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) ، والشرك كله من المبدل ، لم بشرع الله الشرك قط ! كما قال : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أبعثنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) ، وقال تعالى : (وما أرسلناك من قبلك من رسول الا نوحي إليه : أنه لا اله الا أنا فاعبدون !) .

وكذلك ما كان يحرمه أهل الجاهلية مما ذكره الله في القرآن ،

كالسائبة والوصيلة والحام وغير ذلك ، هو من الدين المبدل ؛ ولهذا لما ذكر الله ذلك عنهم في سورة الأنعام بين ان من حرم ذلك فقد كذب على الله ، وذكر تعالى ما حرمه على لسان محمد وعلى لسان موسى في الانعام فقال : (قل : لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة ، أو دماً مسفوحاً ، أو لحم خنزير ؛ فانه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم ، وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت ظهورها أو الخوايا أو ما اختلط بعظم ، ذلك جزئنا من بينهم وانا لصادقون) ، وكذلك قال بعد هذا : (وعلى الذين هادوا حرمنا ما قصصنا عليك من قبل) .

فبين ان ما حرمه المشركون لم يحرمه على لسان موسى ولا لسان محمد ، وهذان هما اللذان جاءا بكتاب فيه الحلال والحرام ، كما قال تعالى : (قل : فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدي منها أتبعه) ، وقال تعالى : (ومن قبله كتاب موسى اماماً ورحمة) ، وقال تعالى : (قل : من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ؟) ، الى قوله : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه) ، وقالت الجن لما سمعت القرآن : (انا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى مصدقاً لما بين يديه ، يهدي الى الحق وإلى طريق مستقيم) ، وقال ورقة بن نوفل :

ان هذا والذي جاء به موسى ليخرجان من مشكاة واحدة . وكذلك قال النجاشي .

فالقرآن والتوراة هما كتابان جاءا من عند الله لم يأت من عنده كتاب أهدي منها ، كل منها أصل مستقل والذي فيها دين واحد ، وكل منها يتضمن اثبات صفات الله تعالى والأمر بعبادته وحده لاشريك له ، ففيه التوحيد قولاً وعملاً كما في سورتي الاخلاص : (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) .

وأما الزبور فان داود لم يأت بغير شريعة التوراة ، وإنما في الزبور تشاء على الله ودعاء وأمر ونهي بدينه وطاعته وعبادته مطلقاً .

وأما للمسيح فانه قال : (ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم) ، فاحل لهم بعض المحرمات ، وهو في الأكثر متبع لشريعة التوراة ؛ ولهذا لم يكن بد لمن اتبع للمسيح من ان يقرأ التوراة ويتبع ما فيها ؛ اذ كان الانجيل تبعاً لها .

وأما القرآن فانه مستقل بنفسه لم يحوج أصحابه الى كتاب آخر ، بل اشتمل على جميع ما في الكتب من الحسن ؛ وعلى زيادات كثيرة لا توجد في الكتب ؛ فلهذا كان مصداقاً لما بين يديه من الكتاب

ومهمنا عليه ، يقرر ما فيها من الحق وبطل ما حرف منها ونسخ ما نسخه الله ، فيقرر الدين الحق وهو جمهور ما فيها ، وبطل الدين للبدل الذي لم يكن فيها ، والقليل الذي نسخ فيها ؛ فان للنسخ قليل جداً بالنسبة الى المحكم للقرر .

والأنبياء كلهم دينهم واحد ، وتصديق بعضهم مستلزم تصديق سائرهم وطاعة بعضهم تستلزم طاعة سائرهم ، وكذلك التكذيب والمعصية : لا يجوز أن يكذب نبي نبياً ، بل ان عرفه صدقه والا فهو بصدق بكل ما أنزل الله مطلقاً ، وهو يأمر بطاعة من أمر الله بطاعته . ولهذا كان من صدق محمداً فقد صدق كل نبي ؛ ومن أطاعه فقد أطاع كل نبي ، ومن كذبه فقد كذب كل نبي ؛ ومن عصاه فقد عصى كل نبي ، قال تعالى : (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون : نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً ، أولئك هم الكافرون حقاً) ، وقال تعالى : (أفترأون من بعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب ، وما الله بغافل عما تعملون) .

ومن كذب هؤلاء تكذيباً يجنس الرسالة فقد صرح بأنه يكذب الجميع ؛ ولهذا يقول تعالى : (كذبت قوم نوح المرسلين) ، ولم

يرسل إليهم قبل نوح أحداً ، وقال تعالى : (وقوم نوح لما كذبوا
الرسل أغرقناهم) .

وكذلك من كان من الملاحدة والمتفلسفة طاعناً في جنس الرسل كما
قدمنا ، بأن يزعم أنهم لم يطهروا الحق أو لم يبينوه ، فهو مكذب لجميع
الرسل ، كالذين قال فيهم : (الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا
فسوف يطهرون ، إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحديد ثم
في النار يسجرون) ، وقال تعالى : (فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا
بما عندهم من العلم وحق بهم ما كانوا به يستهزئون ، فلما رأوا بأسنا
قالوا : آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين ، فلم يك ينفهم إيمانهم
لما رأوا بأسنا ، سنة الله التي قد خلت في عباده ، وخسر هنالك
الكافرون) ، وقال تعالى عن الوليد : (انه فكر وقدر ، فقتل كيف
قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ، ثم عبس وبسر ، ثم أدبر
واستكبر ، فقال : ان هذا الا سحر يؤثر ، ان هذا الا قول البشر) .

وأهل الكتاب منهم من يؤمن بجنس الرسالة لكن يكذب بعض
الرسل كالمسيح ومحمد ، فهؤلاء لما آمنوا ببعض وكفروا ببعض كانوا
كافرين حقاً ، وكثير من الفلاسفة والباطنية ، وكثير من أهل الكلام
والتصوف لا يكذب الرسل تكذيباً صريحاً ، ولا يؤمن بحقيقة النبوة
والرسالة ، بل يقر بفضلهم في الجملة مع كونه يقول : ان غيرهم أعلم

منهم : أو اتهم لم يبينوا الحق أو لبسوه ؛ أو ان النبوة هي فيض بفيض على النفوس من العقل الفعال من جنس ما يراه الثائم . ولا يقر بملائكة مفضلين ولا بالجن ونحو ذلك ، فهؤلاء يقرّون ببعض صفات الأنبياء دون بعض ؛ وبما أوتوه دون بعض . ولا يقرّون بجميع ما أوتيه الأنبياء ، وهؤلاء قد يكون أحدهم شراً من اليهود والنصارى الذين أقرّوا بجميع صفات النبوة لكن كذبوا ببعض الأنبياء ؛ فان الذي أقر به هؤلاء مما جاءت به الأنبياء أعظم وأكثر ؛ اذ كان هؤلاء يقرّون بأن الله خلق السموات والأرض في ستة ايام ، ويقرّون بقيام القيامة ، ويقرّون بأنه تجب عبادته وحده لا شريك له . ويقرّون بالشرائع المتفق عليها . وأولئك يكذبون بهذا ، وانما يقرّون ببعض شرع محمد صلى الله عليه وسلم .

ولهذا كان اليهود والنصارى أقلّ كفراً من اللاحدة الباطنية والمتفلسفة ونحوهم ، لكن من كان من اليهود والنصارى قد دخل مع هؤلاء فقد جمع نوعي الكفر ؛ اذ لم يؤمن بجميع صفاتهم ولا بجميع أعيانهم ، وهؤلاء موجودون في دول الكفار كثيراً . كما يوجد أيضاً في المنتسبين الى الاسلام من هؤلاء وهؤلاء . اذ كانوا في دولة المسلمين .

وأهل الكتاب كانوا منافقين فيهم من التفاق بحسب ما فيهم

من الكفر ، والتفارق يتبعض والكفر يتبعض ويزيد وينقص ، كما
ان الإيمان يتبعض ويزيد وينقص ، قال الله تعالى : (انما النسيء
زيادة في الكفر) ، وقال : (واذا ما أزلت سورة فهم من يقول :
أبكم زادته هذه إيماناً ؟ فلما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم
يستبشرون ، وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً الى
رجسهم وماتوا وهم كافرون) ، وقال : (ونزل من القرآن ما هو
شفاء ورحمة للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين الا خساراً) ، وقال :
(وليزیدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً) ، وقال :
(ويزيد الله الذين اهتدوا هدى) ، وقال : (في قلوبهم مرض فزادهم
الله مرضاً) ، وقال : (ان الذين آمنوا ثم كفروا ، ثم آمنوا ثم كفروا
ثم ازدادوا كفراً) .

وكثير من المصنفين في الكلام لا يردون على أهل الكتاب الا
ما يقولون : انه يعلم بالعقل ، مثل تثليث النصارى ومثل تكذيب محمد ،
ولا يناظرونهم في غير هذا من أصول الدين ، وهذا تقصير منهم
ومخالفة لطريقة القرآن : فان الله يبين في القرآن ما خالفوا به
الأنبياء وينهمم على ذلك ، والقرآن مملوء من ذلك : اذ كان
الكفر والإيمان يتعلق بالرسالة والنبوة ، فاذا تبين ما خالفوا فيه الأنبياء
ظهر كفرهم .

وأولئك المتكلمون لما أصلوا لهم ديناً بما أحدثوه من الكلام
كلاستدلال بالاعراض على حدوث الأجسام ظنوا ان هذا هو أصول
الدين ، ولو كان ما قالوه حقاً لكان ذلك جزء من الدين ، فكيف اذا
كان باطلا ؟

وقد ذكرت في الرد على النصارى من مخالفتهم للانبياء كلهم مع
مخالفتهم لصريح العقل ما يظهر به من كفرهم ما يظهر ؛ ولهذا قيل فيه
« الجواب الصحيح ، لمن بدل دين المسيح » وخطابهم في مقامين :

أحدهما : تبديلهم لدين المسيح .

والثاني : تكذيبهم لمحمد صلى الله عليه وسلم ، واليهود خطابهم في
تكذيب من بعد موسى إلى المسيح ثم في تكذيب محمد صلى الله عليه
وسلم كما ذكر الله ذلك في سورة البقرة في قوله : (ولقد آتينا موسى
الكتاب ووقفنا من بعده بالرسل وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه
بروح القدس ، أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم
ففرقاً كذبتم وفريقاً تقتلون ؟ وقالوا : قلوبنا غلف ؛ بل لنهيم الله
بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون) . ثم قال : (ولما جاءهم كتاب من عند الله
مصدق لما معهم وكالوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم
ما عرفوا كفروا به . فلغنة الله على الكافرين) ، إلى أن ذكر أنهم أعرضوا

عن كتاب الله مطلقاً واتبعوا السحر - فقال : (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ، واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان) ، الى قوله : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ، ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) .

والتصاري نذمهم على الغلو والشرك الذي ابتدعوه ، وعلى تكذيب الرسل والرهانية التي ابتدعوها ، ولا نحمدكم عليها اذ كانوا قد ابتدعوها وكل بدعة ضلالة . لكن إذا كان صاحبها قاصداً للحق فقد يعفى عنه فيبقى عمله ضائعاً لا فائدة فيه ، وهذا هو الضلال الذي يعذر صاحبه فلا يعاقب ولا يثاب ؛ ولهذا قال : (غير للخصوب عليهم ولا الضالين) ؛ فان للخصوب عليه يعاقب بنفس النضب ، والضال فاته المقصود وهو الرحمة والثواب ، ولكن قد لا يعاقب كما عوقب ذلك ، بل يكون ملعوناً مطروداً ، ولهذا جاء في حديث زيد بن عمرو بن نفيل : ان اليهود قالوا له : لن تدخل في ديننا حتى تأخذ نصيبك من غضب الله . وقال له النصاري : حتى تأخذ نصيبك من لعنة الله .

وقال الضحاك وطائفة : ان جهنم طبقات ، فالعليا لعنة هذه الامة . والتي تليها للنصاري ، والتي تليها لليهود . فجعلوا اليهود تحت النصاري ،

والقرآن قد شهد بان المشركين واليهود يوجدون أشد عداوة للذين آمنوا من الذين قالوا : انا نصارى ، وشدة العداوة زيادة في الكفر ، فاليهود أقوى كفراً من النصارى وان كان النصارى أجهل وأضل . لكن أولئك يعاقبون على عملهم اذ كانوا عرفوا الحق وتركوه عناداً فكانوا منضوباً عليهم ، وهؤلاء بالضلال حرموا أجر المهتدين . ولعنوا وطرودوا عما يستحقه المهتدون . ثم إذا قامت عليهم الحجة فلم يؤمنوا استحقوا العقاب اذ كان اسم الضلال علماً .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث الصحيح في خطبة يوم الجمعة : « خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » ، ولم يقل : وكل ضلالة في النار ، بل بطل عن الحق من قصد الحق وقد اجتهد في طلبه فمبجز عنه فلا يعاقب ، وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتجاهه ، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفور له .

وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا انه بدعة ، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة ، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها ، وإما لرأى رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم .

وإذا انتق الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله : (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) وفي الصحيح ان الله قال : « قد فعلت » وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا ان الرسول بين جميع الدين بالكتاب والسنة ، وأن الاجماع — اجماع الأمة — حق ؛ فانها لا تجتمع على ضلالة ، وكذلك القياس الصحيح حق يوافق الكتاب والسنة .

والآية المشهورة التي يحتج بها على الاجماع قوله : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سيل المؤمنين نوله ما تولى) ، ومن الناس من يقول : انها لا تدل على مورد النزاع ؛ فان النعم فيها لمن جمع الامرين وهذا لا نزاع فيه ؛ أول من اتبع غير سيل المؤمنين التي بها كانوا مؤمنين وهي متابعة الرسول وهذا لا نزاع فيه ؛ أو أن سيل المؤمنين هو الاستدلال بالكتاب والسنة وهذا لا نزاع فيه ؛ فهذا ونحوه قول من يقول : لا تدل على محل النزاع .

وآخرون يقولون : بل تدل على وجوب اتباع المؤمنين مطلقاً ، وتكلفوا لذلك ما تكلفوه كما قد عرف من كلامهم ، ولم يجيبوا عن أسئلة أولئك باجوبة شافية .

والقول الثالث الوسط : انها تدل على وجوب اتباع سبيل المؤمنين وتحريم اتباع غير سبيلهم ، ولكن مع تحريم مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، وهو يدل على ضم كل من هذا وهذا كما تقدم ، لكن لا يبنى تلازمها كما ذكر في طاعة الله والرسول . وحينئذ نقول : النعم اما أن يكون لاحقاً لمشاقة الرسول فقط ؛ أو باتباع غير سبيلهم فقط ؛ أو أن يكون النعم لا يلحق بواحد منها بل بهما إذا اجتمعا ؛ أو يلحق النعم بكل منهما وان انفرد عن الآخر ؛ أو بكل منهما لكونه مستلزماً للآخر . والأولان باطلان ؛ لأنه لو كان المؤثر أحدهما فقط كان ذكر الآخر ضائعاً لا فائدة فيه ، وكون النعم لا يلحق بواحد منها باطل قطعاً ؛ فان مشاقة الرسول موجبة للوعيد مع قطع النظر عن اتبعه ؛ ولحوق النعم بكل منهما وان انفرد عن الآخر لا تدل عليه الآية ، فان الوعيد فيها إنما هو على المجموع .

بقي القسم الآخر وهو ان كلا من الوصفين يقتضي الوعيد لأنه مستلزم للآخر ، كما يقال مثل ذلك في معصية الله والرسول ومخالفة القرآن والاسلام ، فيقال : من خالف القرآن والاسلام أو من خرج من القرآن والاسلام فهو من أهل النار ، ومثله قوله : (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً) . فان الكفر بكل من هذه الاصول يستلزم الكفر بغيره ، فمن كفر بالله كفر

بجميع ، ومن كفر بالللائكة كفر بالكتب والرسل فكان كافراً بالله .
إذ كذب رسله وكتبه ، وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كذب الكتب
والرسل فكان كافراً .

وكذلك قوله : (يا أهل الكتاب ! لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون
الحق وأنتم تعلمون ؟) نهم على الوصفين وكل منها مقتضى للنم وهما
متلازمان ؛ ولهذا نهى عنها جميعاً في قوله : (ولا تلبسوا الحق بالباطل
وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، فانه من لبس الحق بالباطل فغطاه به
فغط به لزم أن يكتم الحق الذي تبين أنه باطل ؛ إذ لو بينه زال
الباطل الذي لبس به الحق .

فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين ، ومن شاقه فقد
اتبع غير سبيلهم وهذا ظاهر ، ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقه أيضاً ؛
فانه قد جعل له مدخلا في الوعيد ، فدل على انه وصف مؤثر في النعم .
فمن خرج عن اجابهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعاً ، والآية توجب ذم
ذلك . وإذا قيل : هي اما ذمته مع مشاقة الرسول . قلنا : لانها
متلازمان ، وذلك لأن كل ما أجمع عليه المسلمون فانه يكون منصوفاً
عن الرسول ، فإخالف لهم مخالف للرسول كما أن المخالف للرسول
مخالف لله ، ولكن هذا يقتضي ان كل ما أجمع عليه قد بينه الرسول ؛
وهذا هو الصواب .

فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الاجماع فيستدل به ، كما أنه يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص ، وهو دليل ثان مع النص ، كالأمثال المضروبة في القرآن ، وكذلك الاجماع دليل آخر ، كما يقال : قد دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع ، وكل من هذه الاصول يدل على الحق مع تلازمها ، فان ما دل عليه الاجماع فقد دل عليه الكتاب والسنة ، وما دل عليه القرآن فعن الرسول أخذ . فالكتاب والسنة كلاهما مأخوذ عنه ، ولا يوجد مسألة يتفق الاجماع عليها إلا وفيها نص .

وقد كان بعض الناس يذكر مسائل فيها اجماع بلا نص للمضاربة وليس كذلك ، بل للمضاربة كانت مشهورة بينهم في الجاهلية لاسيما قريش ؛ فان الأغلب كان عليهم التجارة وكان أصحاب الاموال يدفعونها إلى العمال ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد سافر بمال غيره قبل النبوة كما سافر بمال خديجة ، والعرير التي كان فيها أبو سفيان كان أكثرها مضاربة مع أبي سفيان وغيره ، فلما جاء الاسلام أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أصحابه يسافرون بمال غيرهم مضاربة ولم ينه عن ذلك ، والسنة : قوله وفعله واقراءه . فلما أقرها كانت ثابتة بالسنة .

والاثر المشهور فيها عن عمر الذي رواه مالك في الموطأ ويعتمد عليه الفقهاء ، لما أرسل أبو موسى بقال أقرضه لا ينيه وأجره فيه وربحا ، وطلب عمر أن يأخذ الربح كله للمسلمين لكونه خصهما بذلك دون سائر الجيش ، فقال له أحدهما : لو خسر المال كان علينا فكيف يكون لك الربح وعلينا الضمان ؟ فقال له بعض الصحابة : اجعله مضاربة فحمله مضاربة ، وإنما قال ذلك لأن المضاربة كانت معروفة بينهم والعهد بالرسول قريب لم يحدث بعده ، فعلم أنها كانت معروفة بينهم على عهد الرسول كما كانت الفلاحة وغيرها من المهن كالخياطة والحجارة .

وعلى هذا فالمسائل المجمع عليها قد تكون طائفة من المجتهدين لم يعرفوا فيها نصا فقالوا فيها باجتهاد الرأي الموافق للنص ، لكن كان النص عند غيرهم . وابن جرير وطائفة يقولون : لا ينعقد الاجماع إلا عن نص نقولوه عن الرسول ، مع قولهم بصحة القياس .

ونحن لا نشترط أن يكونوا كلهم علموا النص فنقلوه بالمعنى كما تنقل الأخبار . لكن استقرأنا موارد الاجماع فوجدناها كلها منصوصة . وكثير من العلماء لم يعلم النص ، وقد وافق الجماعة ، كما أنه قد يحتاج بقياس وفيها اجماع لم يعلمه فيوافق الاجماع ، وكما يكون في المسألة نص خاص وقد استدل فيها بعضهم بعموم ، كاستدلال ابن مسعود وغيره بقوله : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ، وقال ابن مسعود :

سورة النساء القصوى نزلت بعد الطولى ، أي : بعد البقرة ؛
 وقوله : (أجلهن أن يضعن حملهن) يقضي انحصار الأجل في ذلك ،
 فلو أوجب عليها أن تعتد بأبعد الأجلين لم يكن أجلها أن
 تضع حملها ، وعلي وابن عباس وغيرهما أدخلوها في عموم الآيتين ،
 وجاء النص الخاص في قصة سيدة الاسلمية بما يوافق قول
 ابن مسعود .

وكذلك لما تنازعا في المفوضة إذا مات زوجها : هل لها مهر
 المثل ؟ أفتى ابن مسعود فيها برأيه أن لها مهر المثل ، ثم رووا حديث
 بروع بنت واشق بما يوافق ذلك ، وقد خالفه علي وزيد وغيرهما فقالوا :
 لا مهر لها .

ثبت أن بعض المجتهدين قد بقى بعموم أو قياس ويكون في
 الحادثة نص خاص لم يعلمه فيوافقه ، ولا يعلم مسألة واحدة اتفقوا على
 انه لا نص فيها ؛ بل عامة ما تنازعا فيه كان بعضهم يحتج فيه بالنصوص ،
 أولئك احتجوا بنص كالمتوفى عنها الحامل ، وهؤلاء اجتجوا بشمول
 الآيتين لها . والآخرين قالوا : إنما يدخل في آية الحمل فقط ، وإن آية
 الشهور في غير الحامل كما أن آية القروه في غير الحامل .

وكذلك لما تنازعا في الحرام احتج من جهة يميننا بقوله : (لم تحرم

ما أحل الله لك تبغى مرضات أزواجك والله غفور رحيم ، قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) .

وكذلك لما تنازعوا في اللبثة : هل لها نفقة أو سكى ؟ احتج هؤلاء بحديث فاطمة ، وبأن السكى التى فى القرآن للرجية ، وأولئك قالوا : بل هى لها .

ودلالات النصوص قد تكون خفية ، فخص الله بفهمين بعض الناس ، كما قال علي : الا فهما يؤتیه الله عبدا فى كتابه .

وقد يكون النص ينابذ ويذهل المجتهد عنه ، كسيم الجنب فانه بين فى القرآن فى آيتين ولما احتج ابو موسى على ابن مسعود بذلك قال : الحاضر : ما درى عبد الله ما يقول إلا أنه قال : لو أرخصنا لهم فى هذا لأوشك أحدم إذا وجد للمرء البرد أن يتيم ، وقد قال ابن عباس وفاطمة بنت قيس وجابر : ان المطلقة فى القرآن هى الرجعية بدليل قوله : (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) ، وأى أمر يحدثه بعد الثلاثة ؟

وقد احتج طائفة على وجوب الممرة بقوله : (وأتموا الحج والعمرة لله) ، واحتج بهذه الآية من منع الفسخ ، وآخرون يقولون : إنما أمر

بالإتمام فقط ، وكذلك أمر الشارع أن يتم ، وكذلك في الفسخ قالوا :
من فسخ العمرة الى غير حج فلم يتمها أما إذا فسخها ليحج من عامه
فهذا قد أتى بما تم مما شرع فيه ، فانه شرع في حج مجرد فأتى بعمره
في الحج ، ولو لم يكن هذا إتماماً لما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم
أصحابه عام حجة الوداع .

وتنازعوا في النبي يده عقدة التكلح وفي قوله : (او لامستم
النساء) ، ونحو ذلك مما ليس هذا موضع استقصائه .

وأما مسألة مجردة انفقوا على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي
فهذا ما لا أمر به .

والجد لما قال أكثرهم : انه أب استدلوا على ذلك بالقرآن بقوله :
(كما أخرج أبويكم من الجنة) ، وقال ابن عباس : لو كانت الجن تظن
ان الانس تسمى أبا الاب جدا لما قالت : (وانه تعالى جد ربنا) بقول :
إنما هو أب لكن أب أبعد من أب .

وقد روى عن علي وزيد أنها احتجا بقياس ، فمن ادعى إجماعهم
على ترك العمل بالرأي والقياس مطلقا فقد غلط ، ومن ادعى ان من
للمسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم إلا بالرأي والقياس فقد غلط ، بل

كان كل منهم يتكلم بحسب ما عنده من العلم ، فمن رأى دلالة : كتاب ذكرها ، ومن رأى دلالة لليزان ذكرها ، والدلائل الصحيحة لا تتناقض لكن قد يخفى وجه اتفاقها او ضعف أحدها على بعض العلماء .

وللصحابه فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين . كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين . فأنهم شهدوا الرسول والتزيل وعابنوا الرسول ، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع او قياس .

ومن قال من المتأخرين : إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر من حاله ؛ فإنه لنقص معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك ، وهذا كقولهم : إن أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها ؛ فأنما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلائلها على الأحكام ، وقد قال الامام أحمد — رضي الله عنه — إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة او في نظيرها ، فإنه لما فتحت البلاد وانتشر الاسلام حدثت جميع أجناس الاعمال فتكلموا فيها بالكتاب والسنة ، وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة . والإجماع لم يكن محتج به عامتهم ولا يحتاجون إليه ؛ إذ هم أهل الإجماع فلا إجماع قبلهم ، لكن لما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح : اقض بما في كتاب

الله ، فان لم تجد فيها في سنة رسول الله . فان لم تجد فيها به قضى
الصالحون قبلك . وفي رواية : فيما أجمع عليه الناس .

وعمر قدم الكتاب ثم السنة وكذلك ابن مسعود قال مثل ما قال
عمر ، قدم الكتاب ثم السنة ثم الاجماع . وكذلك ابن عباس كان يفتي
بما في الكتاب ثم بما في السنة ثم بسنة أبي بكر وعمر ؛ لقوله : « اقتدوا
بالذين من بعدي أبي بكر وعمر » ، وهذه الآثار ثابتة عن عمر وابن
مسعود وابن عباس وعمر من أشهر الصحابة بالفتيا والقضاء ، وهذا
هو الصواب .

ولكن طائفة من المتأخرين قالوا : يبدأ المجتهد بان ينظر أولاً في
الاجماع فان وجده لم يلتفت إلى غيره ، وإن وجد نصاً خالفه اعتقد انه
منسوخ بنص لم يبلغه ، وقال بعضهم : الاجماع نسخه ! والصواب
طريقة السلف .

وذلك لأن الاجماع إذا خالفه نص فلا بد أن يكون مع الاجماع
نص معروف به أن ذلك منسوخ ، فأما ان يكون النص المحكم قد
ضيعته الأمة وحفظت النص للمنسوخ فهذا لا يوجد قط ، وهو نسبة
الأمة إلى حفظ ما نهيت عن اتباعه وإضاعة ما أمرت باتباعه وهي معصومة
عن ذلك ، ومعرفة الاجماع قد تعذر كثيراً أو غالباً ، فمن ذا الذي

يحيط بأقوال المجتهدين ؟ بخلاف النصوص فإن معرفتها ممكنة ستيسرة .

وعم إنما كانوا يقضون بالكتاب أولا لأن السنة لا تنسخ الكتاب فلا يكون في القرآن شيء منسوخ بالسنة . بل إن كان فيه منسوخ كان في القرآن ناسخه فلا يقدم غير القرآن عليه ، ثم إذا لم يجد ذلك طلبه في السنة ولا يكون في السنة شيء منسوخ إلا والسنة نسخته ، لا ينسخ السنة إجماع ولا غيره ؛ ولا تعارض السنة بإجماع وأكثر الفاظ الآثار ، فإن لم يجد فالطالب قد لا يجد مطلوبه في السنة مع أنه فيها وكذلك في القرآن ، فيجوز له إذا لم يجده في القرآن أن يطلبه في السنة ، وإذا كان في السنة لم يكن ما في السنة معارضا لما في القرآن ، وكذلك الإجماع الصحيح لا يعارض كتابا ولا سنة .

تم بحمد الله وعونه وصلواته على خير بريته محمد وآله وسلم .

وقال - رحمه الله - بعد كلامه :

ونحن نذكر « قاعدة جامعة » في هذا الباب لسائر الامة فنقول :

لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد اليها الجزئيات ليتكلم
بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ؟ والا فيبقى في كذب وجهل
في الجزئيات وجهل وظلم في الكلليات ، فيتولد فساد عظيم .

فنقول : ان الناس قد نكلموا في تصويب المجتهدين ونخطئهم
وتأثيهم وعدم تأثيهم في مسائل الفروع والاصول ؛ ونحن نذكر أصولا
جامعة نافعة :

(الاصل الاول)

انه هل يمكن كل واحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها
زاع ؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق ؛ بل قال :
ما اعتقد أنه هو الحق في نفس الامر ؛ ولم يكن هو الحق في نفس الامر : هل

يستحق أن يعاقب أم لا ؟ هذا أصل هذه المسألة .

وللتأس في هذا الأصل ثلاثة أقوال ، كل قول عليه طائفة من النظر :

الأول : قول من يقول : ان الله قد نصب على الحق في كل مسألة دليلاً يعرف به ، يتمكن كل من اجتهد واستفرغ وسعه ان يعرف الحق ، وكل من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية قائماً هو لتفريطه فيما يجب عليه ، لا لعجزه . وهذا القول هو المشهور عن القدرية والمعتزلة ، وهو قول طائفة من أهل الكلام غير هؤلاء ، ثم قال هؤلاء : أما المسائل العلمية فعليها أدلة قطعية تعرف بها ، فكل من لم يعرفها فانه لم يستفرغ وسعه في طلب الحق فيأثم . وأما المسائل العملية الشرعية فلهم منهان :

أحدهما أنها كالعلمية ، وأنه على كل مسألة دليل قطعي من خالفه فهو آثم ، وهؤلاء الذين يقولون : للصيب واحد في كل مسألة أصلية وفروعية ، وكل من سوى للصيب فهو آثم : لأنه مخطيء والخطأ والالتم عندهم متلازمان ، وهذا قول بشر للرئيسي وكثير من المعتزلة البغداديين .

الثاني : ان المسائل العملية ان كان عليها دليل قطعي فان من خالفه

آثم مخطيء كالعلمية ، وان لم يكن عليها دليل قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن . وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهاده اليه .

وهؤلاء وافقوا الأولين في ان الخطأ والاثم متلازمان وان كل مخطيء آثم ؛ لكن خالفهم في المسائل الاجتهادية فقالوا : ليس فيها قاطع . والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء . وانما هو من جنس ميل النفوس الى شيء دون شيء ، فجعلوا الاعتقادات الظنية من جنس الارادات ، وادعوا أنه ليس في نفس الامر حكم مطلوب بالاجتهاد ، والاثم في نفس الأمر أمانة أرجح من أمانة ، وهذا القول قول أبي الهذيل العلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه ، وهو أحد قولي الاشعري وأشهرهما ، وهو اختيار القاضي الباقلاني وأبي حامد الغزالي . وأبي بكر ابن العربي ؛ ومن اتبعهم . وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيراً في غير هذا الموضع .

والخالفون لهم كابي إسحق الاسفرائيني وغيره من الاشعرية وغيرهم يقولون : هذا القول أوله سفسطة وآخره زندقة . وهذا قول من يقول : ان كل مجتهد في المسائل الاجتهادية العملية فهو مصيب باطلاً وظاهراً ؛ إذ لا يتصور عديم أن يكون مجتهداً مخطئاً إلا بمعنى أنه خفي عليه بعض الأمور ، وذلك الذي خفي عليه ليس هو حكم الله لا

في حقه ولا في حق أمثاله ، وأما من كان مخطئاً وهو المخطيء في المسائل القطعية فهو آثم عندم .

والقول الثاني في أصل المسألة : أن المجتهد المستدل قد يمكنه ان يعرف الحق وقد يعجز عن ذلك ، لكن إذا عجز عن ذلك فقد يعاقبه الله تعالى وقد لا يعاقبه ؛ فإن له أن يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء بلا سبب أصلاً ؛ بل لحض المشيئة . وهذا قول الجهمية والاشعرية ؛ وكثير من الفقهاء ؛ واتباع الأئمة الأربعة وغيرهم .

ثم قال هؤلاء : قد علم بالسمع أن كل كافر فهو في النار ، فنحن نعلم ان كل كافر فإن الله سيعذبه ، سواء كان قد اجتهد وعجز عن معرفة دين الإسلام أو لم يجتهد ، وأما المسلمون المختلفون : فإن كان اختلافهم في الفروعيات فأكثرم يقول : لا عذاب فيها ، وبعضهم يقول : لأن الشارع عفا عن الخطأ فيها ، وعلم ذلك بالجماع السلف على أنه لا إثم على المخطيء فيها ، وبعضهم يقول : لأن الخطأ في الظنيات ممتنع كما تقسم ذكره عن بعض الجهمية والاشعرية .

وأما القطعيات فأكثرهم يؤثم المخطيء فيها ، ويقول : إن السمع قد دل على ذلك . ومنهم من لا يؤثمه . والقول المحكي عن عبيد الله بن الحسن العنبري هذا معناه : أنه كان لا يؤثم المخطيء من المجتهدين من

هذه الامة لا في الأصول ولا في الفروع ، وأنكر جمهور الطائفتين من أهل الكلام والرأى على عيد الله هذا القول ، وأما غير هؤلاء فيقول : هذا قول السلف وأئمة الفتوى كابي حنيفة والشافعي ؛ والثوري وداود بن علي ؛ وغيرهم ، لا يؤثمون مجتهداً مخطئاً في المسائل الاصولية ولا في الفروعية ، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره ؛ ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرها يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية . ويصححون الصلاة خلفهم .

والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يصلى خلفه ، وقالوا : هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم باحسان وأئمة الدين : أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحداً من المجتهدين المخطئين . لافي مسألة عملية ولا علمية ، قالوا : والفرق بين مسائل الفروع والأصول انما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعتزلة ، والجمية ومن سلك سبيلهم ، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه ، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره .

قالوا : والفرق بين ذلك في مسائل الأصول والفروع ، كما أنها محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع ، بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة ، فهي باطلة عقلاً ؛ فان المفرقين بين ما جعلوه مسائل

أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينها بفرق صحيح يميز بين النوعين . بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة .

فمنهم من قال : مسائل الأصول هي العلمية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط ؛ ومسائل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل . قالوا : وهذا فرق باطل ؛ فان المسائل العملية فيها ما يكفر بإحده ، مثل : وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان ؛ وتحريم الزنا ، والربا ، والظلم ، والفواحش . وفي المسائل العلمية مالا يأثم المتنازعون فيه ، كتنازع الصحابة : هل رأى محمد ربه ؟ وكتنازعهم في بعض النصوص : هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ وما أراد بمضاه ؟ وكتنازعهم في بعض الكلمات : هل هي من القرآن أم لا ؟ وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة : هل أراد الله ورسوله كذا وكذا ؟ وكتنازع الناس في دقيق الكلام ، كسألة الجوهر الفرد وتمثيل الأجسام ؛ وبقاء الاعراض ونحو ذلك ، فليس في هذا تكفير ولا تفسيق .

قالوا : والمسائل العملية فيها عمل وعلم فاذا كان الخطأ مغفوراً فيها فالتى فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطأ فيها مغفوراً .

ومنه من قال : للسائل الأصولية هي ما كان عليها دليل قطعي ،
والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي . قال أولئك : وهذا الفرق خطأ
ايضاً ، فان كثيراً من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها
وغيرهم لم يعرفها ، وفيها ما هو قطعي بالأجماع كتحریم المحرمات ووجوب
الواجبات الظاهرة ، ثم لو أنكرها الرجل بجهل وتأويل لم يكفر حتى
نقام عليه الحجة ، كما أن جماعة استحلوا شرب الخمر على عهد عمر منهم
قدامة ، ورأوا أنها حلال لهم ؛ ولم تكفرهم الصحابة حتى ينوا لهم
خطأهم فتابوا ورجعوا .

وقد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طائفة أكلوا بعد
طلوع الفجر حتى تبين لهم الحيط الأبيض من الحيط الأسود ؛ ولم يؤثمهم
النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً عن تكفيرهم ، وخطوئهم قطعي . وكذلك
أسامة بن زيد قد قتل الرجل للسلم وكان خطؤه قطعياً ، وكذلك
الذين وجدوا رجلاً في غم له فقال : إني مسلم فقتلوه وأخذوا ماله ،
كان خطوئهم قطعياً . وكذلك خالد بن الوليد قتل بني جذيمة وأخذوا ماله ،
كان مخطئاً قطعاً .

وكذلك الذين تيمموا إلى الآباط ، وعمار الذي تمك في التراب
للجنابة كما تمك الدابة ، بل والذين أصابتهم جنابة فلم يتيمموا ولم يصلوا
كانوا مخطئين قطعاً . وفي زماننا لو أسلم قوم في بعض الأطراف ولم

يعلموا بوجوب الحج أو لم يعلموا تحريم الخمر لم يحدوا على ذلك ، وكذلك لو نشأوا بمكان جهل .

وقد زنت على عهد عمر امرأة فلما أقرت به قال عثمان : انها لتستهل به استهلال من لا يعلم أنه حرام . فلما نين للصحابه أنها لا تعرف التحريم لم يحدوها ! واستحلل الزنا خطأ قطعاً .

والرجل إذا حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتين بخلافه فهو مخطيء قطعاً ، ولا إثم عليه باتفاق . وكذلك لا كفارة عليه عند الأكثرين .

ومن اعتقد بقاء الفجر فأكل فهو مخطيء قطعاً إذا تبين له الاكل بعد الفجر ؛ ولا إثم عليه ، وفي القضاء نزاع . وكذلك من اعتقد غروب الشمس فتين بخلافه . ومثل هذا كثير .

وقول الله تعالى في القرآن : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) . قال الله تعالى : « قد فعلت » ولم يفرق بين الخطأ القطعي في مسألة قطعية أو ظنية . والظني مالا يجزم بأنه خطأ إلا إذا كان خطأ قطعاً ، قالوا : فمن قال : ان المخطيء في مسألة قطعية أو ظنية يأتهم فقد خالف الكتاب والسنة والاجماع القديم .

قالوا : وأيضاً فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفا للقول في نفسه : فإن الانسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة : او بالنقل المعلوم صدقه عنده ، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً . وقد يكون الانسان ذكياً قويا التهن سريع الادراك فيعرف من الحق ويقطع به مالا يتصوره غيره ولا يعرفه لاعلم ولا ظناً .

فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل الى الانسان من الأدلة ، وبحسب قدرته على الاستدلال ، والناس يختلفون في هذا وهذا ، فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول للتنازع فيه حتى يقال : كل من خالفه قد خالف القطعي . بل هو صفة لحال الناظر المستدل للمعتقد . وهذا مما يختلف فيه الناس . فعمل أن هذا الفرق لا يطرده ولا ينعكس .

ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال : المسائل الأصولية هي للمعومة بالعقل ، فكل مسألة علمية استقل العقل بدركها فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق مخالفاً . والمسائل الفروعية هي للمعومة بالشرع ، قالوا : فالأول كمسائل الصفات والقدر : والثاني كمسائل الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار .

فيقال لهم : ماذا كرموه بالزند أولى ، فان الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل .

إلى أن قال : وحينئذ فان كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال : إنها أصول الدين كفراً ، فهؤلاء السالكون هذه الطرق الباطلة في العقل للبتدعة في الشرع هم الكفار لا من خالفهم ، وان لم يكن الخطأ فيها كفراً فلا يكفر من خالفهم فيها ، ثبت أنه ليس كافراً في حكم الله ورسوله على التقديرين ، ولكن من شأن أهل البدع أنهم يتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين ، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه ، كفعل الحوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم .

وأهل السنة لا يتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فاختأ ، وإن كان مخالفاً لهم مستحلاً لئلاهم ، كما لم تكفر الصحابة الحوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاها واستحلها لهم لئلاهم المسلمين المخالفين لهم .

وكلام هؤلاء المتكلمين في هذه المسائل بالتصويب والتخطئة ، والتأثيم ونفيه ، والتكفير ونفيه ؛ لكونهم بنوا على القولين المتقدمين في قول القدريّة . الذين يجعلون كل مستدل قادراً على معرفة الحق

فيعذب كل من لم يعرفه : وقول الجهمية الجبرية الذين يقولون :
لا قدرة للعبد على شيء أصلاً ، بل الله يعذب بمحض المشيئة . فيعذب
من لم يعمل ذنباً قط . وينعم من كفر وفسق ، وقد وافقهم على ذلك
كثير من المتأخرين .

وهؤلاء يقولون : يجوز أن يعذب الأطفال والمجانين وإن لم يفعلوا
ذنباً قط ، ثم منهم من يجزم بعذاب اطفال الكفار في الآخرة ، ومنهم
من يجوزه ويقول : لا أدري ما يقع ؟ وهؤلاء يجوزون أن يغفر
لأفسق أهل القبلة بلا سبب أصلاً ، ويعذب الرجل الصالح على السيئة
الصغيرة وإن كانت له حسنات أمثال الجبال بلا سبب أصلاً ، بل
بمحض المشيئة .

وأصل الطائفتين أن القادر المختار يرجع أحد التائبين على الآخر
بلا مرجع ، إلى آخر ما نقل — رحمه الله —

ثم قال : وبهذا يظهر القول الثالث في هذا الأصل ، وهو : أنه
ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ، ولا يستحق
الوعيد إلا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً ، وهذا هو قول الفقهاء
والأئمة ، وهو القول المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين ،
وهذا القول يجمع الصواب من القولين .

فالصواب من القول الأول قول الجهمية الذي وافقوا فيه السلف والجمهور ، وهو أنه ليس كل من طلب واجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق فيه ، بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة .

والقدرة يقولون : ان الله تعالى سوى بين المكلفين في القدرة ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على الكفار حتى آمنوا ، ولا خص المطيعين بما فضلهم به على العصاة حتى أطاعوا . وهذا من أقوال القدرة والمتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة واجماع السلف والعقل الصريح كما بسط في موضعه .

ولهذا قالوا : إن كل مستدل فعه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق ، ومعلوم ان الناس إذا اشتبهت عليهم القبلة في السفر فكلمهم مأمورون بالاجتهاد والاستدلال على جهة القبلة ، ثم بعضهم يتمكن من معرفة جهتها ، وبعضهم يعجز عن ذلك فيلظ ، فيظن في بعض الجهات أنها جهتها ولا يكون مصيباً في ذلك ، لكن هو مطيع لله ولا إثم عليه في صلاته إليها ؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فمعجزم عن العلم بها كمعجزه عن التوجه إليها ، كاللقيد والحائف ؛ والمحجوس والمريض الذي لا يمكنه التوجه إليها .

ولهذا كان الصواب في الأصل الثاني قول من يقول : إن الله

لا يعذب في الآخرة إلا من عصاه بترك المأمور أو فعل المحظور .
والمعتزلة في هذا وافقوا الجماعة ، بخلاف الجهمية ومن اتبعهم من
الأشعرية وغيرهم : فأنهم قالوا : بل يعذب من لا ذنب له أو نحو ذلك .

ثم هؤلاء يحتجون على المعتزلة في نفي الإيجاب والتحريم العقلي
بقوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبث رسولا) ، وهو حجة
عليهم أيضاً في نفي العذاب مطلقاً إلا بعد ارسال الرسل ، وهم يجوزون
التعذيب قبل ارسال الرسل . فأولئك يقولون : يعذب من لم يبث
إليه رسولا لأنه فعل القبائح العقلية . وهؤلاء يقولون : بل يعذب من
لم يفعل قبيحاً قط كالأطفال . وهذا مخالف للكتاب والسنة والعقل
أيضاً ، قال تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبث رسولا) ، وقال
تعالى عن أهل النار : (كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم
نذير ؟ قالوا : بلى ! قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا : ما نزل الله من
شيء إن آتسم الا في ضلال كبير) ، فقد أخبر سبحانه وتعالى بصيغة
العموم أنه كلما القي فيها فوج سألهم الخزنة : هل جاءهم نذير ؟ فيعرفون
بأنهم قد جاءهم نذير . فلم يبق فوج يدخل النار الا وقد جاءهم نذير ،
فن لم يأتهم نذير لم يدخل النار .

وقال : (ذلك ان لم يك ربك مهتاك بظلم وأهلها غافلون)
أي : هذا بهذا السبب . فعلم أنه لا يعذب من كان غافلاً ما لم يأتهم

نذير ، ودل أيضاً على أن ذلك ظلم نزه سبحانه عنه .

وأيضاً فإن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها ، كقوله : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، وقوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفساً إلا وسعها) وقوله : (لا تكلف نفس إلا وسعها) ، وقوله : (لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها)

وامر بتقواه بقدر الاستطاعة فقال : (فالتقوا الله ما استطعتم) ، وقد دعاه المؤمنون بقولهم : (ربنا ! ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ! ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) ، فقال : « قد فعلت » .

فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه ، خلافاً للجهمية المجبرة ، ودلت على أنه لا يؤاخذ الخطيء والناسي خلافاً للقدرية والمعتزلة .

وهذا فصل الخطاب في هذا الباب . فالجتهد الاستدلال من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك : إذا اجتهد واستدل فاتفق الله ما استطاع فإن هذا هو الذي كلفه الله إياه ، وهو مطيع لله مستحق

لثواب إذا انقاه ما استطاع ، ولا يعاقبه الله ألبتة خلافا للجهمية المجبرة وهو مصيب ؛ بمعنى : أنه مطيع لله ، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه ، خلافا للقدرية والمعتزلة في قولهم : كل من استفرغ وسعه علم الحق ، فإن هذا باطل كما تقدم ، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب .

وكذلك الكفار : من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار الكفر ، وعلم أنه رسول الله فأمن به وآمن بما أُنزل عليه ؛ واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ، ولم تمكنه الهجرة إلى دار الاسلام ولا التزام جميع شرائع الاسلام ؛ لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من إظهار دينه ، وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الاسلام : فهذا مؤمن من أهل الجنة . كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون ، بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر ؛ فأنهم كانوا كفاراً ولم يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الاسلام ؛ فأنه دعاهم إلى التوحيد والايمان فلم يجيبوه ، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون : (ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به ، حتى إذا هلك قلتم : لن يبعث الله من بعده رسولا) .

وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى فلم يطمعه قومه في

الدخول في الاسلام ، بل إنما دخل معه نفر منهم ؛ ولهذا لما مات لم يكن هناك احد يصلي عليه ، فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالبلدنة خرج بالمسلمين الى المصلى فصفهم صفواً وصلى عليه ، وأخبرهم بموته يوم مات وقال : « إن أخاً لكم صالحاً من أهل الحبشة مات » وكثير من شرائع الاسلام او أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك ، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت ، بل قد روي أنه لم يصل الصلوات الخمس ولا بصوم شهر رمضان ، ولا يؤدي الزكاة الشرعية ؛ لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه عليه وهو لا يمكنه مخا لفتهم . ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم القرآن ، والله قد فرض على نبيه بالبلدنة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه ، وحذره ان يقتوه من بعض ما أنزل الله إليه .

وهذا مثل الحكم في الزنا للمحصن بمحد الرجم ، وفي الديات بالعدل ، والتسوية في النماء بين الشريف والوضيع ، النفس بالنفس والعين بالعين ، وغير ذلك .

والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن ؛ فان قومه لا يقرونه على ذلك ، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتار قاضياً بل وإماماً ، وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك ، بل هناك من يمتد ذلك ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ،

وعمر بن عبد العزيز عودي وأوذني على بعض ما أقامه من العدل ،
وقيل : إنه سم على ذلك . فالتجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن
كانوا لم يلتزموا من شرائع الاسلام مالا يقدرون على التزامه .. بل
كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها .

ولهذا جعل الله هؤلاء من أهل الكتاب ، قال الله تعالى : (وإن
من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين
لله لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً ، أولئك لهم أجرهم عند ربهم إن
الله سريع الحساب) ، وهذه الآية قد قال طائفة من السلف : إنها
نزلت في التجاشي ، ويروى هذا عن جابر وابن عباس وأنس . ومنهم
من قال : فيه وفي أصحابه : كما قال الحسن وقتادة . وهذا مراد
الصحابة ولكن هو للمطاع ، فان لفظ الآية لفظ الجمع لم يرد
بها واحد .

ومن عطاء قال : نزلت في أربعين من أهل نجران وثلاثين من
الجبشة وثمانية من الروم ، وكانوا على دين عيسى فآمنوا بمحمد صلى
الله عليه وسلم ، ولم يذكر هؤلاء من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم
بالمدينة ، مثل : عبد الله بن سلام وغيره ممن كان يهودياً . وسلمان
الفارسي وغيره ممن كان نصرانياً ، الا هؤلاء صاروا من المؤمنين فلا
يقال فيهم : (وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم

وما أنزل إليهم) ، ولا يقول أحد : إن اليهود والنصارى بعد اسلامهم
ومجرتهم ودخولهم في جملة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال : انهم من
أهل الكتاب ، أي من جملتهم وقد آمنوا بالرسول ، كما قال تعالى في
المقتول خطأ : (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) الى قوله :
(عذبوا لكم وهو مؤمن ، فتنحروا رقبة مؤمنة) ، فهو من العدو
ولكن هو كان قد آمن وما أمكنه الهجرة وإظهار الايمان والتزام شرائعه ،
فسماه مؤمناً لأنه فعل من الايمان ما يقدر عليه .

وهذا كما أنه قد كان بمكة جماعة من المؤمنين يستخفون بإيمانهم
وم عاجزون عن الهجرة ، قال تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي
أنفسهم قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا :
ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت
مصيراً ، إلا للمستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة
ولا يهتدون سبيلاً ، فأولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفواً
غفوراً) فعذر سبحانه المستضعف العاجز عن الهجرة . وقال تعالى :
(وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله ؟ وللمستضعفين من الرجال والنساء
والولدان الذين يقولون : ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها
واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً) . فأولئك
كانوا عاجزين عن إقامة دينهم فقد سقط عنهم ما عجزوا عنه : فاذا

كان هذا فيمن كان مشركاً وآمن : فما الظن بمن كان من أهل الكتاب وآمن ؟

وقوله : (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن) قيل : هو الذي يكون عليه لباس أهل الحرب ، مثل ان يكون في صفهم فيعذر القاتل لأنه مأمور بقتاله ، فتسقط عنه الدية وتجب الكفارة . وهو قول الشافعي وأحمد في أحد القولين . وقيل : بل هو من أسلم ولم يهاجر . كما يقوله أبو خنيفة . لكن هذا قد أوجب فيه الكفارة . وقيل اذا كان من أهل الحرب لم يكن له وارث فلا يعطى أهل الحرب دية ، بل تجب الكفارة فقط . وسواء عرف أنه مؤمن وقتل خطأ أو ظن أنه كافر . وهذا ظاهر الآية .

وقد قال بعض المفسرين : ان هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه كما نقل عن ابن جريج ومقاتل وابن زيد ، يعني : قوله : (وان من أهل الكتاب) ، وبعضهم قال : انها في مؤمني أهل الكتاب . فهو كالقول الأول ، وإن أراد العموم فهو لثاني . وهذا قول مجاهد . ورواه أبو صالح عن ابن عباس .

وقول من أدخل فيها ابن سلام وأمثاله ضعيف : فان هؤلاء من المؤمنين ظاهراً وباطناً من كل وجه ، لا يجوز ان يقال فيهم : (وان

من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين
لله لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً ، أولئك لهم أجرهم عند ربهم ان
الله سريع الحساب) .

أما أولاً : فان ابن سلام أسلم في أول ما قدم النبي صلى الله عليه
وسلم للمدينة ، وقال : فلما رأيت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه
كذاب . وسورة آل عمران إنما نزل ذكر أهل الكتاب فيها لما قدم وفد
نجران سنة تسع أو عشر .

وثانياً : أن ابن سلام وأمثاله هو واحد من جملة الصحابة والمؤمنين
وهو من أفضلهم ، وكذلك سلمان الفارسي . فلا يقال فيه : إنه من
أهل الكتاب . وهؤلاء لهم أجور مثل أجور سائر المؤمنين بل يؤتون
أجرهم مرتين ، وهم ملتزمون بجميع شرائع الاسلام ، فأجرهم أعظم من
أن يقال فيه : (أولئك لهم أجرهم عند ربهم) .

وأيضاً فان أمر هؤلاء كان ظاهراً معروفا ولم يكن أحد يشك
فيهم ، فأى فائدة في الاخبار بهم ؟ وما هذا الا كما يقال : الاسلام
دخل فيه من كان مشركاً أو كان كنياً ، وهذا معلوم لكل أحد بأنه
دين لم يعرف قبل محمد صلى الله عليه وسلم : فكل من دخل فيه
كان قبل ذلك إما مشركاً وإما من أهل الكتاب ، إما كنياً وإما

أُمياً . فأَي فائدة في الاخبار بهذا ؟ بخلاف أمر التجاشي وأصحابه
من كانوا متظاهرين بكثير مما عليه النصارى : فان أمرهم قد يشبه .

ولهذا ذكروا في سبب نزول هذه الآية : انه لما مات التجاشي
صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال قاتل : تصلى على هذا العليج
النصراني وهو في أرضه ؟ فتركت هذه الآية ، هذا منقول عن جابر
وأنس بن مالك وابن عباس ، وممن من الصحابة الذين بشروا الصلاة
على التجاشي ، وهذا بخلاف ابن سلام وسمان الفارسي : فانه اذا صلى على
واحد من هؤلاء لم ينكر ذلك أحد .

وهذا مما يبين ان المظهرين للاسلام فيهم منافع لا يصلح عليه . كما
نزل في حق ابن أبي وأمثاله . وان من هو في ارض الكفر يكون مؤمناً
بصل عليه كالتجاشي .

ويشبه هذه الآية انه لما ذكر تعالى اهل الكتاب فقال : (ولو
آمن اهل الكتاب لكان خيراً لهم ، منهم للؤمنون واكثرهم الفاسقون
لسن يضروكم الا اذى وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون ،
ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا الا بحبل من الله وحبل من الناس وباءوا
بغضب من الله ، وضربت عليهم المسكنة ، ذلك بأنهم كانوا يكفرون
بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون .

ليسوا سواء من اهل الكتاب امة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ، يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويسارعون في الخيرات ، وأولئك من الصالحين) ، وهذه الآية قيل : انها نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه . وقيل : ان قوله (منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) . هو عبد الله بن سلام وأصحابه .

وهذا والله اعلم من نخط الذي قبله : فان هؤلاء ما بقوا من اهل الكتاب ، وإنما للقصود من هو منهم في الظاهر وهو مؤمن ؛ لكن لا يقدر على ما يقدر عليه المؤمنون المهاجرون المجاهدون ، كمؤمن آل فرعون هو من آل فرعون وهو مؤمن ؛ ولهذا قال تعالى : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه : انقتلون رجلا ان يقول : ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم ؟ !) فهو من آل فرعون وهو مؤمن .

وكذلك هؤلاء منهم المؤمنون ؛ ولهذا قال : (وأكثرهم الفاسقون وقد قال قبل هذا : (ولو آمن اهل الكتاب لكان خيراً لهم ، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) ، ثم قال : (لن يضروكم الا أذى) ، وهذا عائد إليهم جميعهم لا الى أكثرهم ؛ ولهذا قال : (وان يقاتلوكم يولوكم الأديار ثم لا ينصرون) ، وقد يقاتلون وفيهم مؤمن يكتم إيمانه يشهد القتال معهم ولا يمكنه الهجرة ، وهو مكره على القتال ، ويبعث

يوم القيامة على نيته ، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يغزو جيش هذا البيت ، فيبئنا هم بيدهم من الأرض إذ خسف بهم » فقيل : يا رسول الله ! وفيهم المكروه ، قال : يبغثون على نياتهم وهذا في ظاهر الأمر وإن قتل وحكم عليه بما يحكم على الكفار قاله بيعته على نيته ، كما ان المنافقين منا يحكم لهم في الظاهر بحكم الاسلام ويبغثون على نياتهم .

والجزاء يوم القيامة على ما في القلوب لا على مجرد الظواهر ؛ ولهذا روي ان العباس قال : يا رسول الله اكنت مكرها . قال : « اما ظاهرك فكان علينا ، واما سررك فالى الله » .

وبالجملة لا خلاف بين المسلمين ان من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها بل الوجوب بحسب الامكان ، وكذلك ما لم يعلم حكمه ، فلو لم يعلم ان الصلاة واجبة عليه وبقي مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء في اظهر قولي العلماء ، وهذا مذهب ابى حنيفة واهل الظاهر ، وهو احد الوجهين في مذهب احمد .

وكذلك سائر الواجبات من صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك . ولو لم يعلم تحريم الخمر فشربها لم يحسد باتفاق للمسلمين ، وإنما

اختلفوا في قضاء الصلوات . وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا او ميسر ثم تبين له تحريم ذلك بعد القبض : هل يفسخ العقد ام لا ؟ كما لا نفسخه لو فعل ذلك قبل الاسلام . وكذلك لو تزوج نكاحا يعتقد صحته على عاداتهم ، ثم لما بلغته شرائع الاسلام رأى انه قد أخل ببعض شروطه . كما لو تزوج في عدة وقد انقضت ، فهل يكون هذا فاسداً او يقر عليه ؟ كما لو عقده قبل الاسلام ثم أسلم .

واصل هذا كله ان الشرائع هل تلزم من لم يعلمها ام لا تلزم احداً الا بعد العلم ؟ او يفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأة ؟ هذا فيه ثلاثة اقوال . هي ثلاثة اوجه في مذهب احمد ، ذكر القاضي ابو يعلى الوجهين المطلقين في كتاب له ، وذكر هو وغيره الوجه المفرق في اصول الفقه ، وهو : ان النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه الناسخ . وأخرج ابو الخطاب وجهاً في ثبوته .

ومن هذا الباب من ترك الطهارة الواجبة ولم يكن علم بوجوبها ، او صلى في الموضع انتهى عنه قبل علمه بالتهي : هل بعيد الصلاة ؟ فيه روايتان منصوستان عن احمد .

والصواب في هذا الباب كله : ان الحكم لا يثبت الا مع التمكن من العلم . وانه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه ، فقد ثبت في الصحيح ان

من الصحابة من اكل بعد طلوع الفجر في رمضان حتى تبين له الحيط
الأيض من الحيط الأسود ، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء
ومنهم من كان يمكث جنباً مدة لا يصل ، ولم يكن يعلم جواز الصلاة
بالتيمم كأبي ذر وعمر بن الخطاب وعمار لما اجنب ، ولم يأمر النبي صلى
الله عليه وسلم احداً منهم بالقضاء . ولا شك ان خلقا من المسلمين بمكة
والبوادي صاروا يصلون الى بيت المقدس حتى بلغهم النسخ ولم يؤمروا
بالاعادة . ومثل هذا كثير .

وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور : أن الله لا يكلف
نفساً الا وسعها . فالوجوب مشروط بالقدرة ، والعقوبة لا تكون الا
على ترك مأمور او فعل محظور بعد قيام الحجة . وصلى الله على محمد
وآله وصحبه وسلم .

وقال شيخ الاسلام قدس الله روحه

فصل

قول الناس : العلوم الشرعية والعقلية قد يكون بينهما عموم وخصوص وقد يكون احدهما قسيم الآخر . ويكون الصواب في مواضع ان يقال : السمعية والعقلية ؛ وذلك ان قولنا : العلوم الشرعية قد يراد به ما أمر به الشارع ، وقد يراد به ما اخبر به الشارع ، وقد يراد به ما شرع ان يعلم ، وقد يراد به ما علمه الشارع .

فالأول : هو العلم المشروع — كما يقال : العمل للمشروع — وهو الواجب او المستحب وربما دخل فيه للمباح بالشرع .

والثاني : هو العلم المستفاد من الشارع ، وهو ما علمه الرسول لأئمة بما بعث به من الايمان والقرآن والكتاب والحكمة ، وهو ما دل عليه الكتاب والسنة او الاجماع ، او توابع ذلك .

فالأول : اضافة له بحسب حكمه في الشرع ، والثاني : اضافة الى

طريقه ودليله ، فقولنا في الأول : علم شرعي كما يقال : عمل شرعي ،
والثاني : كما يقال : علم عقلي وسمعي ، الأول نظر فيه من جهة المدح
والنم ، والثواب والعقاب ، والأمر والنهي ، وهو خطاب التكليف .
والثاني نظر فيه من جهة طريقه ودليله ، وصحته وفساده ، ومطابقته
ومخالفته ، وهو من جهة خطاب الأخبار .

ثم كل من القسمين على قسمين : فانه إذا عرف ان الشرعي :
إما أن يكون ما أخبر به ؛ وإما أن يكون ما أمر به . فإخبر به :
إما أن يبين له دليلاً عقلياً أو لا يذكر . وما أمر به : إما أن يكون
مقصوداً للشارع ؛ أو لازماً لمقصود الشارع ، وهو ما لا يتم مقصوده
الواجب أو للمستحب إلا به . فهذه أربعة أقسام .

وان شئت أن تقسم للأمور به إلى ما يعرف بالعقل فقط ، وإلى
ما يعرف بالشرع أيضاً ، فيكون شرعياً خبراً وأمرأ ؛ فإن ما علم بالشرع
لا يخلو : إما أن يراد به إخبار الشارع أو دلالة الشارع ، فإذا عني به
ما دل عليه الشارع مثل دلالاته على آيات الربوبية ودلالة الرسالة ونحو
ذلك ؛ فانه يجتمع في هذا ان يكون شرعياً عقلياً ؛ فإن الشارع لما نبه
العقول على الآيات والبراهين والمبراهنت العقول ، فملت ما هداها
إليه الشارع .

واعلم ان عامة مسائل أصول الدين الكبار : مثل الاقرار بوجود الخالق وبوحدانيته ، وعلمه وقدرته ، ومشيتة وعظمته ، والاقرار بالثواب ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وغير ذلك مما يعلم بالعقل : قد دل الشارع على أدلته العقلية . وهذه الأصول التي بسمها أهل الكلام العقليات وهي ما تعلم بالعقل . فانها تعلم بالشرع ، لا أعني بمجرد أخباره ، فان ذلك لا يفيد العلم إلا بعد العلم بصدق الخبر . فالعلم بها من هذا توجه موقوف على ما يعلم بالعقل من الاقرار بالربوبية وبالرسالة ، وإنما أعني بدلالته وهدايته ، كما أن ما يتعلمه المتعلمون ببيان المعلمين وتصنيف المصنفين إنما هو لما ينوه للعقول من الأدلة .

فهذا موضع يجب التفطن له : فان كثيراً من الغالطين من متكلم ومحدث ومتفقه وعلمي وغيرهم : يظن ان العلم المستفاد من الشرع إنما هو لمجرد اخباره تصديقاً له فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل يستفاد منه بالدلالة والتنبه والارشاد جميع ما يمكن ذلك فيه من علم الدين .

والقسم الثاني من الشرعي : ما يعلم باخبار الشارع . فهذا لا يخلو : إما أن يمكن علمه بالعقل أيضاً ؛ أولاً يمكن ؛ فان لم يمكن فهذا يعلم بمجرد اخبار الشارع ، وان امكن علمه بالعقل فهل يوجد مثل هذا ؟ وهو أن يكون أمر أخبر الشارع به وعلمه ممكن بالعقل أيضاً ، ولم يدل الشارع على دليل له عقلي ، فهذا ممكن ولا نقص اذا وقع مثل

هذا في الشريعة ؛ فانه اذا عرف صدق المبلغ جاز ان يعلم بخبره كل ما يحتاج اليه ، ولا ريب ان كثيراً من الناس لا ينالون علم ذلك الا من جهة خبر الشارع ، وقد أحسنوا في ذلك حيث آمنوا به ؛ لكن هل ذلك واقع مطلقاً ؟ .

وقد ذهب خلائق من المتفلسفة وللتكلمة وللتفقه وللتصوفة والعامه وغير ذلك إلى وقوع ذلك . وهو ان فيما أخبر به الشارع أمور قد تعلم بالعقل أيضاً وان كان الشارع لم يذكر دلالة العقلية .

وهذا فيه نظر ؛ فان من تأمل وجوه دلالة الكتاب والسنة وما فيها من جلي وخفي وظاهر وباطن قد يقول : ان الشارع نبه في كل ما يمكن علمه بالعقل على دلالة عقلية ، كما قد حصل الاتفاق على أن ذلك واقع في مسائل أصول الدين الكبار ، وفي هذا نظر .

فصارت العلوم بهذا الاعتبار : اما أن تعلم بالشرع فقط ، وهو ما يعلم بمجرد اخبار الشرع مما لا يهتدي العقل اليه بحال ، لكن هذه العلوم قد تعلم بخبر آخر غير خبر شارعنا محمد صلى الله عليه وسلم . واما ان تعلم بالعقل فقط ؛ كمرويات الطب والحساب والصناعات . واما ان تعلم بها ، فاما ان يكون الشارع قد هدى الى دلالتها كما أخبر بها أم لا ، فان كان الأول فهي عقليات الشرعية ؛ أو عقلي

الشارع ؛ او ما شرع عقله ؛ او العقل للشروع . واما ان يكون قد أخبر بها فقط فهذه عقلية من غير الشارع . فيجب النطق .

لكن العقلي قد يعقل من الشارع وهو عامة أصول الدين ، وقد يعقل من غيره ولم يعقل منه . فهذا في وجوده نظر .

وهذا التحرير يتبين لك أن عامة للتفلسفة وجهور للتكلمة جاهلة بمقدار العلوم الشرعية ودلالة الشارع عليها ، ويوهمهم علو العقلية عليها ، فان جهلهم ابنى على مقدمتين جاهليتين :

إحداها : ان الشرعية ما أخبر الشارع بها .

والثانية : أن ما يستفاد بخبره فرع للعقليات التي هي الأصول ، فلزم من ذلك تشريف العقلية على الشرعية .

وكلا المقدمتين باطلة ؛ فان الشرعيات : ما أخبر الشارع بها وما دل الشارع عليها . وما دل الشارع عليه ينتظم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين ومسائل العقائد ، بل قد تبهرت عامة ما يذكره التفلسفة والتكلمة والدلائل العقلية فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر ، وتأتي بأشياء

لم يهتدوا لها ، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها ، وقد ينبت تفصيل هذه الجملة في مواضع .

وأما إذا أريد بالشرعية ما شرع علمه : فهذا يدخل فيه كل علم مستحب أو واجب ، وقد يدخل فيه المباح ، وأصول الدين على هذا من العلوم الشرعية أيضاً ، وما علم بالعقل وحده فهو من الشرعية أيضاً ؛ إذا كان علمه مأموراً به في الشرع .

وعلى هذا فتكون الشرعية قسمين : عقلية وسمعية . وتجمل السمعية هنا بدل الشرعية في الطريقة الأولى ، وقد تبين بهذا أن كل علم عقلي أمر الشرع به أو دل الشرع عليه فهو شرعي أيضاً ، أما باعتبار الأمر أو الدلالة أو باعتبارها جميعاً .

ويتبين بهذا التحرير أن ما خرج من العلوم العقلية عن مسمى الشرعية وهو ما لم يأمر به الشارع ولم يدل عليه فهو يجري مجرى الصناعات ، كالفلاحة والبناء والنساجة ، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفضولة المرجوحة ، ويتبين أن مسمى الشرعية أشرف وأوسع ، وأن بين العقلية والشرعية عمومًا وخصوصاً ، ليس أحدهما قسم الآخر وإنما السمعي قسم العقلي ، وأنه يجتمع في العلم أن يكون عقلياً وهو شرعي بالاعتبارات الثلاثة : إخباره به : أمره به : دلالة عليه . فتدبر أن النسبة

إلى الشرع بهذه الوجوه الثلاثة .

ثم ما أمر به الشارع من العلم : إما أن يكون أمره به يعود أو لزوماً من جهة ما لا يتأتى للمشروع إلا به .

وكذلك الحكم الشرعي يريد به المعتزلة ما أخبر به الشارع فقط . ويريد به الأشعرية ما أثبتته الشارع . وقد وافق كل فريق قوم من أصحابنا وغيرهم ، والصواب أن الحكم الشرعي يكون تارة ما أخبر به ؛ ويكون تارة ما أثبتته ، وتارة يجتمع الأمران . والله أعلم .

وقال سُبْحَ الاسم

فصل

جامع نافع

الاسماء التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة : منها ما يعرف حده ومسماه بالشرع ، فقد بينه الله ورسوله : كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ؛ والايمان والاسلام ؛ والكفر والتفارق . ومنه ما يعرف حده باللغة ؛ كالشمس والقمر ؛ والسماء والأرض ؛ والبر والبحر . ومنه ما يرجع حده الى عادة الناس وعرفهم فيتنوع بحسب عاداتهم ؛ كاسم البيع والنكاح والقبض والسرقة والدينار ؛ ونحو ذلك من الاسماء التي لم يحددها الشارع بحد ؛ ولا لها حد واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة ، بل يختلف قدره وصفته باختلاف عادات الناس .

فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله ، وما كان من الثاني والثالث فالصحابه والتابعون المخاطبون بالكتاب والسنة قد عرفوا المراد به ؛ لمعرفتهم بمسماه المحدود في اللغة أو المطلق في عرف الناس

وعادتهم من غير حد شرعى ولا لغوي ، وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة .

والاسم اذا بين النبي صلى الله عليه وسلم حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه ، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو صلى الله عليه وسلم كيف ما كان الأمر ؛ فان هذا هو المقصود ، وهذا كاسم الحمر ؛ فانه قد بين أن كل مسكر خمر فعرف المراد بالقرآن ، وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الحمر على كل مسكر أو تخص به عصر الغيب ؛ لا يحتاج الى ذلك ؛ اذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم ، وهذا قد عرف ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم . وبأن الحمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره ، ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها ، وإذا كان الامر كذلك فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيد الا بدلالة من الله ورسوله .

فن ذلك اسم للماء مطلق في الكتاب والسنة ، ولم يقسمه النبي صلى الله عليه وسلم الى قسمين : طهور وغير طهور . فهذا التقسيم مخالف للكتاب والسنة ، وانما قال الله : (فلم تجدوا ماء) ، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع ، وبيننا ان كل ما وقع عليه اسم للماء فهو طاهر طهور ، سواء كان مستعملا في طهر واجب او مستحب

او غير مستحب ؛ وسواء وقعت فيه نجاسة او لم تقع اذا عرف انها قد استحالت فيه واستهلكت ، ولما ان ظهر أثرها فيه فانه يحرم استعماله لأنه استعمال للمحرم .

فصل

ومن ذلك اسم الحيض . علق الله به أحكاماً متعددة في الكتاب والسنة ، ولم يقدر لا أقله ولا أكثره ، ولا الطهر بين الحيضتين مع عموم بلوى الأمة بذلك ، واحتياجهن إليه ، واللغة لا تفرق بين قدر وقدر ، فمن قدر في ذلك حداً فقد خالف الكتاب والسنة ، والعلماء منهم من يحد أكثره وأقله ، ثم يختلفون في التحديد . ومنهم من يحد أكثره دون أقله ، والقول الثالث أصح : أنه لا حد لا لأقله ولا لأكثره ، بل ما رأته للمرأة عادة مستمرة فهو حيض ؛ وإن قدر انه أقل من يوم استمر بها على ذلك فهو حيض . وإن قدر ان أكثره سبعة عشر استمر بها على ذلك فهو حيض . وأما اذا استمر الدم بها دائماً فهذا قد علم أنه ليس بحيض ، لأنه قد علم من الشرع واللغة ان المرأة تارة تكون طاهراً وتارة تكون حائضاً ، ولطهرها أحكام ، ولحيضها أحكام .

والعادة الغالبة انها تحيض ربع الزمان ستة او سبعة ، والى ذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم للمستحاضة التي ليس لها عادة ولا تميز ، والطهر بين الحيضتين لا حد لأكثره باتفاقهم ؛ إذ من النسوة من لا تحيض بحال ، وهذه اذا تباعد ما بين اقراءها فهل يعتد بثلاث حيض او تكون كالمرتابة تحيض سنة ؟ فيه قولان للفقهاء . وكذلك أقله على الصحيح لا حد له ، بل قد تحيض المرأة في الشهر ثلاث حيض ، وان قدر انها حاضت ثلاث حيض في اقل من ذلك أمكن ، لكن اذا ادعت انقضاء عدتها فيما يخالف العادة المعروفة فلا بد ان يشهد لها بطلان من أهلها ، كما روى عن علي رضي الله عنه فيمن ادعت ثلاث حيض في شهر .

والأصل في كل ما يخرج من الرحم انه حيض حتى يقوم دليل على انه استحاضة ؛ لأن ذلك هو الدم الاصلي الجلي وهو دم ترخيه الرحم ودم الفساد دم عرق ينفجر ؛ وذلك كالمرض ؛ والأصل الصحة لا المرض . فتى رأت المرأة الدم جار من رحمها فهو حيض تترك لأجله الصلاة . ومن قال : انها تغتسل عقيب يوم وليلة فهو قول مخالف للمعلوم من السنة واجماع السلف ؛ فانا نعم ان النساء كن يحضن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل امرأة تكون في اول أمرها مبتدأة قد ابتدأها الحيض ، ومع هذا فلم يأمر النبي صلى الله عليه

وسلم واحدة منهم بالاعتسال عقب يوم وليلة . ولو كان ذلك منقولا
لكان ذلك حداً لاقل الحيض ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجد
اقل الحيض باتفاق اهل الحديث . والمرى في ذلك ثلاث . وهي
أحاديث مكنوبة عليه باتفاق اهل العلم بحديثه ، وهذا قول جماهير
العلماء ، وهو احد القولين في مذهب احمد .

وكذلك المرأة للثقل اذا تغيرت عاداتها بزيادة او نقص او
انتقال فذلك حيض . حتى يعلم انه استعاضة باستمرار الدم ؛
فانها كالمبتدأة .

والمستعاضة ترد الى عاداتها ثم الى تمييزها ، ثم الى غالب عادات
النساء ، كما جاء في كل واحدة من هؤلاء سنة عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، وقد أخذ الامام احمد بالسنن الثلاث . ومن العلماء من اخذ
بحديثين ؛ ومنهم من لم يأخذ الا بحديث بحسب ما بلغه وما أدى اليه
اجتهاده ، رضي الله عنهم أجمعين .

والحامل اذا رأت الدم على الوجه المعروف لها فهو دم حيض بناء
على الأصل .

والنفاس لا حد لأقله ولا لأكثره . فلو قدر ان امرأة رأت

الدم أكثر من أربعين أو ستين أو سبعين وانقطع فهو نفاس ؛ لكن
ان اتصل فهو دم فساد ؛ وحينئذ فالحد أربعون ؛ فانه منتهى الغالب
جاءت به الآثار .

ولا حد لسن تحيض فيه المرأة ، بل لو قدر انها بعد ستين او
سبعين زاد الدم المعروف من الرحم لكان حيضاً . والياس المذكور
في قوله : (والآي يئسن من المحيض) ليس هو بلوغ سن ، لو
كان بلوغ سن لبينه الله ورسوله ، وانما هو ان تياس المرأة نفسها
من أن تحيض ، فاذا انقطع دمها ويئست من أن يعود فقد يئست
من المحيض ولو كانت بنت أربعين ، ثم اذا تربصت وعاد الدم تبين
انها لم تكن آيسة ، وان عاودها بعد الأشهر الثلاثة فهو كما لو عاود غيرها
من الآيسات ، والمستريات . ومن لم يجعل هذا هو اليأس فقوله
مضطرب ان جعله سناً ، وقوله مضطرب ان لم يحد اليأس لا بسن ولا
بانقطاع طمع المرأة في المحيض ، وبنفس الانسان لا يعرف ، وإذا لم
يكن للنفاس قدر فسواه ولدت المرأة توأمين او أكثر ما زالت ترى
الدم فهي نفساء ، وما تراه من حين تشرع في الطلق فهو نفاس ،
وحكم دم النفاس حكم دم الحيض .

ومن لم يأخذ بهذا بل قدر أقل الحيض بيوم او يوم وليلة او
ثلاثة ايام ، فليس معه في ذلك ما يعتمد عليه ، فان النقل في ذلك عن

النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه باطل عند أهل العلم بالحديث .
والواقع لا ضابط له ، فمن لم يعلم حياً إلا ثلاثاً قال غيره قد علم يوماً
وليلة ، ومن لم يعلم إلا يوماً وليلة قد علم غيره يوماً ، ونحن لا يمكننا
ان تنفي ما لا نعلم ، وإذا جعلنا حد الشرع ما علمناه فقلنا : لا حيض
دون ثلاث او يوم وليلة او يوم : لانا لم نعلم إلا ذلك ، كان هذا
وضع شرع من جهتنا بعد العلم : فان عدم العلم ليس علماً بالعدم ؛ ولو
كان هذا حداً شرعياً في نفس الأمر لكان الرسول صلى الله عليه
وسلم اولى بمعرفته وبيانه منا ، كما حد للأمة ما حده الله لهم من اوقات
الصلوات والحج والصيام ، ومن اماكن الحج ؛ ومن نصب الزكاة
وفرائضها ؛ وعدد الصلوات وركوعها وسجودها . فلو كان للحيض
وغيره مما لم يقدره النبي صلى الله عليه وسلم حد عند الله ورسوله لينه
الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلما لم يحده دل على انه رد ذلك الى
ما يعرفه النساء ويسمى في اللغة حياً ؛ ولهذا كان كثير من السلف اذا
سئلوا عن الحيض قالوا : سلوا النساء فانهن اعلم بذلك ، يعني : هن
يعلمن ما يقع من الحيض وما لا يقع .

والحكم الشرعي تعلق بالاسم الدال على الواقع ، فما وقع من دم
فهو حيض اذا لم يعلم انه دم عرق او جرح ؛ فان الدم الخارج لما ان
ترخيه الرحم ؛ او يتفجر من عرق من العروق ؛ او من جلد المرأة او

لحمها ، فيخرج منه : وذلك يخرج من عروق صغار ؛ لكن دم الجرح الصغير لا يسيل سيلاً مستمراً كدم العرق الكبير ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم للمستحاضة : « ان هذا دم عرق وليست بالحیضة » وإنما يسيل الجرح اذا انفجر عرق كما ذكرنا فصد الانسان ؛ فان الدم في العروق الصغار والكبار .

فصل

والنبي صلى الله عليه وسلم قد أمر أمته بالمسح على الخفين ، فقال صفوان بن عسال : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سفرأ او مسافرين : « ان لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم » ، ولم يقيد ذلك بكون الخف يثبت بنفسه او لا يثبت بنفسه ؛ وسلياً من الحرق والفتق او غير سليم ، فما كان يسمى خفاً ولبسه الناس ومشوا فيه مسحوا عليه المسح الذي اذن الله فيه ورسوله ، وكلما كان بمناء مسح عليه ، فليس لكونه يسمى خفاً معنى موثر بل الحكم يتعلق بما يلبس ويمشي فيه ، ولهذا جاء في الحديث المسح على الجوريين .

فصل

والله ورسوله علق القصر والفطر بسمى السفر ولم يحده بمسافة .
ولا فرق بين إطول وقصير ، ولو كان للسفر مسافة محدودة لينه الله
ورسوله ، ولا له في اللغة مسافة محدودة ، فكما يسميه أهل اللغة سفرأ
فانه يجوز فيه القصر والفطر كما دل عليه الكتاب والسنة ، وقد قصر
اهل مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم الى عرفات ، وهي من مكة يريد
فعلم ان التحديد يوم او يومين او ثلاثة ليس حداً شرعياً عاماً . وما
نقل في ذلك من الصحابة قد يكون خاصاً : كان في بعض الأمور لا يكون
السفر الا كذلك ، ولهذا اختلفت الرواية عن كل منهم كابن عمر وابن
عباس وغيرها ، فعلم انهم لم يجعلوا للمسافر ولا الزمان حداً شرعياً
عاماً كمواقيت الصوم والصلاة ، بل حدوه لبعض الناس بحسب ما رأوه
سفرأ لمثله في تلك الحال ، وكما يحده الحاد اتقى والفقير في بعض الصور
بحسب ما يراه . لا لأن الشرع جعل للثني والفقير مقداراً من المال
يستوي فيه الناس كلهم ، بل قد يستغنى الرجل بالقليل وغيره لا بفيه
اضاعفه . لكثرة عياله وحاجاته . وبالعكس .

وبعض الناس قد يقطع المسافة العظيمة ولا يكون مسافرأ ، كالبريد

إذا ذهب من البلد لتبليغ رسالة أو أخذ حاجة ثم كر راجعاً من غير زول . فان هذا لا يسمى مسافراً ، بخلاف ما إذا تزود زاد للمسافر وبات هناك فانه يسمى مسافراً ، وتلك المسافة يقطعها غيره ، فيكون مسافراً يحتاج ان يتزود لها ، ويبيت بتلك القرية ولا يرجع إلا بعد يوم أو يومين ؛ فهذا يسميه الناس مسافراً ، وذلك الذي ذهب إليها طرداً وكر راجعاً على عقبه لا يسمونه مسافراً ، والمسافة واحدة .

فالسفر حال من أحوال السير لا يحد بمسافة ولا زمان ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذهب إلى قباء كل سبت راكباً وماشيئاً ولم يكن مسافراً ، وكان الناس يأتون الجمعة من العوالي والعقيق ثم يدرهم الليل في أهلهم ولا يكونون مسافرين ، وأهل مكة لما خرجوا إلى منى وعرفة كانوا مسافرين يتزودون لذلك ويبيتون خارج البلد ويتأهبون أهبة السفر ، بخلاف من خرج لصلاة الجمعة أو غيرها من الحاجات ثم رجع من يومه ولو قطع بريداً ؛ فقد لا يسمى مسافراً .

وما زال الناس يخرجون من مساكنهم إلى البساتين التي حول مدينتهم ؛ ويعمل الواحد في بستانه اشغالا من غرس وسقى وغير ذلك ، كما كانت الأنصار تعمل في حيطانهم ولا يسمون مسافرين . ولو أقام أحدهم طول النهار ، ولو بات في بستانه وأقام فيه أياماً ؛ ولو كان البستان ابعـد من بريد ؛ فان البستان من توابع البلد عندهم ، والخروج

إليه كالخروج إلى بعض نواحي البلد ؛ والبلد الكبير الذي يكون أكثر من بريد متى سار من أحد طرفه إلى الآخر لم يكن مسافراً ؛ فالتاس بفرقون بين المتقل في المساكن وما يتبعها ، وبين للمسافر الراحل عن ذلك كله . كما كان أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ينهبون إلى حوائطهم ولا يكونون مسافرين ، والمدينة لم يكن لها سور بل كانت قبائل قبائل ودوراً ودوراً وبين جانبيها مسافة كبيرة ، فلم يكن الراحل من قبيلة إلى قبيلة مسافراً ؛ ولو كان كل قبيلة حولهم حيطانهم ومزارعهم فإن اسم المدينة كان يتناول هذا كله .

ولهذا قال تعالى : (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) ، فجعل الناس قسمين : أهل بادية هم الأعراب ؛ وأهل المدينة ، فكان الساكنون كلهم في المدر أهل المدينة وهذا يتناول قباء وغيرها ، ويدل على أن اسم المدينة كان يتناول ذلك كله ، فإنه لم يكن لها سور كما هي اليوم . والأبواب تفتح وتغلق ، وإنما كان لها انقباب ، وتلك الانقباب وإن كانت داخل قباء وغيرها ، لكن لفظ المدينة قد يعم حاضر البلد ، وهذا معروف في جميع المدن يقول القائل : ذهبت إلى دمشق أو مصر أو بغداد أو غير ذلك ، وسكنت فيها واقمت فيها مدة ، ونحو ذلك ؛ وهو إنما كان ساكناً خارج السور ، فاسم المدينة يعم تلك المساكن كلها ؛ وإن كان السائل

المسور أخص بالاسم من الخارج .

وكذلك مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لها داخل وخارج تفصل بينها الانقاب ، واسم المدينة يتناول ذلك كله في كساب الله تعالى ، ولهذا كان هؤلاء كلهم يصلون الجمعة والعيدین خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، لم تكن تقام جمعة ولا عيدان لا بقباء ولا غيرها ، كما كانوا يصلون الصلوات الخمس في كل قبيلة من القبائل .

ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان بالمدينة لرجالا » هو يعم جميع الساكن .

وكذلك لفظ القرى الشامل للمدائن ، كقوله : (وكم من قرية أهلكناها) ، وقوله : (لتذر أم القرى ومن حولها) ، وقوله : (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا ، وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون) ، وقوله : (ذلك من أنباء القرى نقصه عليك منها قائم وحصيد) ، فان هذا يتناول المساكن الداخلية والخارجية وان فصل بينها سور ونحوه : فان البعث والاهلاك وغير ذلك لم يخص بعضهم دون بعض ، وعامة المدائن لها داخل وخارج .

ولفظ الكعبة هو في الأصل اسم لنفس البنية ثم في القرآن قد استعمل فيما حولها ، كقوله : (هديا بالغ الكعبة) . وكذلك لفظ للمسجد الحرام ، يعبر به عن المسجد وعمما حوله من الحرم ، وكذلك لفظ بدر ، هو اسم للبئر ويسمى به ما حولها . وكذلك أحد ، اسم للجبل ويتناول ما حوله فيقال : كانت الوقعة بأحد ، وإنما كانت تحت الجبل ، وكذلك يقال لمكان العقبة ولمكان القصر ، والعقبة تصغير العقبة ، والقصر تصغير قصر ، ويكون قد كان هناك قصر صغير أو عقبة صغيرة ، ثم صار الاسم شاملا لما حول ذلك مع كبره ، فهذا كثير غالب في أسماء البقاع .

والمقصود أن المتردد في المساكن لا يسمى مسافراً ، وإذا كان الناس يتنقلون المبيت في بساتينهم ولهم فيها مساكن كان خروجهم إليها كخروجهم الى بعض نواحي مساكنهم ، فلا يكون للمسافر مسافراً حتى يسفر فيكشف ويظهر للبرية الخارجة عن المساكن التي لا يسير السائر فيها ، بل يظهر فيها وينكشف في المادة . والمقصود أن السفر يرجع فيه إلى مساه لفة ومرفا .

فصل

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود صدقة » ، وقال : « لا شيء في الرقة حتى تبلغ مائتي درهم » ، وقال في السارق : « يقطع إذا سرق ما يبلغ ثمن الجن » ، وقال : « تقطع اليد في ربع دينار » ، والاقية في لغته أربعون درهما ولم يذكر للدرهم ولا للدينار حداً ، ولا ضرب هو درهما ، ولا كانت الدراهم تضرب في أرضه ، بل تجلب مضروبة من ضرب الكفار ، وفيها كبار وصغار ، وكانوا يتعاملون بها تارة عدداً وتارة وزناً ، كما قال : « زن وأرجح ! فان خير الناس أحسنهم قضاء » ، وكان هناك وزان يزن بالأجر ، ومعلوم أنهم إذا وزنوها فلا بد لهم من منجاة يعرفون بها مقدار الدراهم ، لكن هذا لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدره ، وقد ذكروا أن الدراهم كانت ثلاثة أصناف : ثمانية دوانق ، وستة ، وأربعة ، فلعل البائع قد يسمى أحد تلك الأصناف فيعطيه المشتري من وزنها ، ثم هو مع هذا اطلق لفظ الدينار والدرهم ولم يحده ، فدل على أنه يتناول هذا كله ، وإن من ملك من

الدرام الصغار خمس أواق مائتي درم فعليه الزكاة ، وكذلك من الوسطى وكذلك من الكبرى .

وعلى هذا فالناس في مقادير الدراهم والدنانير على عاداتهم ، فما اصطلموا عليه وجعلوه درهما فهو درم ؛ وما جعلوه ديناراً فهو دينار وخطاب الشارع يتناول ما اعتادوه سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فإذا كانت الدراهم المعتادة بينهم كباراً لا يعرفون غيرها لم تجب عليه الزكاة حتى يملك منها مائتي درم ، وإن كانت صفاراً لا يعرفون غيرها وجبت عليه إذا ملك منها مائتي درم ، وإن كانت مختلطة فلك من المجموع ذلك وجبت عليه ، وسواء كانت بضرب واحد أو ضروب مختلفة ، وسواء كانت خالصة أو مفضوشة ، مادام يسمى درهما مطلقاً . وهذا قول غير واحد من أهل العلم .

فأما إذا لم يسم إلا مقيداً مثل : أن يكون أكثره نحاساً فيقال له : درم أسود ، لا يدخل في مطلق الدرهم ، فهذا فيه نظر . وعلى هذا فالصحيح قول من أوجب الزكاة في مائتي درم مفضوشة ، كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ، وإذا سرق السارق ثلاثة دراهم من الكبار أو الصغار أو المختلطة قطعت يده .

وأما السوق فكان معروفاً عندهم أنه ستون صاعاً ، والصاع

معروف عندهم ، وهو صاع واحد غير مختلف المقدار ، وهم صنعوه
 لم يجلب إليهم . فلما علق الشارع الوجوب بمقدار خمسة أوسق كان
 هذا تعليقاً بمقدار محدود يتساوى فيه الناس ، بخلاف الاواق الخمسة
 فانه لم يكن مقداراً محدوداً يتساوى فيه الناس ، بل حده في عادة
 بعضهم أكثر من حده في عادة بعضهم ، كلفظ المسجد والبيت والدار
 والمدينة والقرية ، هو مما تختلف فيه عادات الناس في كبرها وصغرها ،
 ولفظ الشارع يتناولها كلها .

ولو قال قائل : ان الصاع وللد يرجع فيه إلى عادات الناس ،
 واحتج بان صاع عمر كان أكبر وبه كان يأخذ الحراج ، وهو ثمانية
 أرطال كما يقوله أهل العراق ، لكان هذا يمكن فيما يكون لأهل
 البلد فيه مكيالان : كبير وصغير . وتكون صدقة الفطر مقدرة بالكبير
 والوسق ستون مكيالاً من الكبير ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر
 نصاب الموسقات ، ومقدار صدقة الفطر بصاع ، ولم يقدر بللد شيئاً
 من النصب والواجبات ، لكن لم اعلم بهذا قائلاً ، ولا يمكن ان يقال :
 إلا ما قاله السلف قبلنا لأهم علموا مراد الرسول قطعاً ، فان كان
 من الصحابة أو التابعين من جعل الصاع غير مقدر بالشرع صارت
 مسألة اجتهاد .

وأما الدرهم والدينار فقد عرفت تنازع الناس فيه ، واضطراب

أكثرهم ؛ حيث لم يعتمدوا على دليل شرعى ، بل جعلوا مقدار ما أرادته الرسول هو مقدار الدراهم التى ضربها عبد الملك ؛ لكونه جمع الدراهم الكبار والصغار والمتوسطة وجعل معدلهما ستة دوانيق ، فيقال لهم : هب ان الأمر كذلك ؛ لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لما خاطب أصحابه وأمه بلفظ الدرهم والدينار وعندهم أوزان مختلفة للمقادير كما ذكرتم لم يحدد لهم الدرهم بالقدر الوسط كما فعل عبد الملك ، بل أطلق لفظ الدرهم والدينار كما أطلق لفظ القبيص والسرابيل ؛ والازار والرداء ، والدار والقرية ، والمدينة والبيت ، وغير ذلك من مصنوعات الآدميين ، فلو كان للمسمى عنده حد لخدمه مع علمه باختلاف المقادير ، فاصطلاح الناس على مقدار درهم ودينار أمر عادي .

ولفظ الزراع أقرب إلى الأمور الخلقية منه ؛ فان الزراع هو فى الأصل زراع الانسان والانسان مخلوق ، فلا يفضل زراع على زراع إلا بقدر مخلوق لا اختيار فيه للناس ، بخلاف ما يفعله الناس باختيارهم من درهم ومدينة ودار ؛ فان هذا لا حد له ؛ بل الثياب تتبع مقاديرهم والدور والمدن بحسب حاجتهم ، وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعى ، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح ؛ وذلك لأنه فى الأصل لا يتعلق المقصود به ؛ بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به ، والدراهم والديناتير لا تقصد لنفسها ، بل هي وسيلة إلى التعامل

بها . ولهذا كانت أثماناً ؛ بخلاف سائر الأموال فان المقصود الانتفاع
بها نفسها ؛ فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبيعية أو الشرعية . والوسيلة
الحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها
للمقصود كيف ما كانت .

وأيضاً فالتقدير انما كان الخمسة أوسق وهي خمسة أحمال ، فلو
لم يعتبر في ذلك حداً مستويًا لوجب أن تعتبر خمسة أحمال من حمال
كل قوم .

وأيضاً فسائر الناس لا يسمون كلهم صاعاً فلا يتناولوه لفظ
الشارع كما يتناول الدرهم والدينار ، اللهم إلا أن يقال : ان الصاع
اسم لكل ما يكال به ؛ بدليل قوله : (صواع الملك) فيكون
كلفظ الدرهم .

فصل

وكذلك لفظ الاطعام لعشرة مساكين لم يقدره الشرع . بل كما
قال الله : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) وكل بلد يطعمون
من أوسط ما يأكلون كفاية غيره ، كما قد بسطنا في غير
هذا الموضع .

وكذلك لفظ « الجزية » و « الدية » فإنها فعلة من جزي
يجزي إذا قضى وأدى ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « تجزي
فك ولا تجزي عن أحد بعدك » ، وهى فى الأصل جزا جزية كما
يقال : وعد عدة ووزن زنة . وكذلك لفظ « الدية » هو من ودى
يدى دية ، كما يقال : وعد بعد عدة ، والمفعول يسمى باسم المصدر
كثيراً ، فيسمى المودى دية والمجزي للفضى جزية ، كما يسمى للموعد
وعداً فى قوله : (ويقولون : متى هذا الوعد ان كنتم صادقين ؟ قل :
إنما العلم عند الله وإنما انا نذير مبين ، فلما رأوه زلفة) وإنما رأوا ما
وعده من العذاب ، وكما يسمى مثل ذلك الاتاة لأنه تؤنى أى :
نعطى . وكذلك لفظ الضريبة لما يضرب على الناس . فهذه الألفاظ كلها
ليس لها حد فى اللغة ولكن يرجع الى عادات الناس ، فان كان الشرع قد
حد لبعض حداً كان اتباعه واجباً .

ولهذا اختلف الفقهاء فى الجزية : هل هى مقدرة بالشرع أو يرجع
فيها الى اجتهاد الأمة ؟.

وكذلك الحراج ، والصحيح انها ليست مقدرة بالشرع . وأمر
النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، أو
عده معافى » قضية فى عين ، لم يجعل ذلك شرعاً عاماً لكل من
تؤخذ منه الجزية إلى يوم القيامة ؛ بدليل أنه صالح لأهل البحرين على

حالم ولم يقدره هذا التقدير ، وكان ذلك جزية ، وكذلك صالح أهل
نجران على أموال غير ذلك ولا مقدرة بذلك ، فلم ان المرجع فيها الى
ما يراه ولي الأمر مصلحة وما يرضى به للعاهدون ، فيصير ذلك عليهم حقاً
يجزونه . أي : يقصدونه ويؤدونه .

وأما الدية ففي العمد يرجع فيها الى رضى الخصمين ، وأما في
الخطأ فوجبت مينا بالشرع فلا يمكن الرجوع فيها الى تراضيمهم ، بل قد
يقال : هي مقدرة بالشرع تقديراً عاماً للامة كتقدير الصلاة والزكاة ، وقد
تختلف باختلاف أقوال الناس في جنسها وقدرها ، وهذا أقرب القولين وعليه
تدل الآثار ، وان النبي صلى الله عليه وسلم انما جعلها مائة لاقوام كانت
أموالهم الابل ؛ ولهذا جعلها على أهل الذهب ذهباً ؛ وعلى أهل الفضة
فضة ؛ وعلى أهل الشام شاماً ؛ وعلى أهل الثياب ثياباً ؛ وبذلك مضت سيرة
عمر بن الخطاب وغيره .

فصل

وقال الله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما
ملكك إيمانهم) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « احفظ عورتك الا من
زوجتك أو ما ملكك يمينك » ، وقد دل القرآن على أن ما حرم وطؤه بالنكاح

حرم بملك اليمين ، فلا يحل التسري بذوات محارمه ولا وطئ السرية
في الاحرام والصيام والحيض ، وغير ذلك مما يحرم وطئ الزوجة فيه
بطريق الأولى .

وأما الاستبراء فلم تأت به السنة مطلقاً في كل مملوكة ، بل قد
نهى صلى الله عليه وسلم أن يسقي الرجل مائه زرع غيره ، وقال في
سبايا أو طاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى
تستبرأ » ، وهذا كان في رقيق سبي ولم يقل مثل ذلك فيما ملك
بارث أو شراء أو غيره . قالوا يجب أنه ان كانت توطأ للملوكة لا يحل
وطؤها حتى تستبرأ ؛ لثلاث بسقي الرجل مائه زرع غيره . وأما اذا علم
انها لم يكن سيدها يطؤها : إما لكونها بكرأ ؛ أو لكون السيد امرأة
أو صغيرأ ؛ أو قال وهو صادق : اني لم أكن أطأها ، لم يكن لتحريم
هذه حتى تستبرأ وجهه ، لا من نص ولا من قياس .

فصل

النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ، وم : الذين
ينصرون الرجل ويعينونه ، وكانت العاقلة على عهد م عصته . فلما
كان في زمن عمر جعلها على أهل الديوان ؛ ولهذا اختلف فيها الفقهاء .

فيقال : أصل ذلك أن العاقلة م محدودون بالشرع أو م من ينصره
ويعينه من غير تعيين . فن قال بالأول لم يعدل عن الأقارب ؛ فانهم العاقلة
على عهده . ومن قال بالثاني جعل العاقلة في كل زمان ومكان من ينصر
الرجل ويعينه في ذلك الزمان والمكان . فلما كان في عهد النبي صلى
الله عليه وسلم اتما ينصره ويعينه أقاربه كانوا م العاقلة ؛ إذ لم يكن على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ديوان ولا عطاء ، فلما وضع عمر الديوان
كان معلوما أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضا ويعين بعضه بعضاً
وان لم يكونوا أقارب ، فكانوا م العاقلة . وهذا أصح القولين . وانما تختلف
 باختلاف الاحوال ، والافر جل قد سكن بالمغرب وهناك من ينصره ويعينه كيف
 تكون عاقلته من بالشرق في مملكة أخرى ، ولعل أخباره قد انقطعت
 عنهم ؟ والميراث يمكن حفظه للغائب ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم
« قضى في المرأة القتيلة ان عقلها على عصبتها ؛ وان ميراثها لزوجها وبنيتها »
فالوارث غير العاقلة .

وكذلك تأجيلها ثلاث سنين ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها
بل قضى بها حالة ، وعمر اجلها ثلاث سنين . فكثير من الفقهاء يقولون
لا تكون إلا مؤجلة . كما قضى به عمر ، ويجعل ذلك بعضهم اجماعاً ،
وبعضهم قال : لا تكون إلا حالة . والصحيح ان تعجيلها وتأجيلها بحسب
الحال والمصلحة ، فان كانوا مياسير ولا ضرر عليهم في التعجيل أخذت

حالة ، وان كان في ذلك مشقة جعلت مؤجلة . وهذا هو المنصوص عن أحمد : ان التأجيل ليس بواجب ، كما ذكر كثير من أصحابه انه واجب ، موافقة لمن ذكر ذلك من أصحاب ابى حنيفة والشافعي ومالك وغيرهم ؛ فان هذا القول في غاية الضعف ، وهو يشبه قول من يجعل الأمة يجوز لها نسخ شريعة نبيها ؛ كما يقوله بعض الناس من ان الاجماع ينسخ ؛ وهذا من انكر الأقوال عند أحمد . فلا تترك سنة ثابتة إلا بسنة ثابتة ، ويمتنع انعقاد الاجماع على خلاف سنة إلا ومع الاجماع سنة معلومة نعلم أنها ناسخة للأولى .

فصل

وقد قال الله تعالى في آية الخمس : (فأَنْ لِّلّهِ خمسُه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين) ؛ ومثل ذلك في آية النِّيم . وقال في آية الصدقات : (للفقراء والمساكين والعاملين عليها) الآية ، فاطلق الله ذكر الاصناف ؛ وليس في اللفظ ما يدل على التسوية بل على خلافها ، فمن أوجب باللفظ التسوية فقد قال ما يخالف الكتاب والسنة ، الا ترى أن الله لما قال : (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى للمال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين

وابن السيل) : وقال تعالى : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السيل) ، وقال تعالى : (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) ، وقال تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) ، وقال تعالى : (فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر) وأمثال ذلك ، لم تكن التسوية في شيء من هذه المواضع واجبة ؟ بل ولا مستحبة في أكثر هذه المواضع ؟ ! سواء كان الاعطاء واجباً أو مستحباً ، بل بحسب المصلحة .

ونحن إذا قلنا في الهدى والاضحية : يستحب ان يأكل ثلثاً ويتصدق بثلث ؛ قائماً ذلك إذا لم يكن هناك سبب يوجب التفضيل ، والا فلو قدر كثرة الفقراء لاستحبنا الصدقة بأكثر من الثلث ، وكذلك إذا قدر كثرة من يهدي اليه على الفقراء ؛ وكذلك الأكل . فثبت كان الأخذ بالحاجة أو المنفعة كان الاعتبار بالحاجة والمنفعة بحسب ما يقع ، بخلاف الموارث فلها قسمت بالأنساب التي لا يختلف فيها أهلها ، فان اسم الابن يتناول الكبير والصغير والقوى والضعيف ، ولم يكن الأخذ لا حاجته ولا لمنفعته ؛ بل لجرد نسه ؛ فلهذا سوى فيها بين الجنس الواحد .

وأما هذه المواضع فالأخذ فيها بالحاجة والمنفعة ؛ فلا يجوز أن تكون التسوية بين الاصناف لا واجبة ولا مستحبة ؛ بل الطاء بحسب الحاجة والمنفعة كما كان أصل الاستحقاق معلقاً بذلك ، والواو تقتضي

التشريك بين المظوف والمظوف عليه في الحكم المذكور ، والمذكور
أنه لا يستحق الصدقة إلا هؤلاء فيشتركون في أنها حلال لهم ، وليس
إذا اشتركوا في الحكم المذكور وهو مطلق الحل يشتركون في التسوية .
فإن اللفظ لا يدل على هذا بحال .

ومثله يقال في كلام الواقف والموصي ، وكان بعض الواقفين قد
وقف على المدرس والمعيد والقيم والفقهاء والمتفقهة : وجرى الكلام في
ذلك فقلنا : يعطى بحسب المصلحة ، فطلب المدرس الخمس بناء على
هذا الظن : ف قيل له : فاعطى القيم أيضاً الخمس لأنه نظير للمدرس ،
فظهر بطلان حجته .

آخره والحمد لله رب العالمين .

وقال يتبع الاسلام رحمه الله :

فصل

قد ذم الله تعالى في القرآن من عدل عن اتباع الرسل إلى ما نشأ عليه من دين آبائه ، وهذا هو التقليد الذي حرمه الله ورسوله ، وهو : أن يتبع غير الرسول فيما خالف فيه الرسول . وهذا حرام باتفاق المسلمين على كل أحد ؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، والرسول طاعته فرض على كل أحد من الخاصة والعامة في كل وقت وكل مكان ؛ في سره وعلايته ، وفي جميع أحواله .

وهذا من الإيمان ، قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ، وقال : (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا) ، وقال : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) ، وقال : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة

أو يصيهم عذاب أليم) ، وقال : (قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحبيكم الله) .

وقد أوجب الله طاعة الرسول على جميع الناس في قريب من
أربعين موضعاً من القرآن ، وطاعته طاعة الله : وهي : عبادة الله
وحده لا شريك له ، وذلك هو دين الله وهو الاسلام ، وكل من أمر
الله بطاعته من عالم وأمير ووالد وزوج ؛ فلان طاعته طاعة الله . وإلا
فاذا أمر بخلاف طاعة الله فانه لا طاعة له ، وقد يأمر الوالد والزوج
بمباح فيطاع ، وكذلك الامير إذا أمر علماً يعلم أنه معصية الله ، والعالم
إذا أفتى المستفتي بما لم يعلم للمستفتي أنه مخالف لأمر الله ، فلا يكون المطيع
لهؤلاء عاصياً ، واما إذا علم أنه مخالف لأمر الله فطاعته في ذلك
معصية لله ؛ ولهذا نقل غير واحد الاجماع على أنه لا يجوز للعالم أن
يقلد غيره إذا كان قد اجتهد واستدل وتبين له الحق الذي جاء به
الرسول ؛ فهنا لا يجوز له تقليد من قال خلاف ذلك بلا نزاع ،
ولكن هل يجوز مع قدرته على الاستدلال أنه يقلد ؟ هذا
فيه قولان :

فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما لا يجوز . وحكي عن محمد بن الحسن
جوازه ، والمسألة معروفة ، وحكي بعض الناس ذلك عن أحمد ،

ولم يعرف هذا الناقل قول أحمد كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

وتقليد العاجز عن الاستدلال للعالم يجوز عند الجمهور ، وفي صفة من يجوز له التقليد تفصيل وزاع ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا أن التقليد المحرم بالنص والاجماع : أن يعارض قول الله ورسوله بما يخالف ذلك كاتسا من كان المخالف لذلك . قال الله تعالى : (ويوم بعض الظالم على يديه يقول : يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا ! يا ويلتي ليتني لم آنخذ فلانا خليلا ! لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني ، وكان الشيطان للإنسان خذولا . وقال الرسول : يا رب ! ان قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا) ، وقال تعالى : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون : يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا) ، إلى قوله : (والضحهم لعناً كبيراً) .

وقال تعالى : (إذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب) ، إلى قوله : (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون) ، فذكر براءة المتبوعين من اتباعهم في خلاف طاعة الله ، ذكر هذا بعد قوله : (وإلهكم إله واحد) ، فالإله الواحد هو المعبود والمطاع ، فمن أطاع

متبوعا في خلاف ذلك فله نصيب من هذا النعم ، قال تعالى : (وومينا
الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن) ، إلى قوله : (وإن
جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعها وصاحبها
في الدنيا معروفا ، واتبع سبيل من أناب إلي) .

ثم خاطب الناس بأكل ما في الأرض حلالا طيبا وأن لا يتبعوا
خطوات الشيطان في خلاف ذلك ؛ فانه إنما يأمر بالسوء والفحشاء ، وأن
يقولوا على الله ما لا يعلمون ، فيقولوا : هذا حرام وهذا حلال ، أو
غير ذلك مما يقولونه على الله في الأمور الحبرية والعملية بلا علم ، كما
قال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب : هذا حلال
وهذا حرام) .

ثم إن هؤلاء الذين يقولون على الله بغير علم إذا قيل لهم : (اتبعوا
ما أنزل الله قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا !) فليس عندهم
علم ؛ بل عندهم اتباع سلفهم ، وهو الذي اعتادوه وتربوا عليه .

ثم خاطب المؤمنين خصوفاً فقال : (يا أيها الذين آمنوا ! كلوا
من طيبات ما رزقناكم . واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون ، إنما حرم
عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به . فأمرهم بأكل
الطيبات مما رزقهم ، لأنهم هم المقصودون بالرزق ، ولم يشترط الحل هنا

لأنه إنما حرم ما ذكر ، فما سواه حلال لهم ، والناس إنما أمروهم بأكل ما في الأرض حلالاً طيباً وهو إنما أحل للمؤمنين ، والكفار لم يحل لهم شيئاً ، فاحلل مشروط بالإيمان ، ومن لم يستعن برزقه على مبادته لم يحل له شيئاً وإن كان أيضاً لم يحرمه ، فلا يقال : إن الله أحله لهم ولا حرمه ، وإنما حرم على الذين هادوا ما ذكره في سورة الأنعام .

ولهذا أنكر في سورة الأنعام وغيرها على من حرم ما لم يحرمه . كقوله : (قل : ألتذكرون حرم أم الإنثيين ؟) ثم قال : (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) . ثم قال تعالى : (قل : تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الآيات . وقال في سورة النحل : (وعلى الذين هادوا حرمنا ما قصصنا عليك من قبل) الآية ، وأخبر أنه حرم ذلك بينهم فقال : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) ، وقال : (ذلك جزيناكم بينهم) .

وهذا كله يدل على أصح قولی العلماء ، وهو : أن هذا التحريم باق عليهم بعد مبعث محمد لا يزول إلا بمتابعته ؛ لأنه تحريم عقوبة على ظلمهم وبقيهم ؛ وهذا لم يزل بل زاد وتغلظ ، فكانوا أحق بالعقوبة .

وأيضاً فإن الله تعالى أخبر بهذا التحريم بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم ليبين أنه لم يحرم إلا هذا وهذا ؛ فلو كان ذلك التحريم قد زال لم يستثنه .

وأيضاً فإن التحريم لا يزول الا بتحليل منه ، وهو إنما أحل اكل الطيبات للمؤمنين بقوله : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية ، وقوله : (احلت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد) ، وقوله : (يسألونك ماذا أحل لهم قل : احل لكم الطيبات) الى قوله : (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) ، وهذا خطاب للمؤمنين ، ولهذا قال : (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم) ، ثم قال : (وطعامكم حل لهم) ، فلو كان ما أحل لنا حلالاً لهم لم يحتاج الى هذا ، وقوله : (وطعامكم حل لهم) لا يدخل فيه ما حرم عليهم ، كما ان قوله : (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم) لا يدخل فيه ما حرم علينا مما يستحلونه هم ، كصيد الحرم وما أهل به لغير الله .

وهل يدخل في طعامهم النبي احل لنا ما حرم عليهم ولم يحرم علينا . مثل ما اذا ذكروا الابل ؟؟ هذا فيه نزاع معروف ، فالشهور من مذهب مالك - وهو احد القولين في مذهب أحمد - تحريمه . ومذهب ابي حنيفة والشافعي والقول الآخر في مذهب اجد : حله .

وهل العلة انهم لم يقصدوا ذكاته ؛ او العلة انه ليس من طعامهم ؟ فيه نزاع .

وإذا ذبحوا للمسلم : فهل هو كما اذا ذبحوا لأنفسهم ؟ فيه نزاع .

وفي جواز ذبحهم النسك اذا كانوا ممن يحل ذبحهم قولان ، هما روايتان عن احمد ، قلنص مذهب مالك والجواز مذهب ابى خيفة والشافعي ، فاذا كان الذابح يهودياً صار في الذبج عتبان ، وليس هذا موضع هذه المسائل .

ثم إنه سبحانه لما ذكر حال من يقول على الله بلا علم بل تقليداً لسلفه ذكر حال من يكتم ما أنزل الله من الينات والهدى من بعد ما بينه للناس في الكتاب ، فقال : (إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب وبشرون به ثمناً قليلاً أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ، ولهم عذاب أليم) ، فهذا حال من كتم علم الرسول ، وذلك حال من عدل عنها إلى خلافها والعاذل عنها إلى خلافها بدخل فيه من قلد أحداً من الأولين والآخرين فيما يعلم أنه خلاف قول الرسول ، سواء كان صاحباً او تابعا أو أحد الفقهاء المشهورين الأربعة او غيرهم .

وأما من ظن أن الذين قلنص موافقون للرسول فيما قالوه : فان كان قد سلك في ذلك طريقاً علمياً فهو مجتهد له حكم أمثاله ، وإن كان متكلماً بلا علم فهو من المنمومين .

ومن ادعى إجماعاً يخالف نص الرسول من غير نص يكون موافقاً لما
يدعيه ؛ واعتقد جواز مخالفة أهل الإجماع للرسول برأيهم ؛ وأن الإجماع
ينسخ النص كما تقول طائفة من أهل الكلام والرأي ، فهذا من
جنس هؤلاء .

وأما إن كان يعتقد أن الإجماع يدل على نص لم يبلغنا يكون ناسخاً
للأول . فهذا وإن كان لم يقل قولاً سديداً فهو مجتهد في ذلك ، يبين
له فساد ما قاله ، كمن عارض حديثاً صحيحاً بحديث ضعيف اعتقد صحته ،
فإن قوله وإن لم يكن حقاً لكن يبين له ضعفه ، وذلك بأن يبين له
عدم الإجماع المخالف للنص ، أو يبين له أنه لم تجتمع الأمة على مخالفة
نص إلا ومعه نص معلوم يعلمون أنه الناسخ للأول ، فدعوى تعارض
النص والإجماع باطلة ، ويبين له أن مثل هذا لا يجوز ؛ فإن النصوص
معلومة محفوظة والأمة مأمورة بتبناها واتباعها . وأما ثبوت الإجماع على
خلافها بغير نص فهذا لا يمكن العلم بأن كل واحد من علماء المسلمين
خالف ذلك النص .

والإجماع نوعان : قطعي . فهذا لا سبيل إلى أن يعلم أجماع قطعي
على خلاف النص . وأما الظني فهو الإجماع الإقرارى والاستقرائى :
بأن يستقرى أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافاً أو يشتبه القول في
القرآن ولا يعلم أحداً أنكره ، فهذا الإجماع وإن جاز الاحتجاج به

فلا يجوز أن تدفع النصوص الملوثة به ، لأن هذا حجة ظنية لا يجزم الانسان بصحتها ؛ فانه لا يجزم بانتفاء المخالف ، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالاجماع قطعي . وأما إذا كان يظن عدمه ولا يقطع به فهو حجة ظنية ، والظن لا يدفع به النص للعلوم . لكن يحتاج به ويقدم على ما هو دونه بالظن . ويقدم عليه الظن الذي هو أقوى منه ، فتي كان ظنه لدلالة النص أقوى من ظنه بثبوت الاجماع قسم دلالة النص ، ومتى كان ظنه للاجماع أقوى قسم هذا ، وللصيب في نفس الأمر واحد .

وإن كان قد نقل له في المسألة فروع ولم يتعين صحته فهذا يوجب له أن لا يظن الاجماع إن لم يظن بطلان ذلك النقل ، وإلا فتي جوز ان يكون ناقل النزاع صادقا وجوز أن يكون كاذبا يبقى شاكا في ثبوت الاجماع ، ومع الشك لا يكون معه علم ولا ظن بالاجماع ، ولا تدفع الأدلة الشرعية بهذا المشتبه ، مع أن هذا لا يكون ، فلا يكون قط إجماع يجب اتباعه مع معارضته لنص آخر لا يخالف له ، ولا يكون قط نص يجب اتباعه وليس في الأمة قاتل به ، بل قد يخفى القاتل به على كثير من الناس . قال الترمذى : كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم إلا حديثين : حديث الجمع ، وقتل الشارب . ومع هذا فكلا الحديثين قد عمل به طائفة ، وحديث الجمع قد عمل به أحمد وغيره .

ولكن من ثبت عنده نص ولم يعلم قائلًا به ، وهو لا يدري :
أجمع على نقيضه أم لا ؟ فهو بمنزلة من رأى دليلاً عارضه آخر وهو بعد
لم يعلم رجحان أحدهما ، فهذا يقف إلى ان يتبين له رجحان هذا او
هذا ، فلا يقول قولاً بلا علم . ولا يتبع نصاً مع ^(١) ظن نسخه وعدم
نسخه عنده سواء ، لما عارضه عنده من نص آخر او ظن إجماع ،
ولا عاما ظن تخصيصه وعدم تخصيصه عنده سواء ، فلا بد أن
يكون الدليل سالماً عن المعارض للمقاوم فيغلب على ظنه نفى المعارض
للمقاوم وإلا وقف .

وأيضاً فمن ظن أن مثل هذا الإجماع يحتاج به في خلاف النص
إن لم يترجح عنده ثبوت الإجماع ، او يكون معه نص آخر ينسخ
الأول وما يظنه من الإجماع معه . وأكثر مسائل أهل المدينة التي
يحتاجون فيها بالعمل يكون معهم فيها نص ، فالتص التي معه العمل
مقدم على الآخر ، وهذا هو الصحيح في مذهب أحمد وغيره ، كتقديم
حديث عثمان : « لا ينكح المحرم » على حديث ابن عباس ، وأمثال ذلك .

وأما رد النص بمجرد العمل فهذا باطل عند جماهير العلماء ، وقد
تنازع الناس في مخالف الإجماع : هل يكفر ؟ على قولين .

(١) يارض بالاسد :

والتحقيق : أن الاجماع للمعلوم يكفر مخالفه كما بكفر مخالف النص بتركه ، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به . وأما العلم بثبوت الاجماع في مسألة لا نص فيها فهذا لا يقع ، وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره .

وحيث أن الاجماع مع النص دليلان كالكتاب والسنة .

وتنازعوا في الاجماع : هل هو حجة قطعية او ظنية ؟ والتحقيق أن قطعية قطعي وظنية ظني ، والله أعلم .

وقد ذكر نظير هذه الآية في سورة المائدة ، وذكر في سورة الزخرف قوله : (أو لو جشتم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) ، وهذا يتناول من بين له أن القول الآخر هو أهدى من القول الذي نشأ عليه ، فعليه أن يتبعه ، كما قال : (واتبعوا أحسن ما أُنزل إليكم من ربكم) ، وقال : (فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها) ، وقال : (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) ، والواجب في الاعتقاد أن يتبع أحسن القولين ، ليس لأحد أن يعتقد قولاً وهو يعتقد أن القول المخالف له أحسن منه . وما خير فيه بين فعلين وأحدهما أفضل فهو أفضل ، وإن جاز له فعل المفضل فعليه أن يعتقد أن ذلك أفضل ، ويكون ذلك أحب إليه من هذا ؛ وهذا اتباع للأحسن .

وإذا نقل عالم الاجماع ونقل اخر النزاع : إما نقلا سمي قائله :
وإما نقلا بخلاف مطلقا ولم بسم قائله . فليس لقائل أن يقول نقلا
لخلاف لم يثبت : فانه مقابل بأن يقال ولا يثبت نقل الاجماع ، بل
ناقل الاجماع ناف للخلاف وهذا مثبت له ، وللمثبت مقدم على الثاني .

وإذا قيل : يجوز في ناقل النزاع أن يكون قد غلط فيما أثبتته
من الخلاف : إما لضعف الاستاد : أو لعدم الدلالة ، قيل له : ونافي
النزاع غلطه أجوز : فانه قد يكون في المسألة أقوال لم تبلغه : أو بلغته
وظن ضعف اسنادها وكانت صحيحة عند غيره : أو ظن عدم الدلالة
وكانت دالة ، فكلما يجوز على المثبت من الغلط يجوز على الثاني مع
زيادة عدم العلم بالخلاف .

وهذا يشترك فيه عامة الخلاف : فان عدم العلم ليس علما بعدم
لا سيما في أقوال علماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم التي لا يحصيها الا
رب العالمين : ولهذا قال احمد وغيره من العلماء : من ادعى الاجماع
فقد كذب : هذه دعوى المريسي والأصم : ولكن يقول : لا أعلم نزاعاً
والذين كانوا يذكرون الاجماع كالشافعي وأبي ثور وغيرها يفسرون
مرادهم : بأننا لا نعلم نزاعاً ، ويقولون هذا هو الاجماع الذي ندعيه .

فتبين أن مثل هذا الاجماع الذي قوبل بنقل نزاع ولم يثبت واحد

منها لا يجوز أن يحتج به ، ومن لم يترجع عنده نقل مثبت النزاع على نافية ولا نافية على مثبته فليس له أيضاً أن يقدمه على النص ولا يقدم النص عليه ، بل يقف لعدم رجحان أحدهما عنده ؛ فإن ترجع عنده المثبت غلب على ظنه ان النص لم يعارضه إجماع يعمل به . وينظر في ذلك الى مثبت الاجماع والنزاع . فمن عرف منه كثرة ما يدعيه من الاجماع والأمر بخلافه ليس بمنزلة من لم يعلم منه اثبات اجماع علم انتفاؤه ، وكذلك من علم منه في نقل النزاع أنه لا يخلط الا نادراً ليس بمنزلة من علم منه كثرة الخلط .

وإذا تظاهر على نقل النزاع اثنان لم يأخذ احدهما عن صاحبه فهذا يثبت به النزاع ، بخلاف دعوى الإجماع ؛ فانه لو تظاهر عليه عدد لم يستفد بذلك إلا عدم علمهم بالنزاع ، وهذا لمن أثبت النزاع في جمع الثلاث ومن نفى النزاع . مع أن عامة من أثبت النزاع يذكر نقلاً صحيحاً لا يمكن دفعه وإس مع الثاني ما يبطله .

وكثير من الفقهاء للتأخيرين أو أكثرهم يقولون : انهم عاجزون عن تلقي جميع الأحكام الشرعية من جهة الرسول ، فيجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ويقلدونهم . ولا ريب ان كثيراً من الناس يحتاج الى تقليد العلماء في الأمور العارضة التي لا يستقل هو بمعرفتها ، ومن سلكي طريق الارادة والعبادة والفقر والتصوف من يجعل شيخه

كذلك ، بل قد يجعله كالعضوم ! ولا يتلقى سلوكه الا عنه ، ولا يتلقى عن الرسول سلوكه . مع أن تلقي السلوك عن الرسول أسهل من تلقي الفروع للتنازع فيها ؛ فان السلوك هو بالطريق التي امر الله بها ورسوله من الاعتقادات والعبادات والأخلاق ، وهذا كله مبين في الكتاب والسنة ؛ فان هذا بمنزلة الغذاء الذي لا بد للمؤمن منه .

ولهذا كان جميع الصحابة يعلمون السلوك بدلالة الكتاب والسنة والتبليغ عن الرسول ، لا يحتاجون في ذلك الى فقهاء الصحابة ، ولم يحصل بين الصحابة نزاع في ذلك كما تنازعوا في بعض مسائل الفقه التي خفيت معرفتها على أكثر الصحابة ، وكانوا يتكلمون في الفتيا والأحكام ؛ طائفة منهم يستفتون في ذلك .

وأما ما يفعله من يريد التقرب الى الله من واجب ومستحب فكلهم يأخذون عن الكتاب والسنة ؛ فان القرآن والحديث مملوء من هذا ؛ وإن تكلم أحدكم في ذلك بكلام لم يسنده هو يكون هو أو مضافاً مسنداً عن الله ورسوله ، وقد ينطق أحدكم بالكلمة من الحكمة فتجدها مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كما قيل في تفسير قوله : (نور على نور) ، ولكن كثير من أهل العبادة والزهادة أعرض عن طلب العلم النبوي الذي يعرف به طريق الله ورسوله ، فاحتاج لذلك الى تقليد شيخ .

وفي السلوك مسائل تنازع فيها الشيوخ ، لكن يوجد في الكتاب والسنة من النصوص الدالة على الصواب في ذلك ما يفهمه غالب السالكين ، فمسائل السلوك من جنس مسائل العقائد كلها منصوصة في الكتاب والسنة ، وإنما اختلف أهل الكلام لما أعرضوا عن الكتاب والسنة ، فمادخلوا في البدع وقع الاختلاف . وهكذا طريق العبادة ، عامة ما يقع فيه من الاختلاف إنما هو بسبب الاعراض عن الطريق المشروع ، فيقعون في البدع فيقع فيهم الخلاف .

وهكذا الفقه إنما وقع فيه الاختلاف لما خفي عليهم بيان صاحب الشرع . ولكن هذا إنما يقع النزاع في الدقيق منه ، وأما الجليل فلا يتنازعون فيه . والصحابة أنفسهم تنازعوا في بعض ذلك ولم يتنازعوا في العقائد ، ولا في الطريق إلى الله التي يصير بها الرجل من أولياء الله الأبرار المقربين ، ولهذا كان عامة المشايخ إذا احتاجوا في مسائل الشرع مثل مسائل النكاح والفرائض والطهارة وسجود السهو ونحو ذلك قلدوا الفقهاء ؛ لصعوبة اخذ ذلك عليهم من النصوص . وأما مسائل التوكل والاخلاص والزهد ونحو ذلك فهم يجتهدون فيها ، فمن كان منهم متبعا للرسول أصاب ، ومن خالفه أخطأ .

ولا ريب ان البدع كثرت في باب العبادة والارادة أعظم مما كثرت في باب الاعتقاد والقول ، لأن الارادة يشترك الناس فيها أكثر مما

يشتركون في القول ؛ فان القول لا يكون الا بعقل ، والنطق من خصائص الانسان . وأما جنس الارادة فهو مما يتصف به كل الحيوان فما من حيوان الا وله ارادة ، وهؤلاء اشتركوا في إرادة التأله ؛ لكن افرقوا في المعبود وفي عبادته ؛ ولهذا وصف الله في القرآن رهبانية النصارى بأنهم ابتدعوها . وذنم للمشركين في القرآن على ما ابتدعوه من العبادات والتحرعات ، وذلك اكثر مما ابتدعوه من الاعتقادات ؛ فان الاعتقادات كانوا فيها جهالا في الغالب فكانت بدعهم فيها أقل ؛ ولهذا كلما قرب الناس من الرسول كانت بدعهم أخف فكانت في الأقوال ، ولم يكن في التابعين وتابعيهم من تعبد بالرقص والسام كما كان فيهم خوارج ومعتزلة وشيعة ، وكان فيهم من يكذب بالقدر ولم يكن فيهم من يحتج بالقدر .

فالبدع الكثيرة التي حصلت في المتأخرين من العباد والزهاد والفقراء والصوفية لم يكن عامتها في زمن التابعين وتابعيهم ، بخلاف أقوال اهل البدع القولية فانها ظهرت في عصر الصحابة والتابعين ، فلم أن الشبهة فيها أقوى وأهلها أعقل ، وأما بدع هؤلاء فأهلها اجهل وهم أبعد عن متابعة الرسول .

ولهذا يوجد في هؤلاء من يدعي الالهية والحلول والاتحاد ، ومن يدعي أنه أفضل من الرسول وأنه مستغن عن الرسول ، وأن

لهم الى الله طريقاً غير طريق الرسول ! وهذا ليس من جنس بدع المسلمين ، بل من جنس بدع الملاحدة من المتفلسفة ونحوم ، وأولئك قد عرف الناس أنهم ليسوا مسلمين ، وهؤلاء يدعون أنهم أولياء الله مع هذه الأقوال التي لا يقولها الا من هو اكفر من اليهود والنصارى . وكثير منهم أو اكثرهم لا يعرف ان ذلك مخالفة للرسول بل عند طائفة منهم أن اهل الصفة قاتلوا الرسول وأقربهم على ذلك ! وعند آخرين أن الرسول امر ان يذهب ليسلم عليهم ويطلب الدعاء منهم ، وأنهم لم يأذنوا له وقالوا : اذهب الى من ارسلت إليهم . وانه رجع الى ربه فأمره ان يتواضع ويقول : خويدمكم جاء ليسلم عليكم ! فغبروا قلبه وأذنوا له بالدخول .

فع اعتقادهم هذا الكفر العظيم الذي لا يعتقد به يهودي ولا نصراني بقر بأنه رسول الله الى الأميين ، يقولون : ان الرسول أقرم على ذلك واعترف به ، واعترف انهم خواص الله ، وأن الله يخاطبهم بدون الرسول ، لم يحوجهم إليه كعوض خواص الملك مع وزرائه ، ويحتجون بقصة الخضر مع موسى ، وهي حجة عليهم لا لهم من وجوه كثيرة قد بسطت في موضع آخر .

والضلال والجهل في جنس العباد والمبتدعة أكثر منه في جنس اهل الأقوال ، لكن فيهم من الزهد والعبادة والأخلاق ما لا يوجد في

أولئك ، وفي أولئك من الكبر والبخل والقسوة ما ليس فيهم ، فهؤلاء فيهم شبه من النصارى وهؤلاء فيهم شبه من اليهود ، والله تعالى أمرنا ان نقول : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ؛ ولهذا آل الأمر بكثير من اكبر مشايخهم الى انهم شهدوا توحيد الربوبية والايمان بالقدر ، وذلك شامل لجميع الكائنات ، فعدوا الفناء في هذا بزوال الفرق بين الحسنات والسيئات غاية المقامات ، وليس بعده الا ما سموه توحيداً ، وهو من جنس الحلول والاتحاد الذي تقوله النصارى ، ولكنهم يهابون الافصاح عن ذلك ويجعلونه من الأسرار المكتومة .

ومنهم من يقول : ان الحلاج هذا كان مشبهه ، وإنما قتل لأنه بلح بالسر الذي ما ينبغي الروح به . واذا انضم الى ذلك ان يكون أحدم قد اخذ عن يتكلم في إثبات القدر من أهل الكلام او غيرهم ؛ ويجعل الجميع صادراً من ارادة واحدة . وليس هنا حب ولا بغض ولا رضا ولا سخط ولا فرح ؛ ولكن للمرادات متنوعة ؛ فما كان ثواباً سمي تعلق الارادة به رضا ، وما كان عقاباً سمي سخطاً ، فحينئذ مع هذا المشهد لا يبقى عنده تمييز ، ويسمون هذا : الجمع والاصطلام .

وكان الجنيد — قدس الله روحه — لما وصل أصحابه كالثوري

وأمثاله الى هذا المقام أسرم بالفرق الثاني ، وهو : ان يفرقوا بين
 للأمر والمحذور ؛ ومحجوب الله وحرصيه ؛ ومسخطه ومكروهه ؛ وهو
 مشهد الالهية الذي جاء به الرسل وزلت به الكتب ، وهو حقيقة
 قول : لا إله الا الله . فثم من انكر على الجنيذ ، ومنهم من توقف ،
 ومنهم من وافق ، والصواب ما قاله الجنيذ من ذكر هذه الكلمة في
 الفرق بين للأمر والمحذور ، والكلمة الاخرى في الفرق بين الرب
 والعبد ، وهو قوله : التوحيد أفراد الحدوث عن القدم . فهذا رد على
 الاتحادية والحلولية منهم ، وتلك رد على من يقف عند الحقيقة الكونية
 منهم ، وما أكثر من ابتلي بهذين منهم .

ثم من الناس من يقوم بهذا الفرق لكن لنفسه وهواه ، لا عبادة
 وطاعة لله ، فهذا مثل من يجاهد ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر
 لهواه ، كالمقاتل شجاعة وحمية ورياء ، وذاك بمنزلة من لا يأمر بمعروف
 ولا ينهى عن منكر ولا يجاهد ، هذا شبيه بالراهب وذاك شبيه بمن لم
 يطلب الا الدنيا ، ذاك مبتدع وهذا فاجر .

وقد كثرت في المنزهة والمتفكرة البدع ، وفي المرضين عن ذلك طلب
 الدنيا ، وطلاب الدنيا لا يعارضون تاركها الا لأغراضهم وإن كانوا مبتدعة ،
 وأولئك لا يعارضون أبناء الدنيا الا لأغراضهم ، فتبقى المنازعات للدنيا ،

لا لتكون كلمة الله هي العليا ، ولا ليكون الدين لله ، بخلاف طريقة
السلف رضي الله عنهم أجمعين ، وكلاهما خارج عن الصراط المستقيم .

نسأل الله ان يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، آخره
والحمد لله رب العالمين .

وسئل رحمه الله

عمن يقول : ان النصوص لا تنفي بعشر معشار الشريعة : هل قوله صواب ؟ وهل أراد النص الذي لا يحتمل التأويل او الألفاظ الواردة المحتملة ؟ ومن نفي القياس وأبطله من الظاهرية : هل قوله صواب ؟ وما حجته على ذلك ؟ وما معنى قولهم : النص ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . هذا القول قاله طائفة من اهل الكلام والرأي كأبي المعالي وغيره ، وهو خطأ ؛ بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين ان النصوص وافية بجمهور احكام أفعال العباد . ومنهم من يقول : انها وافية بجميع ذلك ؛ وإنما انكر ذلك من انكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد ، وذلك أن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم ، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعاً كثيرة ، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى ، فهذا الوجه تكون النصوص محيطية بأحكام أفعال العباد .

مثال ذلك أن الله حرم الخمر فظن بعض الناس أن لفظ الخمر لا يتناول إلا عصير العنب خاصة ، ثم من هؤلاء من لم يحرم إلا ذلك أو حرم معه بعض الأنبذة المسكرة ، كما يقول ذلك من يقوله من فقهاء الكوفة فإن أبا حنيفة يحرم عصير العنب المشتد الزبد ، وهذا الخمر عنده ، ويحرم المطبوخ منه ما لم يذهب ثلثاه ، فإذا ذهب ثلثاه لم يحرمه . ويحرم النبيء من نبيذ التمر فإن طبخ أذن طبخ حل عنده . وهذه المسكرات الثلاثة ليست خمرأ عنده مع أنها حرام ، وما سوى ذلك من الأنبذة فأنما يحرم منه ما يسكر .

وأما محمد بن الحسن فوافق الجمهور في تحريم كل مسكر قليله وكثيره ، وبه أفتى المحققون من أصحاب أبي حنيفة ، وهو اختيار أبي الليث السمرقندي .

ومن العلماء من حرم كل مسكر بطريق القياس : إما في الاسم وإما في الحكم ؛ وهذه الطريقة التي سلكها طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، يظنون أن تحريم كل مسكر إنما كان بالقياس في الأسماء أو القياس في الحكم .

والصواب الذي عليه الأئمة الكبار : أن الخمر المذكورة في القرآن تناولت كل مسكر ، فصار تحريم كل مسكر بالنص العام

والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده ، وإن كان القياس دليلاً آخر يوافق النص ، وثبتت أيضاً نصوص صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم كل مسكر ، ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » وفي الصحيحين عن عائشة — رضي الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل فقيل له : فندنا شراب من العسل يقال له : البع ، وشراب من الفرة يقال له : للزر ؟ قال : وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال : « كل مسكر حرام » إلى أحاديث أخر بطول وصفها .

وعلى هذا فتحريم ما يسكر من الأشربة والأطعمة كالخيشة المسكرة ثابت بالنص ، وكان هذا النص متاولاً لشرب الأنواع المسكرة من أي مادة كانت ؟ من الجيوب أو الثمار ، أو من لبن الخيل أو من غير ذلك .

ومن ظن أن النص إنما يتناول خمر العنب قال : أنه لم يبين حكم هذه المسكرات التي هي في الأرض أكثر من خمر العنب ، بل كان ذلك ثابتاً بالقياس ، وهؤلاء غلطوا في فهم النص . ومما يبين ذلك أنه قد ثبت بالأحاديث الكثيرة المستفيضة أن الخمر لما حرمت لم يكن بالمدنية

من خمر العنب شيء ؛ فان للمدينة لم يكن فيها شجر العنب وانما كان
 عندهم النخل ، فكان خمر من التمر ، ولما حرمت الخمر أراقوا تلك
 الأشربة التي كانت من التمر وعلموا أن ذلك الشراب هو خمر محرم ،
 فلم ان لفظ الخمر لم يكن عندهم مخصوصاً بعصير العنب ، وسواء كان
 ذلك في لغتهم فتناول : أو كانوا عرفوا التعميم ببيان الرسول صلى الله
 عليه وسلم . فانه للمبين عن الله مراده ، فان الشارع يتصرف في اللغة
 تصرف أهل العرف ، يستعمل اللفظ تارة . فيها هو أعم من مضاه في
 اللغة ، وتارة فيها هو أخص .

وكذلك لفظ اليسر هو عند أكثر العلماء يتناول اللعب بالنرد
 والشطرنج ، ويتناول بيع الفرر التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم
 فان فيها معنى القمار الذي هو ميسر : إذ القمار مضاه ان يؤخذ مال
 الانسان وهو على مخاطرة هل يحصل له عوضه أو لا يحصل ؟ كالذي
 يشتري العبد الآبق والبعر الشارد وجبل الحبلية ، ونحو ذلك مما قد يحصل
 له وقد لا يحصل له . وعلى هذا فلفظ اليسر في كتاب الله تعالى يتناول هذا
 كله ، وما ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى
 عن بيع الفرر يتناول كل ما فيه مخاطرة ، كيبيع الثمار قبل بدو صلاحها
 وبيع الأجنة في البطون وغير ذلك .

ومن هذا الباب لفظ الربا . فانه يتناول كل ما نهى عنه من ربا

النساء وربا الفضل ؛ والقرض الذي يجسر منفعة وغير ذلك ، فالتص
متناول لهذا كله ؛ لكن يحتاج في معرفة دخول الأنواع والأعيان في
التص إلى ما يستدل به على ذلك ، وهذا الذي يسمى : تحقيق المناط .

وكذلك قوله تعالى : (يا أيها النبي ! إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن) ، وقوله : (وللطقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) ونحو
ذلك ، يعم بلفظه كل مطلقة ويدل على ان كل طلاق فهو رجعي ،
ولهذا قال أكثر العلماء بذلك ، وقالوا : لا يجوز للرجل ان يطلق
المرأة ثلاثاً ، ويدل أيضاً على ان الطلاق لا يقع إلا رجعياً وأن ما كان
باتناً فليس من الطلقات الثلاث ، فلا يكون الخلع من الطلقات الثلاث
كقول ابن عباس والشافعي في قول : وأحمد في المشهور منه ، لكن
بينهم نزاع : هل ذلك مشروط بان يخلو الخلع عن لفظ الطلاق
ونيته ، أو بالخلو عن لفظه فقط ؛ أو لا يشترط شيء من ذلك ؟ على
ثلاثة أقوال .

وكذلك قوله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) و (ذلك
كفارة أيمانكم) ، هو متناول لكل يمين من أيمان المسلمين . فمن
العلماء من قال : كل يمين من أيمان المسلمين ففيها كفارة كما دل عليه
الكتاب والسنة . ومنهم من قال : لا يتناول التص إلا الحلف باسم الله
وغير ذلك لا تعقد ولا شيء فيها . ومنهم من قال : بل

هي أيمان يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تدخل في النص ، ولا ريب ان النص يدل على القول الأول ، فن قال : ان النص لم يبين حكم جميع أيمان المسلمين كان هذا رأياً منه ، لم يكن هذا مدلول النص .

وكذلك الكلام في عامة مسائل النزاع بين المسلمين إذا طلب ما يفصل النزاع من نصوص الكتاب والسنة وجد ذلك ، ونين ان النصوص شاملة لعامة أحكام الأفعال . وكان الامام أحمد يقول : انه ما من مسألة يسأل عنها الا وقد تكلم الصحابة فيها أوفى نظيرها ، والصحابة كانوا يحتجون في عامة مسائلهم بالنصوص كما هو مشهور عنهم ، وكانوا يجتهدون رأيهم ويتكلمون بالرأي ويحتجون بالقبيل الصحيح أيضاً .

والقياس الصحيح نوعان :

أحدهما : ان يعلم أنه لا فارق بين الفرع والاصل إلا فرق غير مؤثر في الشرع . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح انه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم . وقد أجمع المسلمون على أن هذا الحكم ليس مختصاً بتلك الفأرة وذلك السمن ؛ فلماذا قال جماهير العلماء : إنه أي نجاسة وقعت في دهن من الأدهان كالفأرة التي تقع في الزيت وكالهر الذي يقع في السمن فحكمها حكم تلك الفأرة التي وقعت في السمن . ومن قال من

أهل الظاهر : ان هذا الحكم لا يكون إلا في فأرة وقعت في سمن
فقد أخطأ : فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص الحكم بتلك الصورة
لكن لما استفتى عنها أفتى فيها . والاستفتاء إذا وقع عن قضية معينة أو
نوع فأجاب المفتي عن ذلك خصه لكونه سئل عنه : لا لاختصاصه بالحكم .

ومثل هذا انه سئل عن رجل أحرم بالعمرة وعليه جبة مضمخة
بخلوق فقال : « ازرع عنك الحية واغسل عنك الخلوق » ، واصنع في
عمرتك ما كنت تصنع في حجك » ، فاجابه عن الحية ولو كان عليه قيص
أو نحوه كان الحكم كذلك بالاجماع .

والنوع الثاني من القياس :

ان ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجوداً في
غيره . فاذا قام دليل من الأدلة على ان الحكم متعلق بالمعنى المشترك
بين الأصل والفرع سوى بينهما ، وكان هذا قياساً صحيحاً .

فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم باحسان يستعملونهما ،
وهما من باب فهم مراد الشارع : فان الاستدلال بكلام الشارع
يتوقف على ان يعرف ثبوت اللفظ عنه وعلى ان يعرف مراده باللفظ
وإذا عرفنا مراده : فان علمنا انه حكم للمعنى المشترك لا لمعنى يخص

الاصل أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك ، وان علمنا انه قصد تخصيص الحكم بمورد النص منعنا القياس . كما أننا علمنا ان الحج خص به الكعبة ، وان الصيام الفرض خص به شهر رمضان ، وان الاستقبال خص به جهة الكعبة ، وان للفروض من الصلوات خص به الجنس ونحو ذلك ، فانه يتمتع هنا أن نقيس على النصوص غيره .

وإذا عين الشارع مكاناً أو زماناً للعبادة كعين الكعبة وشهر رمضان ؛ أو عين بعض الأقوال والأفعال كعين القراءة في الصلاة والركوع والسجود ، بسل وتعيين التكبير وأم القرآن ، فالحاق غير المنصوص به يشبه حال أهل اليمن الذين أسقطوا عين الأشهر الحرم ، وقالوا : المقصود أربعة أشهر من السنة فقال تعالى : (إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا ، يحلون عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله) . وقياس الحلال بالنص على الحرام بالنص من جنس قياس الذين قالوا : (إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا) ، وكذلك قياس للمشركين الذين قالوا للبيئة بالذكى ، وقالوا : أنا كلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله ؟ قال تعالى : (وان الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم ، وان أطمعهم انكم لمشركون) فهذه الأقيسة الفاسدة .

وكل قياس دل النص على فساد فهو فاسد ، وكل من الحق

منصوصاً بمنصوص يخالف حكمه فقياسه فاسد ، وكل من سوى بين
 شيئين أو فرق بين شيئين بغير الأوصاف المعتبرة في حكم الله ورسوله
 فقياسه فاسد لكن من القياس ما يعلم صحته ، ومنه ما يعلم فساد ، ومنه ما لم
 يتبين أمره . فن أبطل القياس مطلقاً فقوله باطل ، ومن استدل بالقياس
 المخالف للشرع فقوله باطل ، ومن استدل بقياس لم يقم الدليل على صحته
 فقد استدل بما لا يعلم صحته ، بمنزلة من استدل برواية رجل مجهول
 لا يعلم عدالته .

فالحجج الأثرية والنظرية تنقسم الى : ما يعلم صحته ، وإلى ما يعلم
 فساد ، وإلى ما هو موقوف حتى يقوم الدليل على أحدهما . ولفظ
 النص يراد به تارة الفاظ الكتاب والسنة سواء كان اللفظ دلالة
 قطعية أو ظاهرة ، وهذا هو المراد من قول من قال : النصوص تتناول
 أحكام أفعال المكلفين . ويراد بالنص مادلالته قطعية لا تحتمل التقيض كقوله
 (تلك عشرة كاملة) ، و (الله الذي أزل الكتاب بالحق والميزان) ،
 فالكتاب هو النص والميزان هو العدل .

والقياس الصحيح من باب العدل ؛ فانه تسوية بين المتماثلين
 وتفریق بين المختلفين ، ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص ،
 فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد ، ولا يوجد نص
 يخالف قياساً صحيحاً ، كما لا يوجد معقول صريح يخالف للمنقول الصحيح .

ومن كان متبحراً في الأدلة الشرعية أمكنه ان يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة . فثبت ان كل واحد من النص والقياس دل على هذا الحكم كما ذكرناه من الأمثلة ؛ فان القياس يدل على تحريم كل مسكر كما يدل النص على ذلك ؛ فان الله حرم الخمر لأنها توقع بيننا العداوة والبغضاء ، وتصدا عن ذكر الله وعن الصلاة كما دل القرآن على هذا المعنى ، وهذا للمعنى موجود في جميع الأشربة المسكرة ، لا فرق في ذلك بين شراب وشراب ، فالفرق بين الأنواع المشتركة من هذا الجنس تفريق بين التباثلين وخروج عن موجب القياس الصحيح ، كما هو خروج عن موجب النصوص ، وهم معترفون بان قولهم خلاف القياس ، لكن يقولون : معنا آثار توافقها اتباعها ويقولون : ان اسم الخمر لم يتناول كل مسكر . وغلطوا في فهم النص — وإن كانوا مجتهدين مثابين على اجتهادهم — ومعرفة عموم الأسماء للموجودة في النص وخصوصها من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله وقد قال تعالى : (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) .

والكلام في ترجيح نفاة القياس ومثبته بطول استقصاؤه ، لا تحمل هذه الورقة بسطه أكثر من هذا ، والله أعلم .

وقال :

فصل

العبادات للمأمور بها : كالإيمان الجامع وكشعبه مثل الصلاة والوضوء والاعتسال : والحج والصيام : والجهاد والقراءة والذكر : وغير ذلك ، لها ثلاثة أحوال ، وربما لم يشرع لها إلا حالان : لأن العبد إما أن يقتصر على الواجب فقط : وإما أن يأتي بالمستحب فيها ، وإما أن أن ينقص عن الواجب فيها . فالأول حال المقتصدین فيها وإن كان سابقاً في غيرها . والثاني حال السابق فيها . والثالث حال الظالم فيها .

والعبادة الكاملة تارة تكون ما أدى فيها الواجب ، وتارة ما أتى فيها بالمستحب . وبإزاء الكاملة الناقصة ، قد يعنى بالنقص نقص بعض واجباتها ، وقد يعنى به ترك بعض مستحباتها . فأما تفسير الكامل بما كمل بالمستحبات فهو غالب استعمال الفقهاء في الطهارة والصلاة وغير ذلك : فانهم يقولون : الوضوء ينقسم : إلى كامل ومجزئ . والفعل ينقسم إلى كامل ومجزئ . ويريدون بالمجزئ الاقتصار

على الواجب ، وبالكامل ما آتي فيه بالاستحباب في العدد والقدر والصفة ؛
وغير ذلك .

ولذلك استعملوا ما جاء في حديث ابن مسعود مرفوعاً : « إذا
قال في ركوعه : سبحان ربي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه .
وإذا قال في سجوده : سبحان ربي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده ،
وذلك أدناه » ، فقالوا : أدنى الكمال ثلاث تسيحات ، يضمن : أدنى
الكمال للمسنون . وقالوا : أقل الوتر ركعة وأدنى الكمال ثلاث ، ففعلوا
للكمال أدنى وأعلى ، وكلاهما في الكمال للمسنون لا المفروض .

ثم يختلفون في حرف النفي الداخل على للمسيات الشرعية ، كقوله :
« لا قراءة إلا بأَم الكتاب » ، « ولا صيام لمن لم يبيت الصيام من
الليل » ، « ولا صلاة لمن لا وضوء له » ، « ولا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله عليه » ، فأكثرهم يقولون : هو لنفي الفعل ، فلا يحزري
مع هذا النفي . ومنهم من يقول : هو لنفي الكمال . يريدون نفي
الكمال للمسنون .

وأما تفسيره بما كمل بالواجب فهو في عرف الشارع ، لكن الموجود
فيه كثيراً لفظ التام ، كقوله : (وآتوا الحج والعمرة لله) ، والمراد
بالإتمام الواجب الإتمام بالواجبات ، وكذلك قوله : (ثم آتوا الصيام

إلى الليل) ، وقوله : « لا تتم صلاة عبد حتى يضع الطهور مواضعه » الحديث . وقوله : « فما انتقصت من هذا فقد انتقصت من صلاتك » ، ويمكن ان يقال في اتمام الحج والصيام ونحو ذلك : هو أمر مطلق بالانعام واجبه ومستحبه ، فما كان واجباً فالأمر به إيجاب وما كان مستحباً فالأمر به استحباب وجاء لفظ التام في قوله : « فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه » ، وقوله : « أقيموا صفوفكم فان إقامة الصف من تمام الصلاة » ، وروي « من إقامة الصلاة » .

والنقص بازاء التام والكمال كقوله : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج » ، فالجمهور يقولون : هو نقص الواجبات : لأن الخداج هو الناقص في أعضائه وأركانه . وآخرون يقولون : هو الناقص من كماله المستحب : فان النقص يستعمل في نقص الاستحباب كثيراً كما تقدم في تقسيم الفقهاء الطهارة إلى كامل وعجزى ليس بكامل ، وما ليس بكامل فهو ناقص . وقوله : « فقد تم ركوعه وسجوده وذلك أدناه » ، وما لم يتم فهو ناقص وإن كان مجزئاً .

ثم النقص عن الواجب نوعان : نوع يبطل العبادة كنقص أركان الطهارة والصلاة والحج . ونقص لا يبطلها ، كنقص واجبات الحج التي ليست بأركان : ونقص واجبات الصلاة إذا تركها سهواً على المشهور عند أحمد ، ونقص الواجبات التي يسميه أبو حنيفة فيها مسيئاً ولا تبطل

صلاته كقراءة الفاتحة ونحوها .

وبهذا تزول الشبهة في « مسائل الاسماء والاحكام » وهي مسألة
الايمان وخلاف المرجئة والحوارج ؛ فان الايمان وان كان اسما لدين
الله الذي أكمله بقوله : (اليوم أكملت لكم دينكم) . وهو اسم
لطاعة الله وللبر وللعمل الصالح ، وهو جميع ما أمر الله به ، فهذا هو
الايمان الكامل التام ؛ وكما له نوعان : كمال المقرين وهو الكمال بالستح .
وكمال المقتصدين وهو الكمال بالواجب فقط .

وإذا قلنا في مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، و « لا
إيمان لمن لا أمانة له » ، وقوله : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله
وجلت قلوبهم) الآية ، وقوله : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) ،
وقوله : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية ،
إلى قوله : (أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) ، إذا قال القائل
في مثل هذا : ليس بمؤمن كامل الايمان ؛ أو نفى عنه كمال الايمان لا
أصله ؛ فالمراد به كمال الايمان الواجب ليس بكامل الايمان المستحب .
كمن ترك رمي الجمار أو ارتكب محظورات الاحرام غير الوطئ . ليس
هذا مثل قولنا : غسل كامل ووضوء كامل ، وأن المجزي منه ليس

بكامل ذلك نفي الكمال المستحب .

وكذا للؤمن المطلق هو للؤدي للإيمان الواجب ، ولا يلزم من كون إيمانه ناقصاً عن الواجب أن يكون باطلاً حابطاً ، كما في الحج ، ولا أن يكون معه الإيمان الكامل كما تقوله المرجئة ، ولا أن يقال : ولو أدى الواجب لم يكن إيمانه كاملاً ، فإن الكمال المنفي هنا الكمال المستحب .

فهذا فرقان يزيل الشبهة في هذا المقام ويقرر النصوص كما جاءت ، وكذلك قوله : « من غشنا فليس منا » ، ونحو ذلك ، لا يجوز أن يقال فيه : ليس من خيارنا كما تقوله المرجئة ، ولا أن يقال : صار من غير المسلمين فيكون كافراً كما تقوله الخوارج ، بل الصواب أن هذا الاسم المضمّر ينصرف إطلاقه إلى المؤمنين الإيمان الواجب الذي به يستحقون الثواب بلا عقاب ، ولهم الموالاة المطلقة والحبة المطلقة ، وإن كان لبعضهم درجات في ذلك بما فعله من المستحب ، فإذا غشهم لم يكن منهم حقيقة : لنقص إيمانه الواجب الذي به يستحقون الثواب المطلق بلا عقاب ، ولا يجب أن يكون من غيرهم مطلقاً ، بل معه من الإيمان ما يستحق به مشاركتهم في بعض الثواب ، ومعه من الكثرة ما يستحق به العقاب ، كما يقول من استأجر قوماً ليعملوا عملاً ؛ فعمل بعضهم بعض الوقت فعند التوفية يصلح أن يقال : هذا ليس منا ، فلا يستحق

الأجر الكامل ، وإن استحق بعضه .

وقد بسطت القول في هذه المسألة في غير هذا الموضع . وينت
ارتباطها بقاعدة كبيرة في ان الشخص الواحد أو العمل الواحد يكون
مأموراً به من وجه منهياً عنه من وجه ، وأن هذا هو مذهب أهل
السنة والجماعة ؛ خلافا للخوارج والمعتزلة ؛ وقد وافقهم طائفة من أهل
الاثبات : متكلمهم وفقائهم : من أصحابنا وغيرهم ؛ في مسألة العمل
الواحد في أصول الفقه ، فقالوا : لا يجوز أن يكون مأموراً به منهياً
عنه . وإن كانوا مخالفين لهم في مسألة الشخص الواحد في أصول
الدين ، ولا ريب أن إحدى الروايتين عن أحمد أن هذا العمل لا
يجزئ ، وهي مسألة الصلاة في الدار المنصوبة ، وفي الرواية الأخرى
يجزئ ، كقول أكثر الفقهاء ، لكن من أصحابنا من جعلها عقلية ورأى
أنه لا يتمتع ذلك عقلاً ، وهو قول أكثر المعتزلة وكثير من الأشعرية كابن
الباقلاني وابن الخطيب .

فالكلام في مقامين : في الامكان العقلي ؛ وفي الاجزاء الشرعي .

والناس فيها على أربعة أقوال :

• منهم من يقول : يتمتع عقلاً وبطل شرعاً . وهو قول طائفة من

متكلمي أصحابنا وفقهائهم .

ومنهم من يقول : يجوز عقلا لكن المانع سمعي . وهذا قد يقوله أيضا من لا يرى الاجزاء من أصحابنا ومن وافقهم ، وهو أشبه عندي بقول أحمد ؛ فإن أصوله تقتضي أنه يجوز ورود التبعيد بذلك كله ، وهذا هو النبي يشبه أصول أهل السنة وأئمة الفقه .

ومنهم من يجوز عقلا وسمعا كأكثر الفقهاء .

ومنهم من يمنعه عقلا لكن يقول : ورد سمعا ، وهذا قول ابن الباقلاني وأبي الحسن وابن الخطيب ، زعموا أن العقل يمنع كون الفعل الواحد مأموراً به منهيأ عنه ، ولكن لما دل السمع : إما الاجماع أو غيره على عدم وجوب القضاء قالوا : حصل الاجزاء ضده لا به . وهذا القول عندي أفسد الأقوال .

والصواب : أن ذلك ممكن في العقل ، فأما الوقوع السمعي فيرجع فيه إلى دليله ، وذلك أن كون الفعل الواحد مجبراً مكروهاً ، مرضياً مسخوطاً ، مأموراً به منهيأ عنه ؛ مقتضياً للحمد والثواب والنم والعقاب ، ليس هو من الصفات اللازمة كالأسود والأبيض ؛ وللتحرك والساكن ، والحى والميت ؛ وإن كان في هذه الصفات كلام أيضاً . وإنما هو من

الصفات التي فيها إضافة متعدية إلى الغير ، مثل كون الفعل نافعاً وضاراً
ومحبوباً ومكروهاً ، والنافع هو الجالب للذة ؛ والضرار هو الجالب للألم ،
وكذلك المحبوب هو الذي فيه فرح ولذة للمحب مثلاً ؛ والمكروه هو
الذي فيه ألم للكاره ؛ ولهذا كان الحسن والقبح العقلي معناه للثمنعة
والمضرة ، والأمر والنهي يعودان إلى المطلوب والمكروه ؛ فهذه صفة
في الفعل متعلقة بالفاعل أو غيره ، وهذه صفة في الفعل متعلقة
بالآمر الناهي .

ولهذا قلت غير مرة : إن حسن الفعل يحصل من نفسه تارة
ومن الأمر تارة ومن مجموعها تارة . والمعتزلة ومن وافقهم من الفقهاء
أصحابنا وغيرهم الذين يمتنعون النسخ قبل التمكن من الفعل لا يثبتون
إلا الأول ، والأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أصحابنا وغيرهم الذين
لا يثبتون للفعل صفة إلا إضافة لتعلق الخطاب به لا يثبتون إلا الثاني .
والصواب إثبات الأمرين . وقدر زائد يحصل للفعل من جنس تعلق
الخطاب غير تعلق الخطاب ، ويحصل للفعل بعد الحكم ، فالخطاب مظهر
تارة ، ومؤثر تارة ، وجامع بين الأمرين تارة . وبسط هذا له
موضع آخر .

وإذا كان كذلك فنحن نعقل ونجد أن الفعل الواحد من الشخص
أو من غيره يجلب له منفعة ومضرة معا ، والرجل يكون له عدوان

يقتل أحدها صاحبه ، فيسر من حيث علم عدو ، وبسوء من حيث غلب عدو . ويكون له صديقان يعزل أحدهما صاحبه فيسوء من حيث انزال الصديق ، ويسر من حيث تولي صديق . وأكثر أمور الدنيا من هذا ؛ فإن المصلحة المحضة نادرة ، فأكثر الحوادث فيها ما يسوء ويسر ، فيشتمل الفعل على ما ينفع ويحب ويراد ويطلب ؛ وعلى ما يضر ويبغض ويكره ويدفع . وكذلك الأمر يأمر بتحصيل النافع وينهى عن تحصيل الضار ، فيأمر بالصلاة المشتملة على المنفعة وينهى عن الغضب المشتمل على المضرة .

فاذا قالوا : للمتعم أن يأمره بفعل واحد من وجه واحد فيقول : صل هنا ولا تصل هنا ؛ فإن هذا جمع بين التقيضين والجمع بين التقيضين ممتنع ؛ لأنه جمع بين النفي والاثبات ، فقد يقال لهم : الجمع بين التقيضين ممتنع في الخبر ، فاذا قلت : صلى زيد هنا لم يصل هنا امتنع ذلك ؛ لأن الصلاة هنا إما أن تكون وإما أن لا تكون ، وكونها هو عنها وما يتبعه من الصفات اللازمة التي ليس فيها نسبة وإضافة وتعلق ، فأما الجمع بينها في الإرادة والكراهة والطلب والدفع والمحبة والبغضة والمنفعة والمضرة فهذا لا يمتنع ؛ فإن وجود الشيء قد يكون مراداً ويكون عدمه مراداً أيضاً ؛ إذا كان في كل منها منفعة للمريد ، ويكون أيضاً وجوده أو عدمه مراداً مكروهاً ، بحيث يلتذ العبد ويتألم بوجوده وبعدمه ، كما قيل :

الشيب كره وكره أن يفارقه

فأعجب لشيء على البغضاء محبوب

فهو يكره الشيب ويغضه لما فيه من زوال الشباب النافع ووجود
المشيب الضار ، وهو يحبه أيضاً ويكره عدمه لما فيه من وجود الحياة
وفي عدمه من القناء .

وهذه حال ما اجتمع فيه مصلحة ومفسدة من جميع الأمور ،
لكن التحقيق أن الفعل المعين كالصلاة في الدار المعينة لا يؤمر بينها
وينهى عن عينا ؛ لأنه تكليف مالا يطاق ، فانه تكليف للفاعل أن
يجمع بين وجود الفعل المعين وعدمه ، وإنما يؤمر بها من حيث هي
مطلقة وينهى عن الكون في البقعة ، فيكون مورد الأمر غير مورد
التهي ولكن تلازما في المعين ، والعبد هو الذي جمع بين الأمر به
والتهي عنه ، لا أن الشارع أمره بالجمع بينها ، فأمره بصلاة مطلقة ونهاه
عن كون مطلق . وأما المعين فالشارع لا يأمر به ولا ينهى عنه كما في
سائر المعينات ، وهذا أصل مطرد في جميع ما أمر الله به من اللطقات
بل في كل أمر ؛ فانه إذا أمر بعبادة مطلقة كقوله : (فتحرير
رقبة) أو بإطعام ستين مسكيناً ؛ أو صيام شهرين متتابعين ، أو بصلاة
في مكان أو غير ذلك ، فان العبد لا يمكنه الامتثال إلا باعتناق رقة
معينة وإطعام طعام معين لمساكين معينين ، وصيام أيام معينة ، وصلاة

معينة في مكان معين ، فالعين في جميع المأمورات المطلقة ليس مأموراً
بمعينه ، وإنما للمأمور به مطلق والمطلق يحصل بالعين .

فالعين فيه شيان : خصوص عينه والحقيقة المطلقة ، فالحقيقة المطلقة
هي الواجبة وأما خصوص العين فليس واجباً ولا مأموراً به ، وإنما
هو أحد الأعيان التي يحصل بها المطلق ؛ بنزلة الطريق الى مكة ، ولا
قصد للآمر في خصوص التعيين .

وهذا الكلام مذكور في مسألة الواجب على التخيير ، والواجب
للمطلق ، والواجب للعين . والفرق بينها : أن الواجب التخيير قد أمر
فيه بأحد أشياء محصورة ، والمطلق لم يؤمر فيه بأحد أشياء محصورة ؛
وإنما أمر بالمطلق . ولهذا اختلف في الواجب التخيير فيه : هل الواجب
هو القدر المشترك كالواجب للمطلق ؟ أو الواجب هو المشترك والمميز
أيضاً على التخيير ؟ فيه وجهان ، وللمشترك هو كونه أحدها ، فعلى هذا
ما يتميز به أحدها عن الآخر لا يثاب عليه ثواب الواجب ، بخلاف ما اذا
قلل التميز واجب أيضاً على البديل ، وأما المطلق فلم يتعرض فيه
للأعيان المتميزة بقصد . لكنه من ضرورة الواقع ، فهو من باب ما لا يتم
الواجب إلا به ، وهو وإن قيل : هو واجب فهو واجب في الفعل
وهو مخير فيه ، فاخياره لاحدى العينين لا يجعله واجباً عيناً ، فتبين
بذلك أن تعيين عين الفعل وعين المكان ليس مأموراً به ، فاذا نهي

عن الكون فيه لم يكن هذا النهي عنه قد أمر به ؛ إذ للأمر به مطلق وهذا المعين ليس من لوازم الأمر به . وإنما يحصل به الامثال كما يحصل بغيره .

فان قيل : إن لم يكن مأموراً به فلا بد أن يباح الامثال به والجمع بين النهي والاباحة جمع بين التقيضين ، قيل : ولا يجب أن يباح الامثال به بل يكفي أن لا ينهى عن الامثال به ، فإما به يؤدي الواجب لا يفتقر الى ايجاب ولا الى اباحة ، بل يكفي أن لا يكون منهيّاً عن الامثال به ، فاذا ناه عن الامثال به امتنع أن يكون للأمر به داخل فيه من غير معصية . فهذا أربعة أقسام :

أن يكون ما به يمثل واجباً كإيجاب صيام شهر رمضان بالامساك فيه عن الواجب .

وأن يكون مباحاً كحصول الكفارة ؛ فإنه قد أيسر له نوع كل منها ، وكما لو قال : أطعم زبداً أو عمراً .

وأن لا يكون منهيّاً عنه كالصيام المطلق والعق للطلق ، فالعين ليس منهيّاً عنه ولا مباحاً بخطاب بعينه اذ لا يحتاج الى ذلك .

والرابع أن يكون منهيّاً عنه ؛ كالنهي عن الأضاحي للمعية وإعتاق

الكافر ؛ فإذا صلى في مكان مباح كان ممثلاً لآتيانه بالواجب بمعين
ليس منهياً عنه ، وإذا صلى في المنصوب فقد يقال : إنما نهي عن جنس
الكون فيه لا عن خصوص الصلاة فيه ، فقد أدى الواجب بما لم ينه
عن الامتثال به ، لكن نهي عن جنس فعله ، فيه اجتمع في الفعل
المعين ما أمر به من الصلاة المطلقة وما نهي عنه من الكون المطلق ،
فهو مطيع عاص . ولا نقول : إن الفعل المعين مأمور به منهي عنه
لكن اجتمع فيه المأمور به والنهي عنه ، كما لو صلى ملابساً لمصية من
حل منصوب .

وقد يقال : بل هو منهي عن الامتثال به كما هو منهي عن
الامتثال بالصلاة في المكان النجس والثوب النجس ؛ لأن المكان
شرط في الصلاة والمهي عن الجنس نهي عن أنواعه ، فيكون منهياً عن
بعض هذه الصلاة ، بخلاف المهي عنه إذا كان منفصلاً عن أعضائها
كالثوب المحمول فالحمل ليس من الصلاة . فهذا حل نظر الفقهاء وهو
حل للاجتهاد ، لا أن عين هذه الأكوام هي مأمور بها ومنهي عنها
فإن هذا باطل قطعاً ، بل عينها وإن كانت منهياً عنها فهي مشتملة
على المأمور به ، وليس ما اشتمل على المأمور به المطلق يكون
مأموراً به .

ثم يقال : ولو نهي عن الامتثال على وجه معين مثل أن يقال :

صل ولا تصل في هذه البقعة ، وخط هذا الثوب ولا تخطه في هذا البيت ، فإذا صلى فيه وخط فيه فلا ريب أنه لم يأت بالأمر به كما أمر ، لكن هل يقال : أتى ببعض للأمر به أو بأصله دون وصفه ؟ وهو مطلق الصلاة والحياطة دون وصفه ، أو مع منهي عنه بحيث يثاب على ذلك الفعل وإن لم يسقط الواجب ، أو عوقب على المعصية ؟ قد تقدم القول في ذلك ، وينت أن الأمر كذلك ، وهي تشبه مسألة صوم يوم العيد ونحوه مما يقول أبو حنيفة فيه بعدم الفساد .

وأن الاجزاء والاثابة يجتمعان ويفترقان ، فالاجزاء رادة النعمة من عهدة الأمر ، وهو السلامة من ذم الرب أو عقابه . والثواب الجزاء على الطاعة . وليس الثواب من مقتضيات مجرد الامثال بخلاف الاجزاء ، فإن الأمر يقتضي اجزاء المأمور به لكن هما مجتمعان في الشرع ، إذ قد استقر فيه أن المطيع مثاب والعاصي معاقب . وقد يفترقان فيكون الفعل مجزئاً لا ثواب فيه إذا قارنه من المعصية ما يقابل الثواب ، كما قيل : « رب صائم حظه من صيامه العطش ، ورب قائم حظه من قيامه السهر » فان قول الزور والعمل به في الصيام أوجب إثماً يقابل ثواب الصوم ، وقد اشتمل الصوم على الامثال للمأمور به والعمل المنهي عنه فبرئت النعمة للامثال ووقع الحرمان للمعصية . وقد يكون مثاباً عليه غير مجزئ إذا فعله ناقصاً عن شرائط والأركان ، فيثاب على ما فعل ولا تبرأ النعمة إلا بفعله كاملاً .

وهذا تحرير جيد ، أن فعل للمأمور به يوجب البراءة ، فإن قارنه معصية بقدره تخل بالمقصود قابل الثواب ، وإن نقص للمأمور به أئيب ولم تحصل البراءة التامة ، فاما أن يعاد ؛ وإما أن يجبر ؛ وإما أن يأتى .

فتبر هذا الأصل ! فإن للمأمور به مثل المحبوب المطلوب ، إذا لم يحصل تاماً لم يكن المأمور برئاً من العهدة ، فنقصه إما أن يجبر بنفسه أو يبدل ، أو بعادة الفعل كاملاً إذا كان مرتبطاً ، وإما أن يبقى في العهدة كركوب التهي عنه .

فالأول : مثل من أخرج الزكاة ناقصاً ؛ فانه يخرج التام .

والثاني : مثل من ترك واجبات الحج ؛ فانه يجبر بالنم ؛ ومن ترك واجبات الصلاة المجبورة بالسجود .

والثالث : مثل من ضحى بجميعه أو اعتق معيماً أو صلى بلا طهارة .

والرابع : مثل من فوت الجمعة والجهاد المتعين .

وإذا حصل مقارنا لمحذور يضاد بعض أجزائه لم يكن قد حصل كلوطىء فى الاحرام فانه يفسده ، وإن لم يضاد بعض الأجزاء يكون

قد اجتمع للأمر والمحذور ، كفعل محظورات الاحرام فيه او فعل قول الزور والعمل به في الصيام ، فهذه ثلاثة أقسام في المحذور كالأمر ؛ إذ للأمر به إذا تركه يستدرك تارة بالجبران والتكليف ؛ وتارة بالاعادة ؛ وتارة لا يستدرك بحال .

والمحذور كالأمر إما أن يوجب فساداً فيكون فيه الاعادة ؛ أو لا يستدرك . وإما أن يوجب نقصه مع الاجزاء فيجبر ، أو لا يجبر وإما أن يوجب إثماً فيه يقابل ثوابه . فالأول كفساد الحج . والثاني كفساد الجمعة ؛ والثالث كالحج مع محظوراته ، والرابع كالصلاة مع مرور المصلي أمامه ، والخامس كالصوم مع قول الزور والعمل به .

فهذه المسائل مسألة الفعل الواحد والفاعل الواحد والعين الواحدة هل يجتمع فيه أن يكون محموداً منموماً ؛ مريضاً مسخوطاً ؛ محبوباً مبغضاً ؛ مناباً معاقباً ؛ متلذذاً متألماً ؛ يشبه بعضها بعضاً ؛ والاجتماع ممكن من وجهين ، لكن من وجه واحد متعذر ، وقد قال تعالى : (يسألونك عن الخمر والميسر ؟ قل : فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها) .

فصل

قد كتبت فيما قبل هذا مسمى العلم الشرعي وأنه ينقسم الى :
ما أخبر به الشارع أو عرف بخبره ، وإلى ما أمر به الشارع .

والذي أخبر به ينقسم : الى ما دل على علمه بالعقل : وإلى
ما ليس كذلك .

والذي أمر به : إما ان يكون مستفاداً بالعقل : او مستفاداً
بالشرع ، وإما أن يكون مقصوداً للشارع : أو لازماً للمقصد .

وكذلك اسم الشريعة والشرع والشرعة فانه ينتظم كلا شرعه الله
من العقائد والأعمال ، وقد صنف الشيخ ابو بكر الآجري « كتاب
الشريعة » ، وصنف الشيخ ابو عبد الله ابن بطة « كتاب الابانة عن
شرعية الفرقة الناجية » وغير ذلك . وإنما مقصود هؤلاء الأئمة في السنة
باسم الشريعة : العقائد التي يعتقدونها أهل السنة من الايمان ، مثل
اعتقادهم ان الايمان قول وعمل ، وأن الله موصوف بما وصف به نفسه
وصفه به رسوله ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الله خالق

كل شيء ، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قدير . وأنهم لا يكفرون أهل القبلة بمجرد الذنوب ، ويؤمنون بالشفاعة لأهل الكبائر ، ونحو ذلك من عقود أهل السنة ، فسموا أصول اعتقادهم بشريعتهم ، وفرقوا بين شريعتهم وشرعة غيرهم .

وهذه العقائد التي يسميها هؤلاء الشريعة هي التي يسمى غيرهم عامتها « العقليات » و « علم الكلام » أو يسميها الجميع « أصول الدين » ويسميها بعضهم « الفقه الأكبر » وهذا نظير تسمية سائر المصنفين في هذا الباب « كتاب السنة » كالسنة لمبد الله بن أحمد والحلال والطبراني والسنة للجعفي والآثرم ، ولخلق كثير صنفوا في هذه الأبواب ، وسموا ذلك كتب السنة ليميزوا بين عقيدة أهل السنة وعقيدة أهل البدعة .

فالسنة كالشريعة هي : ما سنه الرسول وما شرعه ، فقد يراد به ما سنه وشرعه من العقائد ، وقد يراد به ما سنه وشرعه من العمل ، وقد يراد به كلاهما . فلفظ السنة يقع على معان كلفظ الشرعة ؛ ولهذا قال ابن عباس وغيره في قوله : (شرعة ومنهاج) : سنة وسبيل . ففسروا الشرعة بالسنة والمهاج بالسبيل .

واسم « السنة » و « الشرعة » قد يكون في العقائد والأقوال ؛ وقد يكون في المقاصد والأفعال . فالأولى في طريقة العلم والكلام ،

والثانية في طريقة الحال والسامع ، وقد تكون في طريقة العبادات الظاهرة والسياسات السلطانية . فالتكلمة جعلوا بازاء الشرعيات العقلية او الكلاميات ، والمتصوفة جعلوا بازائها النوقيات والحقائق ، والمتفلسفة جعلوا بازاء الشريعة الفلسفة ، والملوك جعلوا بازاء الشريعة السياسة . وأما الفقهاء والعامة فيخرجون عما هو عندم الشريعة الى بعض هذه الأمور ، او يحملون بازائها العادة أو المذهب أو الرأي .

والتحقيق : أن الشريعة التي بعث الله بها محمداً صلى الله عليه وسلم جامعة لمصالح الدنيا والآخرة ، وهذه الأشياء ما خالف الشريعة منها فهو باطل ، وما وافقها منها فهو حق ؛ لكن قد يغير أيضا لفظ الشريعة عند أكثر الناس ، فالملوك والعامة عندم ان الشرع والشريعة اسم لحكم الحاكم ، ومعلوم ان القضاء فرع من فروع الشريعة ، وإلا فالشريعة جامعة لكل ولاية وعمل فيه صلاح الدين والدنيا ، والشريعة إنما هي كتاب الله وسنة رسوله ؛ وما كان عليه سلف الأمة في العقائد والأحوال والعبادات والأعمال ؛ والسياسات والأحكام ؛ والولايات والعطيات .

ثم هي مستعملة في كلام الناس على ثلاثة أنحاء : شرع منزل ، وهو : ما شرعه الله ورسوله . وشرع متأول ، وهو : ما ساغ فيه الاجتهاد . وشرع مبدل ، وهو : ما كان من الكذب والفجور الذي يفعله المبطلون بظاهر من الشرع ؛ او البدع ؛ او الضلال الذي يضيفه

الضالون إلى الشرع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبما ذكرته في مسمى الشريعة والحكم الشرعي والعلم الشرعي
يتبين أنه ليس للانسان أن يخرج عن الشريعة في شيء من أموره ،
بل كلما يصلح له فهو في الشرع من أصوله وفروعه وأحواله وأعماله
وسياسته ومعاملته وغير ذلك ، والحمد لله رب العالمين .

وسبب ذلك أن الشريعة هي طاعة الله ورسوله وأولى الأمر
منا ، وقد قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ، وقد أوجب طاعته وطاعة رسوله في
آي كثير من القرآن ، وحرم معصيته ومعصية رسوله ، ووعد برضوانه
ومغفرته ورحمته وجنته على طاعته وطاعة رسوله ، وأوعد بضد ذلك
على معصيته ومعصية رسوله ، فعلى كل أحد من عالم أو أمير أو عابد
أو معامل أن بطيع الله ورسوله فيما هو قائم به من علم أو حكم ، أو
أمر أو نهي أو عمل أو عبادة أو غير ذلك .

وحقيقة الشريعة : اتباع الرسل والنحول تحت طاعتهم ، كما أن
الخروج عنها خروج عن طاعة الرسل ، وطاعة الرسل هي دين الله
الذي أمر بالقتال عليه ، فقال : (وَقَاتِلُوا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ

كله لله) ، فانه قد قال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ، والطاعة له دين له . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أطاعني فقد أطاع الله » . ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصاني فقد عصا الله ومن عصى أميري فقد عصاني ، والأمراء والعلماء لهم مواضع تجب طاعتهم فيها ، وعليهم هم أبضاً أن بطيعوا الله والرسول فيما يأمرون . فعلى كل من الرعاة والرعية والرؤوس والرؤوسين أن يطيع كل منهم الله ورسوله في حاله ، ويلتزم شريعة الله التي شرعها له .

وهذه جملة تفصيلها يطول ، غلط فيها صنفان من الناس .

صنف سوغوا لنفوسهم الخروج عن شريعة الله ورسوله وطاعة الله ورسوله ؛ لظنهم قصور الشريعة عن تمام مصالحهم جهلاً منهم ؛ أو جهلاً وهوى ؛ أو هوى محضاً .

وصنف قصرُوا في معرفة قدر الشريعة فضيقوها حتى توهموا هم والناس أنه لا يمكن العمل بها ، وأصل ذلك الجهل بمسمى الشريعة ومعرفة قدرها وسعتها ، والله أعلم .

ومن العلماء والعامّة من يرى أن اسم الشريعة والشرع لا يقال إلا للأعمال التي يسمى علمها علم الفقه ، ويفرقون بين العقائد والشرائع أو الحقائق والشرائع ، فهذا الاصطلاح مخالف لذلك . وأما قوله (ثم جعلناك على

شرعية من الأمر) : فلما أن يحمل . (١)

وكذلك الأحكام الشرعية قد يراد بها ما أخبر بها الشارع بناء على أن الأحكام صفات للفعل ؛ وأن الشارع بينها وكشفها . ومنها ما يعلم بالعقل ضرورة أو نظرا ؛ ومنها ما يعلم بها ، ويسمى الجميع أحكاما شرعية ، أو تخص الأحكام الشرعية بما لم يستفد إلا من الشارع ، وهذا اصطلاح المعتزلة وغيرهم من المتكلمين والفقهاء من أصحابنا وغيرهم . وقد يراد بها ما أثبتها الشارع وآتى بها ولم تكن ثابتة بدونه بناء على أن الفعل حكم له في نفسها ، وإنما الحكم ما آتى به الشارع ، وهذا قول الأشعرية ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم . ثم قد يقال : الحكم هو خطاب الشارع وهو الإيجاب والتحریم منه ؛ وقد يقال : هو مقتضى الخطاب وموجبه وهو الوجوب والحزمة مثلا . وقد يقال : المتعلق الذي بين الخطاب والفعل .

والصحيح ان اسم الحكم الشرعي ينطبق على هذه الثلاثة ، وقد يقال : بل الحكم الشرعي يقال : على ما أخبر به وعلى ما جاء به من الخطاب ومقتضاه ، وهذا كما قلناه في العلم الشرعي ، فتدبر هذه الأصول الثلاثة : العلم الشرعي ، والحكم الشرعي ، والشرعة والله أعلم .

(١) يابض بالأصل .

فهرس المجلد التاسع عشر

الصفحة	الموضوع
٩٠ - ٥	« وقال فصل الكتاب والسنة والاجماع وبازائه لقوم آخرين النامات والاسرائيليات والحكايات »
٨ - ٥	الكتاب والسنة والاجماع واجبة الاتباع لانها حق لا باطل فيه بخلاف غيرها ، ايضاح ذلك
٩ - ٦٥	« ايجماع الدلالة في عموم الرسالة للتقليين »
٩ ، ١٠	الايمان بعموم رسالة محمد واجب على كل انسان
١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٣٢	طوائف المسلمين وجمهور الكفار والمشركين من الامم يقرن بوجود الجن ، حججهم ، من أنكر وجودهم
١٠	الجن أحياء عقلاء لهم ارادة وفعل ، خلافا لبعض الملاحدة
١٠ ، ١١	من المتواترات عند الامم ، ومن المتواترات عند أهل الحديث
١١	الحكمة في الامر في القرآن بسؤال أهل الكتاب عن أشياء
١٢	من أثبت وجود الجن وأنكر دخولها في بدن المصروع ، سبب هذا التفريق
١٢	(كالذي يتخبطه الشيطان من المس)
١٣	ما يجوز من الرقى ، وحكمة النهي عما لا يعلم أنه شرك من الطلاس ونحوها
١٤	في كل أمة جاهلية قد تكون أعظم من جاهلية العرب

الموضوع	الصفحة
الآيات خطاب للثقلين ، وليس شيء منها مختصا بالسبب المعين بالاجماع .	١٤
هل تختص الآية بتنوع السبب أو يعين السبب	١٤
تنقيح المناط ، ومعناه ، والخلاف في بعض فروعه	١٤ - ١٧
هل يشترط في وجوب الكفارة أن يكون الواطئ قد أفسد صومها صحيحا .	١٥
تخريج المناط ، وسبب كثرة الغلط فيه	١٧ ، ١٨
دعوة الرسول شاملة للثقلين ، لم يخص الشارح العرب بحكم من الاحكام : كعدم الاسترقاق ، وأخذ الجزية ، وتحريم ما استحبثوه من الاطعمة ، رأى عمر	١٨ - ٣٠
ممن تؤخذ الجزية ، تفسير أول سورة براءة ، وقوله : أمرت أن أقاتل الناس ، و حديث بريئة	١٩ - ٢٢
الحكمة في تحريم لحوم السباع والدم ولحم الخنزير (ويحرم عليهم الخبائث)	٢٤ ، ٢٥
الدم المغفوع عنه ، وريق الكلب على الصيد ، والفرق بينه وبين ولوغه في الماء .	٢٤ ، ٢٥
لا يقدم في الإمامة بالنسب ، التقديم فيها ، اعتبار النسب في سبب أهل الكتاب	٢٦ ، ٢٧
الشارح علق الاحكام الشرعية بالصفات المؤثرة فيما يحبه الله ورسوله وفيما يبغضه	٢٧
الكفارة في النكاح ، وما هي ؟ وهل غير العرب أكفاء لهم ؟	٢٨ ، ٢٩
جنس العرب خير من غيرهم ، وجنس قريش خير من غيرهم ، وجنس بني هاشم خير من غيرهم ، ولا يلزم ذلك في كل فرد	٢٩ ، ٣٠
الإمامة في قريش مع الامكان ، حكمة تخصيصهم	٣٠
حكمة تحريم الصدقة على النبي وعلى أهل بيته ، ما له ولقربائه من الخمس .	٣٠ ، ٣١
مصرف الفيء والخمس ، ومن يعطى سهم ذى القربى بعد موت النبي ، وهل ما يعطونه مقدر بالشرع	٣١
ليس عند من أنكر الجن من جهال الفلاسفة والاطباء ونحوهم حجة على النفي	٣٢

- ٣٣ ، ٣٥ - ٣٨ دلالة القرآن على وجود الجن وشمول الرسالة لهم (واذا صرفنا) الايات (قل أوحى) الايات
- ٣٣ - ٣٥ (وأنه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن) (ربنا استمتع) الايات
- ٣٤ من الشياطين من يختار الكفر والشرك والمعاصي ويلتذ بالشكر .
- ٣٤ (فبعتك لاغوينهم أجمعين) ونحوها
- ٣٤ اذا فسدت فطرة الانسان اشتهى ما يضره والتذ به
- ٣٤ ، ٣٥ لا تقضى الشياطين اغراض أهل العزائم الا بالتقرب اليها بالكفر والشكر .
- ٣٥ ، ٣٨ هل جاءت الجن الى الرسول بعد سماعهم للقرآن في قوله (واذا صرفنا)
- ٣٥ - ٣٧ النهى عن الاستنجاء بالروث والعظم يدل على أنه ينهى عن الاستنجاء بما يفسد طعام الانس وطعام دوابهم
- ٣٨ عذر ابن عباس في انكاره أن يكون الرسول رأى الجن أو خاطبهم
- ٣٨ ، ٣٩ كافر الجن مصتب بالاجماع والخلاف في مؤمنهم
- ٣٩ فصل يجب أن يستعمل مع الجن ما يستعمل مع الانس من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة الى الله وان يدفع صياله
- ٣٩ بما يدفع به صيال الانس
- ٣٩ - ٤٣ صرع الجن للانسان قد يكون عن عشق وقد يكون عن بغض ومجازاة ، وقد يكون عن عبث وشر ، علاج هذه الانواع
- ٣٩ تكره مناكحة الجن
- ٤١ علة النهى عن الصلاة في الحمام ومساكن الابل والمقابر ونحو ذلك .
- ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ بعض أهل الشرك والبدع يأوون الى مواضع الشياطين لتخاطبهم ببعض الامور وتقضى حوائجهم
- ٤٢ يزعم بعض من يستخدم الجن لهذه الامور أن سليمان كان يستخدمهم بها .
- ٤٢ (واتبعوا ما تتلوا الشياطين) الايات

الصفحة	الموضوع
٤٣ - ٤٥	النهى عن قتل جنان البيوت والحكمة فيه
٤٤ ، ٤٥	قد تتصور الجن في صورة انسى او غير ذلك
٤٤ ، ٤٥	(واذا زين لهم الشيطان اعمالهم) الايات (واذا يكر بك الذين كفروا) الآية
٤٥ ، ٤٦	قد يسحر الجن عن قتل الجنى الصارع للانسان فيخيلوا الى المعزم انهم قتلوه او حبسوه
٤٧ ، ٤٨	فصل كثيرا ما يتصور الشياطين بصورة المدعو المستفاد به ميتا او حيا
٤٨	قد يتصور الشيطان في صورة بعض المشائخ واقفا يرفلث وقد تحمل الشياطين بعض الاشخاص اليها سبب ذلك
٤٩ ، ٥٣	٥٦ - ٦٠ فصل تستحب وقد تجب رقية المصروع بالادعية والاذكار ، وامر الجنى ونهيه ، وقد يجوز زجره ولعنه وضربه وخنقه اذا لم يندفع الا بذلك
٥٠ - ٥٢	قصة مجيء ابليس الى النبی بشهاب من نار وما فيها من الفقه
٥٢	هل يقطع الشيطان الصلاة اذا مر بين يدي المصلی
٥٢	سبب كثرة تصور الجن بصورة الكلب والقط الاسود
٥٣	قد تقتل الجن أو تؤذى من يعتدى عليها من المعزمين ، ما ينبغي ان يتحرز به المعزم ويجتنبه
٥٣ - ٥٦	اعظم ما يدفع الشيطان عن المصروع وغيره ويبطل الاحوال الشيطانية آية الكرسي
٥٦ - ٥٨	ما فعل النبي بالصبي المصروع وما قبل من أمه
٦٠	يقاتل العدو بما ينكاوه وان لم يكن موجودا في زمان النبي كلقموس الفارسية
٦٠	ضرب المصروع انما يقع على الجنى
٦١	لا تجوز الرقية بما لا يعرف معناه ، عامة ما يقرؤه أهل العزائم فيه شرك وقد يقرؤون منه شيئا من القرآن
٦١ ، ٦٢	لا تجوز الرقية بالشرك وان جاز التعادى بالمنحصر كالبيتة ، الفرق
٦٢	الناس أقسام بالنسبة الى التصديق بالصرع ورقيته
٦٢ ، ٦٣	سؤال الجن على وجه التصديق لهم في كل ما يقولونه حرام

الصفحة الموضوع
بحلاف سؤالهم امتحانا لهم ، سؤال أبي موسى للمرأة التي لها
قرين ، وقول عمر هذا يريد المسلمين من الجن
فصل ويجوز أن يكتب للمصاب وغيره من المرض شيئا من
كتاب الله وذكره بالمداد المباح ويفسل ويسقى ٦٤ ، ٦٥

٦٦ - ٧٦ « وقال فصل في الاكتفاء بالرسالة والاستغناء بالنبي عن

اتباع ما سواه اتباعا عاما »

٦٦ - ٦٨ أدلة هذا الأصل من القرآن (انا اوحينا اليك) الى (بعد
الزمل)

٦٩ - ٧١ من أوجب طاعة امام أو شيخ أو عالم مطلقا فهو ضال
كالرافضة

٧٠ ، ٧١ ومن أمر بطاعة الملوك والامراء والقضاة مطلقا فذلك
من نصب القياس أو العقل أو الذوق مطلقا أو قنعه بين يدي

الرسول فهو ضال أيضا
٧١ - ٧٥ فصل أول البدع بدعة الخوارج ولهم خاصتان احدهما خروجهما
عن السنة الخ والثانية تكفيرهم بالذنوب وتبعهم فيهما غالب
أهل البدع

٧٦ - ٩٣ « وقال أصل جامع في الاعتصام بكتاب الله ووجوب

اتباع الخ »

٧٦ - ٨١ آيات في الامر بذلك وأن النجاة والسعادة في اتباعه واتباع
السنة والجماعة

٧٦ ، ٧٧ (قال اطيعوا منها جميعا) الايات
٨٢ ، ٨٣ فصل الذي أمرنا باتباعه هو الكتاب والحكمة

٨٢ ، ٨٣ (الكتاب والحكمة)

٨٣ - ٨٦ أمرنا بطاعة الرسول في نحو أربعين موضعا من القرآن وان لم
نجد ما قاله منصوصا في الكتاب

الصفحة	الموضوع
٨٥ ، ٨٦	أحاديث في الامر باتباع الكتاب والسنة
٨٦	ذم الخوارج الذين لا يتبعون من السنة ما ظنوه مخالفا للقرآن
٨٦ ، ٨٧	معنى حديث « لقد خبت وخسرت ان لم أعدل الخ »
٨٧ - ٨٩	ذم من عدل عن طاعة الرسول في حكمه أو في قسمه
٨٩ - ٩١	ظهور الخوارج وسببه ، حجتهم ومناظرة ابن عباس وعمر بن عبد العزيز لهم
٩١	(فان تنازعتم في الاية) واعتصموا بحبل الله (الاية ودلائها على حجية الاجماع
٩٣ -	« وقال قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة الخ »
٩٣ - ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢	حاجة الناس وضرورتهم الى الرسالة ، الرسالة روح العالم ونوره وحياته
٩٤	(أو من كان ميتا فأحييناه) الاية (وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا)
٩٤ ، ٩٥	(أنزل من السماء ماء فسالأت أودية) الايات
٩٥	(مثلهم كمثل النقي استوقد نارا) الايات
٩٥ - ٩٨	الرسول بعثوا بأصول ثلاثة (١) الدعوة الى الله (٢) تعريف الطريق الموصل اليه (٣) بيان حالهم بعد الوصول
٩٧ ، ٩٨	الفلاح والسعادة في اتباع الرسول
٩٩ ، ١٠٠	فصل في ضرورة الانسان الى الشرع في حياته ، المراد بالشرع
١٠٠	لا يستطيع العقل معرفة تفاصيل ما ينفعه وما يضره
١٠٠	لولا الرسائل لكان الناس أشر حالا من البهائم
١٠١	يحرب العالم وتقوم القيامة اذا انمحست آثار الرسول من الارض
١٠١ ، ١٠٢	الرسول بعث رحمة لاهل الارض « ان الله نظر الى اهل الارض فمقتهم الخ »
١٠١ - ١٠٣	(وما أرسلناك الا رحمة للعالمين)
١٠٣ - ١٠٥	الامر بطاعة الرسول والتحذير من مخالفته (ورفضنا لك ذكرك)

١٠٦ (وقال فصل في توحيد الملة وتعدد الشرائع)

- ١٠٦ - ١١٤ أدلة توحيد الدين الملى دون الشرعى
 ١٠٧ ، ١٠٨ (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم)
 ١١١ الاسلام دين جميع الرسل
 ١١٢ ، ١١٣ (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر - السى قوله - شرعة ومنهاجا)
 ١١٤ ، ١١٥ فصل فى قوله (ولا تموتن الا وانتم مسلمون واعتصموا)
 الايات
 ١١٦ ، ١١٧ الامر بالاجتماع فى الدين كاجتماع الانبياء فيه
 ١١٧ خلفاء الرسول فى امته هم الامراء والعلماء
 ١١٧ « وددت أنى رأيت خلفائى »
 ١١٧ - ١٢٠ الكتاب والسنة والاجماع للامة بمنزلة الدين المشترك بين الانبياء
 وما تنوعوا فيه مما يجب او يستحب لبعضهم دون بعض فهو
 بمنزلة ما تنوعت فيه شرائع الانبياء
 ١١٩ - ١٢١ أفضل العبادات والاذكار •
 ١٢٢ - ١٢٧ فصل ويشبه ذلك من وجه دون وجه ما تنازع فيه العلماء او الامراء
 وساغ لهم الاجتهاد فيه مما يأتى
 ١٢٢ ، ١٢٣ (١) قطع اللينة وتركها (٢) مسألة الحمامية (٣) سماع الميت
 صوت الحى •
 ١٢٣ (٤) تعذيب الميت ببكاء اهله (٥) رؤية محمد ربه •
 ١٢٣ - ١٢٦ هل احد هذين القولين خطأ وهل المصيب واحد وهل ياتم من اجتهاد
 فيها واخطا •
 ١٢٥ (السلطان) فى القرآن ، العمل الصالح لا يتم الا بالسلطانين
 ١٢٦ ، ١٢٧ اذا قصد العلماء والمشايع والامراء بسياساتهم ومذاهبهم
 وطرائقهم وجه الله الخ- أثيبوا على ذلك •
 ١٢٧ هل يقال مع ذلك ان الله امر كلا من المتنازعين ان يتمسك باطنا
 وظاهرا بما هو عليه كما امر بذلك الانبياء الخ •

١٢٩ - ١٥٥ « قاعدة في العلوم والاعتقادات والأحكام والكلمات

والحجة والارادات هل هي تابعة لمتعلقها مطابقة له ، أو

متبوعها تابع مطابق لها »

١٢٩ - ١٣ العلم نوعان (١) تابع (٢) متبوع ، علم المخلوق ، علم الخالق ،

ايضاح ذلك .

١٣١ - ١٣٣ الحب والبغض والاعتقاد والاحكام والكلمات تابعة ومتبوعة .

١٣٤ مسمى « علم اصول الدين » او « علم الاصول » او « علم الكلام »

او « الفقه الاكبر » .

١٣٤ ومسمى « علم الفروع » او « فروع الدين » او « علم الفقه

والشرعية » .

١٣٥ - ١٣٨ غلط من حكي عن بعض السوفسطائية أن الحقائق تابعة للعقائد ،

ومن يتوهم أن العقائد لا تأثير لها في المعتقدات والاحكام

١٣٥ - ١٣٧ معنى « سوفسطا » وهل هو فى طائفة معينة من الناس

١٣٨ - ١٤٢ فصل ما لا تؤثر فيه الاعتقادات وليس كل مجتهد فيه

مصيبا .

١٣٨ ، ١٣٩ التنازع اما أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى أو فى كل منهما أو فى

مجموعهما أمثلة ذلك .

١٣٩ - ١٤١ متى يكون القولان أو أحدهما صوابا أو خطأ فسى (الصراط)

وفى (السابق) و (المقتصد) و (الظالم) وفى محمد رأى ربه

أو لم يره ، وهل الله فى السماء أم لا ، ونحو ذلك

١٤٢ - ١٤٤ فصل ونحن نذكر من ذلك تأثير الاعتقادات فى رفع العذاب

١٤٢ حكم من بلغته الأدلة القطعية بلاغا يمكنه من اتباعها ثم

خالفها

١٤٣ - ١٤٨ ذهب بعض أهل الكلام الى أنه اذا كان فى المسألة نص لا يتمكن

المكلف من معرفته ومعرفة دلالاته فليس لها فى نفس الامر حكم

عند الله ، وانما حكمه فى حق كل مكلف يتبع اجتهاده واعتقاده ،

انكار هذا القول

١٤٥ ، ١٤٦ قول بعض الجهال : لو أحسن أحدكم ظنه بحجر نفعه الله به

- ١٤٩ - ١٥٢ فصل الاعتقادات قد تؤثر في الاحكام الشرعية ، والناس فيها طرفان ووسط
- ١٤٩ - ١٥١ (١) طرف الاباحية الكافرة ، العقاب في الاخرة والوعيد عنهم -
- ١٥١ (٢) طرف بعض المعتزلة الذين يقولون ان لله حكما في كل فعل من أخطاه كان أثما معاقبا
- ١٥١ ، ١٥٢ الامة الوسط
- ١٥٢ - ١٥٤ فصل مذاهب الائمة تؤخذ من أقوالهم والخلاف في أفعالهم

١٥٥-٢٠٢ « معارج الوصول »

- ١٥٥ فصل في أن الرسول بين جميع أصول الدين وفروعه بإطائه وظاهره علمه وعمله
- ١٥٦ - ١٦٠ القرامطة والمتفلسفة يظنون أن الرسل ما كانوا يعلمون حقائق العلوم الالهية ، وآخرون يقولون علمها ولم يبينها ، وقسم يقولون علمها وبيتها لكن لا يمكن معرفته من كلامهم الخ
- ١٥٧ - ١٦٠ قول أهل العلم والايمان في الرسول وبيانه
- ١٦٠ - ١٦٤ لما ظن بعض أهل الكلام وغيرهم أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين بمجرد الخبر فقط أعرضوا عنه وصاروا أحزابا
- ١٦٣ - ١٧٣ أحسن الطرق طريقة القرآن في مخاطبة الناس ودعوتهم ومجادلتهم
- ١٦٣ خطأ الفلاسفة والمتكلمين في تفضيلهم طرائقهم على طريقته
- ١٦٣ ، ١٦٤ خلاصة ما عند الفلاسفة في العلوم
- ١٦٥ (وما قدروا الله حق قدره اذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء) الايات
- ١٦٦ (قالوا لن نؤترك على ما جادت من البيئات والذى فطرنا) الايات

- ١٦٦ - ١٦٩ ليس في القرآن تكرار خلافا لمن ظن أنه كسر القصص لتكرار الوقود
- ١٦٩ - ١٧٣ الخير والسعادة والكمال والصلاح منحصر في العلم اثنافسح والعمل الصالح
- ١٧١ ضدهما القول على الله بغير علم والشرك
- ١٧٠ (أولوا الايدي والابصار)
- ١٧٢ ، ١٧٣ الصوفية بنوا أمرهم على الإرادة ، والمتكلمون على النظر
- ١٧٣ - ٢٠٢ فصل وإما العمليات وما يسميه ناس الفروع والشرع والفقه فقد بينه الرسول أحسن بيان أدلة ذلك
- ١٧٥ (واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة)
- ١٧٥ الكتاب ، السنة ، الاجماع ، القياس الصحيح
- ١٧٦ - ١٨٠ ، ١٩٢ - ١٩٧ الاجماع حجة - أدلته
- ١٧٨ - ١٨٠ ، ٩٢ - ١٩٤ (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير) الآية
- ١٧٩ - ١٨١ من عصى واحدا من الرسل فقد عصى الجميع ، دينهم واحد ، وهو الاسلام ، الاسلام
- ١٨١ ، ١٨٢ المبتدع لا يتبع الا ديننا مبدا أو منسوخا
- ١٨٢ اتخاذ السبت عيداً وتحريم بعض الطيبات قد كان ثم نسخ
- ١٨٢ ، ١٨٣ انشرك وما كانت تحرمه الجاهلية من المبدل
- ١٨٣ ، ١٨٤ (قل فاتوا بكتاب من عند الله هو اهدى منهما) الآية
- ١٨٢ - ١٨٤ ما تضمنته التوراة والانجيل والزيور
- ١٨٤ القرآن مستقل بنفسه ، اشتمل على ما في الكتب من الحامس
- وعلى زيادات لا توجد فيها
- ١٨٤ ، ١٨٥ (مصلق لما بين يديه) الآية
- ١٨٥ ، ١٨٦ (كذبت قوم نوح المرسلين) (ان الذين يكفرون بالله
- ورسله) الايات
- ١٨٦ ، ١٨٧ بعض الملاحدة والفلاسفة والباطنية واهل الكلام والتصوف يطعن في جنس الرسل ومنهم من لا يكذبهم تكذيبا صريحا ولا يؤمن

الموضوع	الصفحة
بحقيقة النبوة والرسالة الخ	
اليهود أقل كفرا من الملاحدة الباطنية والمتفلسفة ونحوهم	١٨٧
ضعف مناظرة أهل الكلام لأهل الكتاب	١٨٨
النصارى مخالفون لجميع الانبياء وللعقل الصريح كما وضع المؤلف ذلك في « الجواب الصحيح »	١٨٩
الخطاب مع النصارى في مقامين (١) تبديلهم لدين المسيح (٢) تكذيبهم لمحمد	١٨٩
١٨٩ ، ١٩٠ والخطاب مع اليهود في تكذيب من بعد موسى الى المسيح ثم نسي تكذيب محمد كما في « البقرة »	١٨٩
١٩٠ ما تزم به النصارى . اليهود والمشركون أشد عداوة منهم (غير المنضوب عليهم ولا الضالين)	١٩٠
١٩١ ، ١٩٢ لم يقل الرسول « كل ضلالة في النار » ما يفرع على ذلك	١٩١
١٩٣ ، ١٩٤ (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه وزسله) الآية	١٩٣
١٩٣ ، ١٩٤ (يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل) الآية (ولا تلبسوا الحق بالباطل) الآية	١٩٣
١٩٥ - ٢٠٢ من يحتاج الى الاستدلال بالاجماع ، لا يوجد مسألة مجمع عليها الا وفيها نص كالمسائل الاتية	١٩٥
١٩٥ - ١٩٧ (١) المضاربة (٢) الحامل المتوفى عنها (٣) المفوضة (٤) الحرام	١٩٥
١٩٨ (٥) الميتونة	١٩٨
١٩٨ ، ١٩٩ قد يخفى بعض النصوص أو دلالتها على المجتهد ، وقد يذهل عنها ، وقد يعتقد ما ليس بمعارض لها معارضا	١٩٨
١٩٨ ، ١٩٩ (وأتموا الحج والعمرة)	١٩٨
١٩٩ لا يوجد مسألة اتفق السلف على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي	١٩٩
١٩٩ حجج من رأى أن الجدل أبا	١٩٩
١٩٩ ، ٢٠٠ من ادعى اجماع السلف على ترك العمل بالرأى والقياس مطلقا أو ان من المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم الا بالرأى والقياس فقد أخطأ	١٩٩

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	قد يخفى فهم الصحابة للقرآن والسنة على أكثر المتأخرين سبب ذلك .
٢٠٠	خطأ من قال ان الاجماع مستند معظم الشريعة ، أو أن أكثر الحوادث يحتاج فيها الصحابة الى القياس لعدم دلالة النصوص عليها
٢٠١ ، ٢٠٢	قول بعض المتأخرين على المجتهد أولا أن ينظر في الاجماع
٢٠٣ - ٢٢٨	« قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئهم وتأنيبهم »
٢٠٣ - ٢٢٠ ، ٢٢٤ - ٢٢٧	اختلف الناس هل يمكن كل أحد أن يصرف باجتهاده الحق في كل مسألة وإذا لم يمكنه فاجتهاد فلم يصل الى الحق في نفس الامر فهل يعاقب أو يكفر ؟ أقوال الفرق في ذلك
٢٠٤ - ٢١١	وهل المسائل العلمية في ذلك كالعلمية سواء كان دليلها قطعيا أولا
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧	هل كل مجتهد في المسائل الاجتهادية العملية مصيب باطنا وظاهرا
٢١٤	تزعم القدرية أن الناس متساوون في القدرة وان الله لم يخص المزمعين بفضيلة على الكفار
٢١٥ ، ٢١٦	الايجاب والتحريم العقلي وحجة من نفاه أو أثبته
٢١٧ - ٢١٩	عذر النجاشي ومؤمن آل فرعون ويوسف وامرأة فرعون ونحوهم ممن لم يهاجر ولم يلتزم جميع الشرائع .
٢١٩ - ٢٢٥	(وان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله) الاية وسبب نزولها .
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ - ٢٢٦	(ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم) الايات
٢٢٠ ، ٢٢١	(وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن) الايات .
٢٢٤ ، ٢٢٥	(ولو آمن اهل الكتاب لكان خيرا لهم) الايات .
٢٢٥ ، ٢٢٦	الشرائع والاحكام لا تلزم الا بعد العلم .
٢٢٦	هل يثبت النسخ في حق المكلف قبل ان يبلغه الناسخ .

٢٢٨ - ٢٣٥ « وقال فصل في قول بعض الناس : العلوم الشرعية

والعقلية » .

٢٢٨ - ٢٣٤ قد يراد بالعلوم الشرعية ما امر به الشارع ، وقد يراد بها ما
أخبر به ، وقد يراد بها ما شرع أن يعلم ، وقد يراد بها ما
علمه الشارع

٢٣٠ عامة مسائل أصول الدين تعرف بالعقل

٢٣١ - ٢٣٣ بيان جهل عامة المتفلسفة والمتكلمة بمقدار العلوم الشرعية

٢٣١ - ٢٣٣ بيان سعة وشرف العلوم الشرعية على العقلية والتجريبية

٢٣٤ ما يراد بالحكم الشرعي

٢٣٥ - ٢٦٠ « وقال فصل من حدود الاسماء التي علق الله بها

الأحكام ما يعرف بالشرع ، ومنها ما يعرف باللغة ،

ومنها ما يعرف بعرف الناس وعاداتهم » .

٢٣٥ اما النوع الاول كالصلاة والزكاة والصيام والحج والايمان

والاسلام والكفر والنفاق فقد بينه الله ورسوله .

٢٣٥ ، ٢٣٦ واما النوع الثاني والثالث فقد بينه الصحابة والتابعون .

٢٣٦ اذا بين الرسول حد مسمى شيء لم يلزم ان يكون قد نقله عن
اللفظة او زاد فيه ، وما اطلقه فليس لاحد تقييده من ذلك ما يأتي

٢٣٦ ، ٢٣٧ (١) اسم الخمر (٢) الماء .

٢٣٧ - ٢٤٢ (٣) اسم الحيض .

٢٤٠ (واللائني يؤمن من الحيض) .

٢٤٢ (٤) الخف .

٢٤٣ - ٢٤٧ (٥) السفر .

٢٤٧ المسجد الحرام ، يدور .

٢٤٨ ، ٢٤٩ الاوقية في لفظة الرسول « ليس فيما دون خمس اواق صدقة » .

- ٢٤٨ - ٢٥٢ (٦) الدرهم والدينار في لفظ الشارع مطلقا .
- ٢٤٩ - ٢٥٢ الوسق ، والصاع ، والمدة ، والنزاع .
- ٢٥٢ ، ٢٥٣ لفظ الاطعام لم يقدره الشارع .
- ٢٥٣ ، ٢٥٤ لفظ « الجزية » و « الدية » و « الخراج » وهل من مقدرات نسي
- الشرع .
- ٢٥٤ ، ٢٥٥ (والذين هم لفروجهم حافظون) ما حرم بالنكاح حرم بملك اليمين
- الاستبراء
- ٢٥٥ - ٢٥٧ العاقلة وتأجيل ما تحمله .
- ٢٥٧ - ٢٥٩ هل يجب أو يستحب أن يسوى بين أصناف أهل الخمس ونفسه
- والزكاة
- ٢٥٨ تستحب الصدقة والهبة بأكثر من الثلث في الهدى والاضحية اذا
- كثر الفراء او المهدي اليهم
- ٢٥٩ اذا وقف على المدرس والمعيد والقيم والفقهاء والمتفقهة فهل يملأ
- الواحد منهم بحسب المصلحة ؟
- ٢٦٠ - ٢٨٠ « وقال فصل في التقليد الذي حرمه الله ورسوله »
- ٢٦٠ (واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما افينا عليه
- آباءنا)
- ٢٦٠ (فلا وربك لا يؤمنون) الآية ونحوها
- ٢٦١ ذكر الله وجوب طاعة الرسول في نحو أربعين موضعا
- ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ هل يجوز أن يقلد القادر على الاستدلال ، اذا علم
- المستفتي أن ما أفتى به مضمية ، واذا لم يعلم ذلك أو ظن أنهم
- موافقون للرسول
- ٢٦٢ تقليد العاجز للعالم
- ٢٦٢ ، ٢٦٣ التقليد المحرم بالنص والاجماع
- ٢٦٣ - ٢٦٥ (يا أيها الناس كلوا مما فى الارض حلالا طيبا) الآية (يا أيها
- الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) الايات
- ٢٦٣ - ٢٦٥ (فيظلم من الذين هادوا حرمنا الخ)
- ٢٦٣ - ٢٦٦ من لم يستمن برزق الله على عبادته لم يحل له

- ٢٦٥ ، ٢٦٦ (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) الآية
 ٢٦٦ إذا ذبحوا للمسلم أو النسيك له
 ٢٦٦ ثم من يكتم العلم
 ٢٦٧ - ٢٦٩ هل يوجد إجماع يخالف نص الرسول ، وهل تجوز مخالفة أهل
 الإجماع له ، وهل ينسخ الإجماع النص •
 ٢٦٧ - ٢٦٩ الإجماع نوعان قطعي وظني •
 ٢٦٨ ، ٢٦٩ قول الترمذي كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم
 الأحاديثين •
 ٢٦٩ من ثبت عنده نص ولم يعلم قائلًا به فهل يقف في العمل به ؟
 ٢٦٩ ، ٢٧٠ هل يكفر مخالف الإجماع ، الإجماع مع النص دليلان •
 ٢٧٠ هل الإجماع حجة قطعية أو ظنية ، اتباع الأحسن •
 ٢٧١ ، ٢٧٢ إذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع •
 ٢٧١ ، ٢٧٢ قول أحمد وغيره من ادعى الإجماع فقد كذب •
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ كثير من فقهاء المتأخرين وغيرهم يقولون : انهم عاجزون عن
 تلقي جميع الأحكام الشرعية من نصوص الرسول مع انها أسهل من
 نصوص المتهم •
 ٢٧٣ طريقة الصحابة في تعلم السلوك والتقرب إلى الله •
 ٢٧٤ مسائل السلوك منصوصة كمسائل العقائد ، سبب اختلاف أهل
 الكلام وأهل السلوك وأهل الفقه •
 ٢٧٣ ، ٢٧٤ سبب نزاع الصحابة في بعض مسائل الأحكام دون العقائد والتعب
 ٢٧٤ - ٢٧٧ سبب كثرة البدع في باب الإرادة والعبادة دون أبواب العقائد حتى
 فيمن قبلنا •
 ٢٧٥ - ٢٧٨ سبب قلة البدع في صدر هذه الأمة وكثرتها في متأخرى المتصوفة
 وغيرهم •
 ٢٨٠ - ٢٩٠ » سئل عن قول إن النصوص لا تنفي بعشر معشار
 الشريعة ، وهل أراد النص الذي لا يحتمل التأويل ،
 وهل أصاب من نفي القياس وما معنى النص » .

- ٢٨٠ القائل بهذا طائفة من اهل الكلام خطوهم .
- ٢٨٠ - ٢٨٣ ، ٢٨٩ تناول اسم الخمر لكل مسكر ودلالة القياس عليه .
- ٢٨٣ ما يتناول اسم الميسر .
- ٢٨٣ ، ٢٨٤ ولفظ الريا .
- ٢٨٤ يتناول (اذا طلقتم) (والمطلقات) كل مطلقة ، وان كل طلاق فهو رجعى .
- ٢٨٤ ليس الخلع طلاقا .
- ٢٨٤ ، ٢٨٥ (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) يتناول كل يمين .
- ٢٨٥ عامة مسائل النزاع اذا طلب فيها النص الفاصل وجد .
- ٢٨٥ - ٢٨٧ كان الصحابة يحتجون فى عامة مسائلهم بالنصوص وكانوا يحتجون بالقياس الصحيح .
- ٢٨٥ - ٢٨٨ القياس الصحيح نوعان (١) ان يعلم انه لا فارق مؤثر بين الاصل والفرع امثله .
- ٢٨٦ (٢) ان ينص على حكم لمعنى ويكون ذلك المعنى موجودا فى غيره
- ٢٨٧ ، ٢٨٨ متى يمنع القياس ويسمى قياسا فاسدا .
- ٢٨٨ ما يراد بلفظ النص .
- ٢٨٨ ، ٢٨٩ لا يوجد نص يخالف قياسا كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح .
- ٢٨٩ متى يستطيع الشخص ان يستدل على غالب الاحكام بالنصوص وبالقيسة .

٢٩٠ - ٣٠٩ وقال فصل للعبد فى العبادات المأمور بها ثلاثة احوال

أو حالان ،

- ٢٩٠ (١) ان يقتصر على الواجب (٢) ان يأتى بالمستحب (٣) ان ينقص عن الواجب .
- ٢٩٠ - ٢٩٢ العبادة الكاملة والناقصة فى لفظ الشارع وفى اصطلاح الفقهاء كالطهارة والصلاة والغسل ، والتسبيحات ، والوتر .
- ٢٩١ خلافهم فى حرف النفى الداخلى على المسميات الشرعية كحديث « لا قراءة الا بأمر الكتاب » « لا صيام الخ » « لا وضوء الخ » .

- ٢٩١ ، ٢٩٢ يغلب التعبير في كلام الشارع عن الكامل بالتام .
- ٢٩١ ، ٢٩٢ (وأتموا الحج والعمرة) .
- ٢٩٢ ، ٢٩٣ النقص في تعبير الشارع مقابل للتمام والكمال وهو نوعان .
- ٢٩٣ - ٢٩٥ مسمى الايمان الكامل ، والخلاف مع الرافضة والخوارج .
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ « من غشنا فليس منا » « لا يزنى الزاني الخ » .
- ٢٩٥ - ٣٠٥ الشخص الواحد او العمل الواحد يكون مأمورا به من جهة منهيا عنه من جهة .
- ٢٩٥ - ٣٠٦ هل تجزئ شرعا الصلاة في الدار المصنوبة وهل يمتنع ذلك عقلا بأى شيء يحصل حسن الفعل .
- ٢٩٩ - ٣٠٣ مسألة الواجب على التخيير والواجب المطلق والواجب المعين والفرق بينهما .
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ فصل المأمور يوجب البرائة لكن اذا قارنه مصيبة الخ امثلة لهذه القاعدة .
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ فعل المأمور يوجب البرائة لكن اذا قارنه مصيبة الخ امثلة لهذه به الشارع او عرف بغيره والى ما امر به .
- ٣٠٦ - ٣٠٩ اسم الشريعة والشرع والشرعة والسنة عند ائمة أهل السنة وما يريد بها أهل الكلام .

